

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مطبوعة بعنوان

المراجعة الداخلية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير - تخصص مراقبة التسيير

من إعداد :

الدكتور سعودي بلقاسم

استاذ محاضر(أ)

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

السنة الجامعية : 2016/2017

فهرس

المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
i	فهرس المحتويات فهرس الأشكال فهرس الجداول مقدمة
02	الفصل الاول:الاطار النظري للمراجعة الداخلية
02	تمهيد :
02	المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للمراجعة الداخلية
02	الفرع الاول :طبيعة المراجعة
03	الفرع الثاني :تطور المراجعة الداخلية
06	الفرع الثالث:أهمية المراجعة الداخلية
06	الفرع الرابع:مفاهيم المراجعة الداخلية
09	الفرع الخامس:خصائص المراجعة الداخلية
09	الفرع السادس :فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية
11	المبحث الثاني: أنواع وقرائن المراجعة
11	الفرع الاول:مراجعة خارجية
11	الفرع الثاني :مراجعة داخلية
13	المبحث الثالث: أهداف وإجراءات المراجعة الداخلية :
13	الفرع الاول:أهداف المراجعة الداخلية:
16	الفرع الثاني :إجراءات المراجعة
17	المبحث الرابع: أنواع برامج المراجعة
17	الفرع الاول:برامج مراجعة ثابتة
17	الفرع الثاني :برامج مراجعة متدرجة
18	المبحث الخامس :دعائم فاعلية لجان المراجعة الداخلية
18	الفرع الاول:أهداف و مهام لجنة المراجعة و مجال عملها
19	الفرع الثاني : تشكيل لجنة المراجعة و الشروط الواجب توفرها في عضو اللجنة
19	الفرع الثالث: تعيين أو إعفاء أعضاء اللجنة و مدة عضويتهم
20	الفرع الرابع: واجبات عضو اللجنة :
21	الفرع الخامس: الأتعاب
21	الفرع السادس : اختصاصات رئيس اللجنة و نائبه و أمين اللجنة
21	الفرع السابع: اجتماعات اللجنة

22	الفرع الثامن: توثيق محاضر اللجنة
22	الفرع التاسع: خطة عمل اللجنة و التقارير التي تصدر عنها
23	خلاصة الفصل الأول
23	أسئلة للمراجعة
25	الفصل الثاني : دليل آداب سلوكيات المراجع الداخلي لتخطيط عملية المراجعة
25	تمهيد :
25	المبحث الأول: دليل آداب سلوكيات المراجع الداخلي
25	الفرع الاول: المفاهيم العامة لدليل آداب وسلوك المهنة
26	الفرع الثاني :مسئوليات مهنية المراجعة
26	الفرع الثالث: المحاسبة القانونية كمهنة
27	الفرع الرابع: الجهات المختصة بآداب وسلوك المهنة
30	المبحث الثاني: أدلة إثبات المراجعة والمسئولية القانونية للمراجع
30	الفرع الاول: طبيعة أدلة الإثبات وكفائتها وصلاحياتها
31	الفرع الثاني: اختبارات أدلة الإثبات وجمعها وتوثيقها
35	الفرع الثالث: المخالفات المتعمدة والمسئولية القانونية
36	المبحث الثالث: التخطيط و الإشراف على عملية المراجعة
36	الفرع الأول: عناصر عملية المراجعة
38	الفرع الثاني: العمل الميداني للمراجعة النهائية
38	الفرع الثالث: أوراق المراجعة
40	خلاصة الفصل الثاني
40	أسئلة للمراجعة
42	الفصل الثالث: الاجراءات التحليلية و دورها في دعم و تخطيط عمليات المراجعة
42	تمهيد :
43	المبحث الأول: مفهوم و أسباب و مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية
43	الفرع الأول: مفهوم الإجراءات التحليلية
43	الفرع الثاني: أسباب استخدام الفحص التحليلي
44	الفرع الثالث: مراحل المراجعة التي يستخدم فيها الفحص التحليلي
46	المبحث الثاني: أنواع و أساليب الإجراءات التحليلية و معايير تطبيقها
46	الفرع الأول: أنواع و أساليب الإجراءات التحليلية
46	الفرع الثاني: خطوات (مدخل) تطبيق الفحص التحليلي
47	الفرع الثالث: الاعتبارات الواجبة عند استخدام الفحص التحليلي لزيادة فاعليته

48	المبحث الثالث: أهم النسب و المؤشرات المالية المستخدمة في الاجراءات التحليلية
48	الفرع الأول: تقييم السيولة
49	المبحث الرابع : كيفية تقييم مراجع الحسابات لفرض الاستمرارية و التنبؤ بالفشل المالي
49	الفرع الأول: أنواع الفشل أو الانهيار المالي
49	الفرع الثاني: دور مراجع الحسابات و مسؤوليته في هذا الأمر
50	الفرع الثالث: كيفية التنبؤ بالفشل المالي
51	خلاصة الفصل الثالث
52	أسئلة للمراجعة
55	الفصل الرابع: ممارسة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة
55	تمهيد :
55	المبحث الاول: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية
57	المبحث الثاني: أنواع معايير المراجعة
57	الفرع الأول: المعايير العامة و المحددة للمراجعة الداخلية
60	الفرع الثاني :معايير العمل الميداني
65	الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير أو توصيل النتائج
66	خلاصة الفصل الرابع
67	أسئلة للمراجعة
69	الفصل الخامس : المراجعة الداخلية و دورها في الرقابة الداخلية و المراجعة المالية و التشغيلية
69	تمهيد :
69	المبحث الأول: المراجعة الداخلية و المراجعة المالية
70	المبحث الثاني: المراجعة الداخلية و دورها في المراجعة التشغيلية
70	الفرع الأول: تقييم نظم الرقابة الداخلية
70	الفرع الثاني: الالتزام
70	الفرع الثالث: حماية الأصول
71	الفرع الرابع : التحقق
71	الفرع الخامس: تقييم الأداء
71	الفرع السادس: التوصيات بالتحسينات
72	المبحث الثالث : العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعين الخارجيين
72	الفرع الأول: أوجه التشابه و الاختلاف بين المراجعين الداخليين و الخارجيين
75	الفرع الثاني: حصول المراجع الخارجي على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية
75	الفرع الثالث: تقييم صلاحية و موضوعية المراجعين الداخليين

76	الفرع الرابع: أثر عمل المراجع الداخلي على عملية المراجعة
77	المبحث الرابع : دراسة المراجع لوظيفة المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية
79	الفرع الأول: المتطلبات الرئيسية لإيضاح معيار المراجعة رقم (65)
81	الفرع الثاني: أساليب تطبيق معيار المراجعة رقم (65)
86	خلاصة الفصل الخامس
87	أسئلة للمراجعة
89	الفصل السادس: نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية أنشطة التجارة الالكترونية
89	تمهيد :
89	المبحث الأول: الاستراتيجيات و الأبعاد المعاصرة لنظم الرقابة والمراجعة الداخلية
89	الفرع الأول: إجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية في نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية
89	الفرع الثاني: أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية في نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية
93	المبحث الثاني: التجارة الالكترونية ومخاطرها على النشاط الاقتصادي
93	الفرع الأول: طبيعة نظم التجارة الالكترونية
93	الفرع الثاني: مخاطر التجارة الالكترونية على النشاط الاقتصادي
93	الفرع الثالث: الطبيعة المتغيرة لنظم التجارة الالكترونية
94	المبحث الثالث: فعالية أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الالكترونية والحد من مخاطرها
94	الفرع الأول: مفهوم و طبيعة أدلة الإثبات:
94	الفرع الثاني: خصائص وأساليب أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الالكترونية
98	خلاصة الفصل السادس
99	أسئلة للمراجعة
100	الحلول النموذجية
111	حالات عملية على المراجعة الداخلية
قائمة المراجع	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	الأنواع الأربعة للتقارير في المراجعة	34
(1-5)	العلاقة بين المراجعين الداخليين و الخارجيين	72
(2-5)	المجالات المشتركة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي	74

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المراحل التاريخية لعملية المراجعة	04
(1-2)	الأنواع الأربعة الرئيسية لتقارير المراجعة و بقية خدمات التصديق الأخرى	34
(1-4)	التقسيمات المختلفة للمعايير العامة و معايير الأداء	55
(2-4)	الإطار الشامل لمعايير المراجعة الداخلية	57
(1-5)	الطريقة العلمية المرتبطة بالاستفسار و المراجعات التشغيلية	71

جدول المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية	الرقم
The Nature and Evolution of Internal Auditing	طبيعة و تطور أهداف المراجعة الداخلية	01
Audit Interne	المراجعة الداخلية	02
Evolution of Internal Auditing	تطور المراجعة الداخلية	03
Modern Internal Auditing	المراجعة الداخلية الحديثة	04
Institute of Internal Auditors (IIA)	مجمع المراجعين الداخليين	05
Operational Auditing	المراجعة التشغيلية	06
Management Audit	المراجعة الإدارية	07
The Nature and Definition of Internal Auditing	طبيعة ومفهوم المراجعة الداخلية	08
Internal	داخلي	09
Independent Appraisal Function	وظيفة التقييم المستقلة	10
Established	مقررة	11
Examine and Evaluate	فحص و تقييم	12
Activities	أنشطة	13
Service to the organization	خدمة للتنظيم	14
Managerial Control	الرقابة الإدارية	15
Agency problems	مشاكل وكالة	16
Internal Audit as an Extension of Internal Control	المراجعة الداخلية كامتداد للرقابة الداخلية	17
Internal Auditing and Financial Audits	المراجعة الداخلية و المراجعة المالية	18
Internal Auditing and Operational Audit	المراجعة الداخلية و دورها في المراجعة التشغيلية	19
Appraisal of Controls	تقييم نظم الرقابة الداخلية	20
Compliance	الالتزام	21
Protection of Assets	حماية الأصول	22
Appraisal of Controls	تقييم نظم الرقابة الداخلية	23
Verification	التحقق	24
Appraisal of Performance	تقييم الأداء	25
Recommendations for Operating Improvements	تحسينات على العمليات و التشغيل	26
Line Activity	نشاطا تنفيذيا	27
Staff Activity	نشاطا استشاريا	28
internal Auditor Code of Ethics	دليل آداب و سلوك المراجع الداخلي	29

(IIA. Institute of Internal Auditors)	مجمع (أو معهد) المراجعين الداخليين	30
Standards of Conduct	معايير السلوك	31
Independence Requirements of Internal Auditing	متطلبات الحياد و الاستقلال في المراجعة الداخلية	32
Organizational Status	الموقع التنظيمي	33
Objectivity	الموضوعية	34
Complete Internal Auditing Standards Framework	الإطار الشامل لمعايير المراجعة الداخلية	35
Communication Results	معايير إعداد التقرير أو توصيل النتائج	36
Compliance	الالتزام	37
Protection of Assets	حماية الأصول	38
Verification	التحقق	39
Appraisal of Performance	تقييم الأداء	40
Recommendations for Operating Improvements	التوصيات بالتحسينات	41
Relationship between Internal Auditing and External Auditors	العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعين III الخارجيين	42
Obtaining an Understanding of the Internal Audit Function	حصول المراجع الخارجي على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية	43
Assessing The Competence and Objectivity of Internal Auditors	تقييم صلاحية و موضوعية المراجعين الداخليين	44
Competence	الصلاحية	45
Effect of Internal Auditor's Work on the Audit	أثر عمل المراجع الداخلي على عملية المراجعة	46
Understanding the Internal control	فهم الرقابة الداخلية	47
Assessing Risk	تقييم المخاطر	48
Substantive Tests	اختبارات التحقق الأساسية	49
Evaluating an Internal Auditor's Work	تقييم عمل المراجع الداخلي	50
The Auditor Consideration of the Internal Audit Function in an Audit	دراسة المراجع لوظيفة المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية	51
Effect Use of Internal Auditors Work on the Audit	أثر استخدام عمل المراجعين الداخليين على عملية المراجعة	52
Substantive Procedures	إجراءات التحقق الأساسية	53
Inquiries	الاستفسارات	54
Review of Working Papers	فحص أوراق العمل	55

Organization Charts	الخرائط التنظيمية 1	56
Assessing Relevancy and Efficiency	تقييم الملائمة و الكفاءة	57
Relevance	الملائمة	58
Efficiency	الكفاءة	59
Competence and Objctivity of Assessing Internal Auditors	تقييم صلاحية (الكفاية الفنية) وموضوعية المراجعين الداخليين	60
Competence	الكفاية	61
Determine Personal Policies	تحديد سياسات العاملين	62
Review personale Files	فحص ملفات العاملين	63
Determine Company Policy or Programs	تحديد سياسة الشركة الخاصة ببرامج التدريب	64
Scan Working Papers	تدقيق و تمحيص أوراق العمل	65
Considering Adequacy of Review	دراسة كفاية فحص أوراق العمل عن طريق المشرفين	66
Extent of the Effect of the Internal Auditors Work	مدى أثر عمل المراجعين الداخليين	67
Coordination of Work	تنسيق العمل	68
Evaluating and Testing Effectiveness of Internal Auditors Work	تقييم و اختبار فاعلية عمل المراجعين الداخليين	69
Evaluating	التقييم	70
Scope of Work	نطاق العمل	71
Instructions to Staff	تعليمات إلى أعضاء فريق المراجعة الداخلية	72
Working Papers	أوراق العمل	73
Testing	لاختبار	74
Providing Direct Assistance	استخدام المراجعين الداخليين لتقديم مساعدة مباشرة للمراجع الحيادي	75
Professional proficiency	معيار بذل العناية المهنية(أو الكفاية المهنية)	76
Obtaining an Understanding of the Control Structure	الحصول على فهم هيكل الرقابة الداخلية	77
The Effect of an Internal Audit Function on the Independent Audit	أثار وظيفة المراجعة الداخلية على نطاق عملية المراجعة الحيادية	78

مَقْ

لَمَّة

إن المتتبع للتطورات التي لحقت بمجال المراجعة على المستويين الأكاديمي و المهني يتبين له أن مجال المراجعة قد ظفر ظفرة كبيرة تمثل فيما نشهده اليوم من هذا الكم الهائل المتنوع و الملحوظ في البحوث العلمية و التطبيقات العملية .

إلا أن رسالة مهنة المراجعة تكاد تنحصر بين الإفصاح المحاسبي (الشفافية) ،و إضافة الثقة و هذا ما يتضح من الدور الذي يؤديه المحاسبون في إعداد التقرير عن أنشطة هذه المؤسسات أو الشركات المختلفة باعتبار أن هؤلاء الأشخاص لهم ما يميزهم عن غيرهم من التأهيل العلمي و العملي يساعدهم على إيجاد نظام معلوماتي مفيد لكل من تلك المؤسسات و الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، و ظهور المراجعين كـ—————أشخاص محــــــايدين قــــــادرين على إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق الكشف المالية وإضفاء الثقة عليها ،و لتحقيق أعظم فائدة تؤديها مهنة المراجعة للمؤسسة و لمختلف الأطراف ذات العلاقة تكون من خلال توفير معلومات تتعلق بقرارات الاستثمار و التخطيط ، و الرقابة و على هذا الأساس فإنه يجب أن لا يكون العمل المؤدى من قبل مهنة المراجعة مقتصرًا على وظائفها في هذه المؤسسات أو الشركات فقط ، بل يتعدى إلى تقييم الهيكيلية المالية للمهنة ، ومن ثم مناقشة كل الطرق الكفيلة التي تسمح بإعداد الهيكيلية الملائمة للتحديات المعاصرة ، و هذا ما يستوجب أن تدركه مهنة المراجعة للتحديات و التطورات و من ثم تلبية حاجيات مختلف الأطراف في المستقبل.

أما في الفصل الثاني فيتناول دليل آداب و سلوكيات المراجع الداخلي نحو التخطيط والإشراف لعملية المراجعة.

و يتناول الفصل الثالث الإجراءات التحليلية و إبراز دورها في دعم و تخطيط عمليات المراجعة ، كما تضمن الفصل الرابع ممارسة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة ، و في الفصل الخامس تم تناول المراجعة الداخلية و دورها في الرقابة الداخلية و المراجعة المالية و التشغيلية ، و في الفصل الأخير تم تناول نظم الرقابة و المراجعة الداخلية في زيادة فعالية أنشطة التجارة الالكترونية.

و نسال الله العلي القدير أن نكون بهذا العمل قد وفقنا في الاقتراب من تحقيق ما كنا نصبوا إليه عند إعداد هذه المطبوعة، و الكمال لله وحده.

”والله ولي التوفيق“

الفصل الأول

الاطار النظري للمراجعة الداخلية

الأهداف التعليمية للفصل

- 1 - التعرف على ماهية وطبيعة المراجعة الداخلية
- 2 - اكتساب المهارات التطبيقية لعملية المراجعة الداخلية بالمؤسسة

الفصل الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد:

التطورات المتسارعة التي عرفتھا المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الدولي في مختلف المجالات ساهمة في إنشاء قسم أو مصلحة مستقلة خاصة بالمراجعة الداخلية على مستوى هيكلها ، و العمل على دعمها بموارد بشرية ذات تأهيل علمي وعلمي تمكّنها من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية مطلوبة.

لذلك يعد وجود قسم أو مصلحة للمراجعة الداخلية من أهم العناصر و المقومات لنظام الرقابة الداخلية الفعال ، و أداة هامة لتقييم مدى فعالية تلك النظام المتبع في تحقيق الأهداف المرجوة منه عن طريق التحقق من أن التنفيذ يتم وفقا لما هو وارد باللوائح و التعليمات، ومن ثم فهي تساعد إدارة و مجالس هذه المؤسسات على القيام بمسؤولياتها عن طريق فحص و تقييم ، و إبداء الرأي في السياسات و الخطط والإجراءات، والتسجيلات لمختلف بنود الكشف المالية .

ولعل من أهم أسباب الاهتمام بالمراجعة الداخلية في العصر الحديث هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور المؤسسات متعددة الجنسيات والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها. لذلك يكون من الضروري وضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو المؤسسة الأم. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تناول مجموعة من الاساسيات ذات التأصيل العلمي والعملية للمراجعة الداخلية.

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للمراجعة الداخلية

إن الوصول إلى مفهوم دقيق للمراجعة يقتضي استعراض أساسيات لها، منذ بداية نشأتها التاريخية مروراً بكافة الفترات الزمنية التي مرت بها، وسيتم عرض تفاصيل للمراجعة الداخلية من خلال:

الفرع الأول: طبيعة المراجعة إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته دول العالم عبر الأزمنة ، وما عرفه قطاع الأعمال من تطور ، و ظهور الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات في معظم دول العالم وحاجتها لعملية المراجعة وإلى معلومات موثوقة ودقيقة حول نشاطها ، والتوجيه نحو استثمارات مفضلة يكون العائد فيها مقبولاً هذا من جهة، ومن جهة ثانية زيادة الفضاخ المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وخاصة الشركات التي تقوم بعملية التدقيق. لدليل على زيادة الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية من أجل إعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقاً لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها والعمل بها، وأن المحافظة على أصول والتزامات المؤسسات والشركات تصبح حقيقة لا بد منها.

لذلك تعددت مفاهيم وأراء الباحثين حول طبيعة المراجعة الداخلية فمنهم من يراها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل.

ولما كانت عملية المراجعة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجع الداخلي، والتحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول الشركات والمؤسسات نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي صاحبه وظيفة المراجعة الداخلية. فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة ، وذلك من خلال تأسيس برامج للمراجعة الداخلية.

ومسؤوليات المراجع الداخلي تتطلب عندئذ مراجعة وتقييم للخطط والسياسات والإجراءات والسجلات ويكون مسئولاً عن إنجاز هذه الأعمال مسئولية مباشرة عن صحتها وسلامتها. ، لذلك تعد وظيفة المراجع الداخلي استشارية لا يترتب عنها سلطة على العاملين بالإدارات والأقسام التي يتولى مراجعة وتقييم عملها.

ومن هنا يقوم المراجع الداخلي بممارسة نشاط تقييمي لمساعدة الإدارة في حكمها لتنفيذ أنشطتها، ووقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي ليشمل كل نشاطات الشركات والمؤسسات من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية. لا اعتبار أن المراجعة تقوم على الشمولية لكافة العمليات المالية، والالتزام القانوني والنشاط الإداري والتدقيق على الأهداف الاستراتيجية لهذه الشركات والمؤسسات ومعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المؤسسات والشركات.

وبصفة عامه تشير معايير الأداء الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) إلى حتمية قيام إدارة المراجعة الداخلية بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بإمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود.⁽¹⁾ وبناء على ذلك يمكن تلخيص طبيعة المراجعة الداخلية في العناصر التالية⁽²⁾:

1. تعد نشاط داخلي مستقل في المؤسسات .
2. أداة رقابة بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات الأخرى .
3. وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
4. يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
5. تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.

الفرع الثاني: تطور المراجعة الداخلية إن أول من عرف المراجعة هم قدماء المصريين واليونانيين، الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحت عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن وأيضاً بروز المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الضخمة، كل ذلك أدى إلى تطور المراجعة

إن التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم الشركات والمؤسسات وانتشارها جغرافياً، و انفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك زاد من أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة في عملية الضبط المالي لهذه الأنشطة. أما بالنسبة للمراحل التاريخية التي مرت بها عملية المراجعة فهي موضحة في الجدول رقم (1-1) (الموالى:

(1) لطفي، أمين السيد أحمد ، التطورات الحديثة في المراجعة ، الدار الجامعة ، مصر سنة 2007 ، ص 2
(2) جمعه احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفا للنشر والتوزيع ،الاردن ، سنة2005 ، ص. 95.

جدول رقم (1-1) المراحل التطورية لعملية المراجعة

الفترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية.
قبل سنة 1500	اكتشاف التلاعب الإداري، والاختلاسات	فحص تفصيلي	عدم الاعتراف بها.
1500 - 1850	اكتشاف التلاعب الإداري، والاختلاسات	فحص تفصيلي	عدم الاعتراف بها.
1850 - 1905	- اكتشاف التلاعب الإداري، والاختلاسات. - اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الاعتراف بها.
1905 - 1933	- تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة. - اكتشاف التلاعب الإداري، والاختلاسات	فحص فصيلي، بالإضافة لإجراء مراجعه اختباريه	اعتراف مبدئي.
1933 - 1940	- تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة. - اكتشاف التلاعب الإداري، والاختلاسات	مراجعة اختباريه	بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية
1940 - 1960	تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة.	مراجعته اختبارية	اهتمام وتركيز أكثر.
من 1960 إلى يومنا هذا	تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة.	مراجعته اختبارية	اهتمام وتركيز أكثر على مجال الرقابة الداخلية بالمؤسسة

المصدر : إعداد المؤلف

كما تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى سنة 1941، واقتصارها في بادئ الأمر على النواحي المالية والمحاسبية، وكانت تسعى في ذلك الوقت إلى حماية مصالح المؤسسات والشركات وممتلكاتها من أخطار الغش و السرقة و الضياع ، والتلاعبات الادارية وغير الادارية و ذلك عن طريق فحص دقة المعلومات المحاسبية و اختيار و تقييم الوسائل و الاجراءات المتبعة لحماية الأصول و هي بذلك كانت تهدف للحماية و الوقاية (Protection)، كما نالت المراجعة الداخلية اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة، ونتيجة لذلك تم نشر كتاب عن المراجعة الداخلية بعنوان المراجعة الداخلية الحديثة و تأسس مجمع (أو معهد) المراجعين الداخليين (IIA. Institute of Internal Auditors) بأمريكا، كما انشأ له فرعا في لندن سنة 1948، وهو يضم حاليا آلاف الأعضاء في أكثر من مائة دولة ، و يعتبر هذين الحديشين بمثابة علامة على نشأة المراجعة الداخلية كمهنة، ولقد ساهم هذا المعهد في إبراز أهمية وظيفة المراجعة الداخلية وتطورها عن طريق الاشراف على مجموعة كبيرة من الابحاث في المراجعة الداخلية، وإصدار دورية المراجع الخارجيين Auditors Journal of Internal، وهي مجلة علمية تتناول مجال المراجعة الداخلية بالدراسة و التحليل و تعرض الخبرات المكتسبة، فضلا عن قيامه بإصدار عدة قوائم توضح مسؤوليات المراجع الداخلي وواجباته وتعبر عن التطور في أهداف ونطاق المراجعة الداخلية، و إصدار دستور الأداة وسلوك المهنة ومعايير للأداء المهني للمراجع الداخلي، ومن ضمن تلك الإنجازات أيضا الموافقة على بيان بمسؤوليات المراجعين الداخليين و تطوير هيكل عام للمعرفة و دليل للسلوك، و تحديد برامج التعليم المستمر، و التأهيل المهني (مراجع داخلي مؤهل و معتمد) ، بالإضافة إلى تبني معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

و قد تركزت المراجعة الإدارية خلال الفترة الممتدة من 1940 إلى 1950 في كثير من التنظيمات فقط على مجال المراجعة المالية، حيث ارتبطت إدارات المراجعة الداخلية بشكل كبير بتحليل القوائم المالية للإدارة. أما الآن فقد أخذت المراجعة الداخلية في اعتبارها مدى واسع من المسؤوليات ، نتيجة كبر حجم المؤسسات والشركات و انتشار فروعها جغرافيا . كما لجأت الإدارة العليا إلى تفويض السلطات و المسؤوليات و أصبحت في حاجة إلى تقارير دورية دقيقة عن سير العمل في الشركات والمؤسسات و فروعها تساعد في التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات، و أدى ذلك إلى ضرورة تطوير المراجعة الداخلية و توسيع نطاقها بحيث تشمل مساعدة الإدارة في القيام بمسؤولياتها في التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات عن طريق فحص و تقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية سواء محاسبية أو إدارية في متابعة تنفيذ الأعمال، ومد الإدارة العليا (خاصة مجلس الإدارة) بصفة مستمرة بالحقائق و المعلومات و التقارير التي تعكس أثر القرارات الإدارية على تنفيذ الأعمال ونتائج الأنشطة داخل هذه الشركات والمؤسسات و تقدم التوصيات اللازمة لتلافي أوجه القصور القائمة بهدف البناء و الإصلاح Construction ، ومن ثم فقد أصبحت المراجعة الداخلية في مفهومها الحديث تهدف إلى الحماية و البناء و الإصلاح.

و من هنا يتضح أن المراجعة الداخلية قد بدأت كوظيفة يقوم بها شخص واحد، و تكونت أساسا لأداء عملية التحقق و المطابقة الحيادية للمستندات قبل العمل بها، و بمرور الوقت تطورت المراجعة الداخلية لتصبح نشاطا وظيفيا يتطلب خبرة مهنية مرتفعة المستوى. حيث امتدت لتشمل تقييم كفاءة و فعالية كافة مراحل عمليات التنظيم سواء كانت أعمال مالية او غير مالية.

تلك التغييرات أدت إلى تكوين أقسام للمراجعة داخل الشركات والمؤسسات ، كأداة رئيسية يقوم بها مدير قسم المراجعة بحيث يتم تقديم تقاريرها و تتبع مسؤولياتها لمجلس الإدارة أو لجان المراجعة.

و يمكن القول بوجه عام أن وظيفة المراجعة الداخلية قد ارتبطت تاريخيا بفحص المعلومات المحاسبية داخل التنظيم، و من هنا فإن هذا الجزء سوف يركز على الجوانب المحاسبية لهذا النظام، مع ذلك فقد تطورت المراجعة الداخلية بشكل متزايد ، حيث تم التوسع في تلك الوظيفة لتمثل في فحص مدى كفاءة و فعالية التنظيمات، و غالبا ما يشار إلى هذا الدور المتطور للمراجع الداخلي بأداء وظيفة المراجعة الإدارية .

و قد أشار قانون إعطاء الرشوة للعمالء⁽¹⁾ Foreign Corrupt Practices act إلى أهمية التأكيد على المراجعة الداخلية، حيث يتطلب أن تقوم الشركات بالاحتفاظ بنظم رقابة داخلية فعالة، و قد أدركت الشركات الخاضعة لذلك القانون سريعا أن تطور وظيفة المراجعة الداخلية يوفر أفضل ضمان للالتزام به، و نتيجة لذلك فقد زادت حجم الموازنات المقررة للمراجعة الداخلية، كما تزايدت حجم و جودة إدارات أو أقسام المراجعة الداخلية بشكل جوهري.

وما قام به مجمع (أو معهد) المرجعين الداخليين يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، حيث تم في سنة 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي .

(1) صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1977 قانون بتحريم الشركات الأمريكية من إعطاء الرشوة للعمالء الاجانب، و الذي أضاف بعدا جديدا إلى مسؤوليات المراجعة الحيادية ، و صدر هذا القانون نتيجة حملة شنتها الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية بهدف تحريم دفع رشوة إلى المسؤولين بالبلاد الاجنبية بواسطة الشركات الأمريكية ، حيث نص القانون على فرض عقوبات جنائية على كل من الشركات و موظفيها في مخالفة هذا القانون ، كما ألزم القانون الشركات بوضع نظم رقابة داخلية تهدف إلى منع دفع الرشاوى.

وفي سنة 1957 تم إدخال تعديلات عليها، وفي سنة 1964 تم اعتماد دليل مفهوم للمراجعة الداخلية على أنها مراجعة (review) للأعمال والسجلات التي تتم داخل الشركات والمؤسسات بصفة مستمرة أحيانا، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض.

الفرع الثالث: أهمية المراجعة الداخلية لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في الوقت الحالي وأصبح نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة، ومن ثم تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، كما زادت أهميتها نظرا للأسباب التالية:

1- تطور حجم الشركات والمؤسسات، وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين، كذلك تعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى يتم تدقيق القيود من قبل مدقق (أو محافضي) الحسابات الخارجي. لذا تحتاج تلك المؤسسات إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أول بأول.

2- ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والكشوف والحسابات الختامية المنشورة.

3- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.

4- تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختياري) يعتمد فيه على حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ومن المكونات الرئيسة لتنظيم الرقابة الداخلية تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من المؤسسة التي لا يوجد بها مدقق داخلي.

5- حاجة المجتمع إلى توفير بيانات ومعلومات مثبتة في التقارير يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الإدارية سيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة. كما إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المؤسسة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة⁽¹⁾. ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية لا بد من توفير نظاما سليما للرقابة والمراجعة الداخلية من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها كذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم آثارها. وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين :
أ- معلومات من الإدارات التنفيذية.

ب- معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

6- إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية (أو الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي) لقد تترتب على انتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية في المؤسسة الكبيرة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المؤسسات بالتأكد من مدى التزام الإدارات القطاعية التابعة لها لما وضعته من خطط وسياسات عامة وإن تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأس مال المستثمر وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعالة ما لم تلجأ بين الحين والآخر إلى تقسيم أداء تلك الإدارات وفقا لمعايير الأداء الموجودة عهدت بها إلى دائرة المراجعة الداخلية.

الفرع الرابع: مفاهيم المراجعة الداخلية سيتم في هذا الشأن تناول مجموعة من المفاهيم الحديثة للمراجعة الداخلية وهي:

(1) فيصل الشواورة، فلسفة وميكانيكة عمل التدقيق الداخلي. مجلة الأسمدة العربية عدد 19، الأردن/1998، ص 17

1- المفهوم الأول: لمجمع المراجعين الداخليين (IIA) ' المراجعة الداخلية وظيفة تقييم مستقلة مقررة داخل أحد منظمات الأعمال بهدف فحص و تقييم أنشطتها باعتبارها أداة لخدمة هذا التنظيم. و يتضح من هذا المفهوم وجود العديد من المظاهر الهامة لوظيفة المراجعة الداخلية التي يتعين التركيز عليها من خلال ما تضمنته المصطلحات التالية :

- أ) يشير اصطلاح داخلي إلى تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركات والمؤسسات عن طريق العاملين المسؤولين المختصين فيها.
 - ب) يشير اصطلاح وظيفة التقييم المستقلة إلى أنه ليس هناك أية قيود أو حدود على حكم المراجع الداخلي.
 - ج) يشير اصطلاح مقررة على أن إدارة المنظمة تختص على وجه التحديد بخلق وظيفة المراجعة الداخلية.
 - د) يشير اصطلاح كل من فحص و تقييم لطبيعة وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها تقوم على البحث عن الحقائق بالإضافة إلى عملية ذاتية لتقييم النتائج.
 - هـ) يشير اصطلاح أنشطة إلى أن كافة أنشطة التنظيم تقع داخل نطاق المراجعة الداخلية.
 - و) يشير اصطلاح كخدمة للتنظيم إلى أن المراجعة الداخلية توجد لمساعدة أو لفائدة اجمالي التنظيم، كما يقترح اصطلاح خدمة أيضا إلى أن المراجعة الداخلية تعتبر نشاطا استشاريا و ليس نشاطا تنفيذيا.
- بوجه عام تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة رقابية من خلالها يتم فحص و تقييم مدى كفاية و فعالية نظم الرقابة الداخلية الأخرى ولذلك تعتبر جزء من نظام الرقابة الداخلية تتمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات الشركة أو المؤسسة و مهمته مراجعة وفحص كل العمليات المختلفة بها والمؤيدة بأدلة اثبات ، بالإضافة إلى مراجعة وفحص كل ماتم تسجيله في الدفاتر اليومية، والسجلات وصولا إلى مختلف عناصر الكشوف و التقارير المالية و تقييم أداء الادارات و الاقسام في المؤسسة لإعداد تقارير تقدم إلى الادارة العليا بنتائج هذا التقييم".
- كما يتضح أن المراجعة الداخلية بالرغم من كونها نظاما من أنظمة الرقابة الداخلية و أحد مقوماتها الرئيسية و خاصة في الشركات و المؤسسات الكبرى إلا أنها تتمتع بالاستقلال الكامل في مباشرة مهامها ، و لذلك يجب ان تتبع لأعلا مستوى إداري في التنظيم حتى تتمكن من فحص وتقييم كافة المستويات الرقابية بشكل حيادي دون تعرضها لأي مؤثرات أو ضغوط . و لذلك يفضل إتباعها لمجلس الإدارة مباشرة، و في حالة وجود لجنة مراجعة في الشركة أو المؤسسة تكون تبعية المراجعة الداخلية لها مباشرة لضمان تحقيق الاستقلال الكامل لها، و يعكس المفهوم كذلك مدي التطور الذي طرأ على طبيعة و مجال المراجعة الداخلية و الذي أصبح يتضمن ما يلي :

- التحقق من دقة المعلومات المالية و إمكانية الوثوق بها و دراسة الطرق المستخدمة لقياس وعرض هذه المعلومات.
- دراسة وتقييم طرق حماية الأصول و التحقق من وجود تلك الأصول.
- فحص النظم الموضوعة للتحقق من الالتزام بالسياسات و الخطط و الاجراءات والقوانين التي يكون لها أثر واضح على العمليات و التقارير.
- تقييم مدى اقتصادية و كفاءة استخدام الموارد.
- فحص العمليات للتحقق من أن النتائج تتوافق مع الأهداف المحددة.

ولقد انعكس تطور مفهوم و مجال المراجعة الداخلية على شكل برنامج المراجعة الذي يعده المراجع الداخلي . ففي السنوات الاولى لظهور المراجعة الداخلية كان برنامج المراجعة يركز على مراجعة العمليات المالية و فحص عناصر المركز المالية، وفحص وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجودها، ولكن بتطور مفهوم المراجعة الداخلية و اتساع مجالها أصبح برنا مج المراجعة

يتضمن تقييم كافة نواحي النشاطات الأخرى بجانب النواحي التقليدية ، ومن ثم يقوم المراجع الداخلي بإعداد برنامجه من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة و ليس من خلال الكشف المالية و الحسابات فقط كما كان يحدث من قبل.و يستخلص من هذا المفهوم مايلي:

- المراجعة الداخلية وظيفة تقييم مستقل ويقصد بها أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها أو بتدقيقها وأن يتبع إدارياً لأعلا مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة كمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، وذلك للمحافظة على موضوعيته وإصدار أحكام غير منحازة.

- هدف المراجعة الداخلية هو فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المؤسسة نفسها وليس إدارتها أو أي جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية.

- لجنة المراجعة الداخلية تتفحص كافة أنشطة المؤسسة ،وهذا يستوجب بالضرورة عدم وجود تحديد على نطاق عمل المراجعة الداخلية وتتم الصلاحيات للدخول والاطلاع على أية مستندات أو وثائق يطلبونها دونما عائق أو ممانعة أو تأخير.

- مراجعة كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة.

- يحق للمراجع الداخلي الذهاب إلى أبعد من الرقابة المالية والعمليات المحاسبية بحيث يشمل جميع قطاعات وأنشطة المؤسسة وعملياتها التشغيلية.

2- المفهوم الثاني: حسب جمعية المراجعين الداخليين (أو المدققين الداخليين) سنة 1945 المراجعة الداخلية "عبارة عن نشاط تقويم مستقل يعمل بصفة أساسية في مجال الموضوعات المحاسبية والمالية ولكن من الجائز أن يتعامل في بعض المسائل ذات الطبيعة المستقبلية".

وفي سنة 1971 عرفته بأنه (نشاط تقويم مستقل في المؤسسة لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة)، وكان آخر مفهوم أصدرته هذه الجمعية سنة 1978 (إن المراجعة الداخلية أو التدقيق الداخلي وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة أنشطته المختلفة) ، كما يعرف بأنه (مجموعة من أوجه النشاط المستعملة داخل المؤسسة تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والبنود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكيد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وعمال المؤسسة ، ومن التحقق من إتباع موظفي المؤسسة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لها في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة والتفتيش الداخلية عليها وبذلك يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية الممكنة).

3- المفهوم الثالث: لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي طبقاً لنشرة سنة 1997⁽¹⁾ 'المراجعة الداخلية نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى'.

4- المفهوم الرابع: حسب نشرة لسنة 1999 لمعهد المدققين (IIA) 'على أنه نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم)'.

لذلك فالمراجعة الداخلية تعتبر وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المؤسسة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المؤسسة في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقويم، والتوصيات، والمشورة⁽²⁾ .

⁽¹⁾ The Institute of Internal Auditors, Statement of Internal Auditors Responsibilities, IIA, New York, 1994, p3.

فالمراجعة تمثل عملية فحص ، ونوعية من المعلومات ،تقوم على الاستقصاء ،بهدف التحقق من سلامة الكشف المالية ،وتعكس احتياجات مستخدمي تلك الكشف ،وإيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية .لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ، ونوعية هذه المعلومات ،وتحديد مدى الاعتماد عليها⁽¹⁾. "ومن خلال تحليل المفاهيم السابقة للمراجعة الداخلية يمكن التوصل إلى مجموعة من الخصائص.

الفرع الخامس: خصائص المراجعة الداخلية

- 1- المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة عن بقية النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المراجع الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المراجع الداخلي ومدى ملائمتها و قبولها والاعتماد عليها وبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المراجع الداخلي بعيدة عن الموضوعية وتعتبر فيها شيء من التحيز للنشاطات التي تشارك فيها.
- 2- تختص وظيفة المراجع الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المؤسسة .
- 3- اتسعت مهام ومسؤوليات المراجع الداخلي الصادرة سنة 1994 من قبل المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين

يلاحظ أن المعهد الأمريكي للمراجعين (أو المدققين) الداخليين حاول التوسع في مفهوم المراجعة الداخلية لدرجة وصفه بأنه رقابة إدارية وأن هذا التوسع له ما يبرره من وجهة نظر المعهد حيث أراد أن يوجد أساس لمفهوم المراجعة الداخلية يتفق مع طموح المؤسسة وأعضائها حيث كانت النظرة السائدة آنذاك أن المحاسبين والمراقبين الماليين في الشركات مصدر خوف وقلق وانزعاج للعاملين في خطوط السلطة المختلفة ودقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمؤسسة وتجري التعديلات على الطرق والوسائل الإدارية في الرقابة وذلك لأجل مسايرتها في التطورات التجارية.

الفرع السادس: فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية .

لذلك أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية ،واستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفاعلية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى. ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية. ويقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها وتعتمد فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية:

- 1- استقلال المراجع الداخلي.
 - 2- تفويض السلطة للمراجع الداخلي .
 - 3- تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.
 - 4- توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.
- وعلى هذا الأساس يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات المختلفة إلى توصيف رسمي لوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها. كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي ،وكذلك تحديد مسؤولياته وواجباته. وإقرار ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي. ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف .

(2) جمعية المحاسبين القانونيين السعودة، معايير المراجعة الداخلية / السعودة 2004، ص1.

(1) الصبان و آخرون، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/مصر 1998، ص21

يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار. وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية⁽²⁾. وينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المؤسسة وأغراضها وأن تبدو تدعيماً لمسااعي الإدارة نحو انجاز السياسات والأهداف المرسومة.

ومن الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية " أن المخاطر تشير إلى احتمال أن الأحداث قد تقع وقد تهدد تحقيق أهداف المؤسسات، كما أن نظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل⁽¹⁾". وتفويض السلطة داخل المؤسسة أمر ضروري للقيام بالعمل وإنجازه، وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة ومعايير الأداء يعد ضروريا للوفاء بالمسؤوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم، ومقابلة أفراد المؤسسة، وفحص المستندات، وملاحظة العمليات من أجل جمع أدلة الإثبات. وغالباً ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها. وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان ألفهم والإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية وغرضها عبر المؤسسة كلها. ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات والاتصال بالأفراد معروفة جيداً كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام. كما أن الوفاء بمسؤوليات وظيفة المراجعة الداخلية يسمح للمراجعين الداخليين من تكوين أحكام وأراء بالاعتماد على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها. وسوف تعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على مصداقيتها والاعتماد عليها.

ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات والعمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي ومقدرته على عمل مثل هذه الأحكام والآراء عن العمليات المسئولون عنها. ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات ومعرفة وخبرة ومكانة ملائمة. هذا وينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة للفحص. فالتغير أمر اختياري للإدارة المسئولة، أما دور المراجع الداخلي تكمن في الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط.

واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع باستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي، وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته، وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء، ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة، ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية. واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني حرية تخطيط وتنفيذ العمل والاتصال بأعلى مستويات الإدارة والتحرر من كل مسؤوليات التشغيل و حرية قرار التعيين والعزل والخوافز والمكافآت لجميع أعضاء إدارة المراجعة الداخلية. وكذلك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالزاهة وأي افتراض بتعارض المصالح يقلل من مصداقية النتائج والتوصيات التي تقدمها، وأيضاً الاعتقاد السليم في نتائج العمل الذي يقومون به.

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

أ- يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا، وأن يتحرر من أية رقابة استشرافية، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.

ب- يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات. ويتضمن ذلك وضع ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.

ج- يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة

(2) أيوب توفيق، طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد 97، الأردن /للسنة 1998، ص 25.

(1) لطفي أمين السيد احمد، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية/مصر، 2005، ص 232.

د- يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

هـ- يجب أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

ويستخلص مما تم ذكره من العناصر السابقة أن أهم استقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها وتجنب تعارض المصالح والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

المبحث الثاني : أنواع وقوائم المراجعة من حيث القائم بعملية المراجعة يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين :

الفرع الأول: مراجعة خارجية : وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة.

الفرع الثاني: مراجعة داخلية: ظهرت بعد المراجعة الخارجية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية، وهي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة⁽¹⁾

كما تقسم المراجعة الداخلية (أو التدقيق الداخلي)⁽²⁾ من حيث الأعمال التي يزاولها المراجع الداخلي إلى الأنواع التالية :

1- المراجعة المالية: تعرف المراجعة المالية بأنها الفحص المنظم للكشوف المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

وتعتبر المراجعة المالية المجال التقليدي للمراجعة الداخلية، والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المؤسسة وتدقيقها حسابياً ومستندياً ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية وتتناول المراجعة المالية أيضاً التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس، وكذلك فحص وتقييم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفائتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية الناشئة داخل المؤسسة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

2- الرقابة المحاسبية: تشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المؤسسة و مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و السجلات المحاسبية، و يتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي ، و توفير جهاز كفاء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

3- مراجعة العمليات (التدقيق التشغيلي): "تهدف المراجعة التشغيلية إلى التحقق من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها، ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات محددة من أجل سلوك أساليب عمل واقعية"⁽³⁾.

إن أهم ما تستفيد منه الإدارة من " التدقيق التشغيلي هو إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة ، كاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، زيادة الربحية، وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية للتدقيق الداخلي الحديث"⁽⁴⁾ ، فالخطيطة يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويسهل التعرف على المشاكل الرئيسية. ويحول دون تكليف المدققين بمهام لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم . وهناك خطوات هامة في تخطيط إدارة التدقيق:

(1) الصحن عبد الفتاح وآخرون، أسس المراجعة، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/مصر 2004، ص38.

(2) Powers Resoyces Corporation- Powers CIA Review – p.4/2004

(3) العمرات أحمد صالح، المراجعة الداخلية الاطار النظري والمحتوي السلوكي، دار البشير، الاردن، ص56.

(4) Donald Taylor, and G.W Glezen, Auditing: an ASSERTION Approach, John Wily&Sons, Now York, 1997, pp40/41.

الخطوة الأولى : تتمثل في جمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط للتدقيق من مصادره المختلفة، للحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، كما أن هذه المصادر تعتمد على كون النشاط يدق لأول مرة أو أنه جرى تدقيقه سابقاً ويمكن تلخيص هذه المصادر بما يلي:

- تقارير وملفات التدقيق السابق.
- توفير المعلومات عن الجهة الخاضعة للتدقيق.
- الاجتماع مع إدارة النشاط.
- السياسات، الخطط، الإجراءات ، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط.
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.
- الموازنة التقديرية، والمعلومات المالية عن النشاط.
- نتائج التدقيق الخارجي.

الخطوة الثانية : اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى ،إن اختيار عدد ومستوى وخبرة المدققين اللازمة يجب أن يعتمد على تقييم درجة تعقيد المهمة والوقت اللازم لتنفيذها ، كما يجب أخذ مهارات ومعرفة وتدريب المدققين بالاعتبار عند اختيار الفريق لتنفيذ المهمة ومدى إمكانية الاعتماد على مصادر خارجية إذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة والخبرة والمهارة المتخصصة.

الخطوة الثالثة : المسح الأولي، وهنا يجب القيام بعملية مسح للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط وذلك لكي يكون على بصيرة من أعمال النشاط، ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك اقتراحات وتعليقات إدارة وموظفي الجهة التي تخضع للتدقيق. وإجراءات المسح الأولي تبدأ بالاجتماع الافتتاحي مع مسؤولي النشاط الخاضع للتدقيق، ودراسة الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها ،ووصف وتوثيق إجراءات العمل لتقييم نظام الرقابة الداخلية، والقيام بالإجراءات التحليلية مثل النسب والاتجاهات حول النشاط.

الخطوة الرابعة : الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة،من أدبيات المعاملة الجيدة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إشعار الجهة التي ستخضع للتدقيق قبل البدء في التدقيق بإرسال إشعار من المراجع إليها بنية إجراء التدقيق على النشاط خلال الفترة التي يتم تحديدها ،وبعد استلام الرد من الجهة المعنية على المدقق المعين لمهمة التدقيق الاتصال بالجهة المنوي تدقيقها والاتفاق على تاريخ ووقت ومكان الاجتماع وذلك لتهيئة الجهة الخاضعة للتدقيق.

وعلى المراجع أن يولي اهتماماً كبيراً لدرجة تأثير الأمور ذات الحساسية للتغيرات على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية⁽¹⁾.

(1) خليفة كمال وآخرون ،دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها،المكتب الجامعي الحديث/مصر 2006 ،ص211.

المبحث الثالث: أهداف وإجراءات المراجعة الداخلية :

الفرع الاول :أهداف المراجعة الداخلية : إن الهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو مساعدة الإدارة في القيام بأعبائها وخاصة فيما يتعلق بالأمور التالية:

- 1- التحقق من دقة المعلومات المالية و إمكانية الوثوق بها ودراسة الطرق المستخدمة لقياس وعرض هذه المعلومات.
 - 2- دراسة وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.
 - 3- فحص النظم الموضوعة للتحقق من الالتزام بالسياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين التي يكون لها أثر واضح على العمليات و التقارير.
 - 4- تقييم مدى اقتصادية وكفاءة استخدام الموارد.
 - 5- فحص العمليات للتحقق من أن النتائج تتوافق مع الأهداف المحددة.
- كما أشار بيان مسؤوليات المراجعين الداخليين الصادر عن مجمع المراجعين الداخليين إلى هدف المراجعة الداخلية على النحو التالي :

يتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة كافة أعضاء الإدارة في الاطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال عن طريق تزويدهم بأنواع معينة من التحليلات و التقييمات و المقترحات بالإضافة إلى التعليمات الملائمة بخصوص الأنشطة محل الفحص، و يرتبط المراجعون الداخليون بكل مرحلة من أنشطة المؤسسة و التي قد تمثل خدمة للإدارة. و يمتد ذلك الارتباط إلى مدى أوسع من السجلات المحاسبية و المالية إلى الحصول على فهم كامل بالأعمال و الأنشطة محل الفحص".

ولذلك تم تحديد العديد من الأنشطة الرئيسية للمراجعة الداخلية خاصة بـ:

- أ) مدى كفاية نظم الرقابة المالية و التشغيلية و الالتزام بتطبيقها
- ب) مدى الالتزام بسياسات و الخطط و الإجراءات المقررة
- ج) المدى الذي من خلاله يتم المحاسبة على الأصول و حمايتها من الخسارة
- د) مصداقية و إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة الإدارة.
- هـ) أداء العاملين و الادارة .

تحدد هذه الأهداف و الأنشطة الخمسة ذات الصلة ما يسمى بنطاق عملية المراجعة التشغيلية و هو قلب و محور النشاط الرئيسي لعملية المراجعة الداخلية المعاصرة. فلم تعد المراجعة الداخلية محصورة على الأمور المالية فحسب. حيث أصبح دورها أكثر ابتكاراً لأنها توفر الفرصة في إلقاء بعد نظر عميق عن قضايا غير ظاهرة بسهولة للإدارة على سبيل المثال و فورات التكلفة

المتوقعة لمراكز توزيع المنتجات على المستهلكين المحليين، فلقد انعكس تطور مفهوم ومجال المراجعة الداخلية على شكل برنامج المراجعة الذي يعده المراجع الداخلي ففي السنوات الأولى لظهور المراجعة الداخلية كان برنامج المراجعة يركز على مراجعة العمليات المالية وفحص عناصر المركز المالي وفحص و تقييم طرق حماية الأصول و التحقق من وجودها لكن بتطور مفهوم المراجعة الداخلية و اتساع مجالها أصبح برنامج المراجعة يتضمن تقييم كافة نواحي النشاطات الأخرى بجانب النواحي التقليدية، ومن ثم يقوم المراجع الداخلي بإعداد برنامجه من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة و ليس من خلال الكشف المالية و الحسابات فقط كما كان يحدث من قبل.

ولاعتبار المراجعة فحص انتقادي للكشف المالية ، وكل ما هو محاسبي ومالي في تقرير مجلس الإدارة. لذلك فإن الهدف الأساسي للمراجع هو إعطاء رأي مدعم بأكثر براهين إثبات حول شرعية وصدق الوثائق.

"وبصفة عامة أن الأهداف هي الغايات المتوقعة أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، وتمثيل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في الكشف المالية⁽¹⁾". هذا الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين رأي المراجع فانه يجب تحقيق أهداف ستة للمراجعة عند مراجعة أرصده حسابات الكشف المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة، كما أنها تُرشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة، بمعنى أنها تتطلب التحقق من عناصر أساسية تمثل أهداف المراجعة وهي:

- **عرض الكشف المالية:** لتحقيق هدف عرض الكشف فان "المراجع يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات الكشف المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فان على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة لتحقيق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد الكشف المالية، وبالطبع فان الإفصاح يشمل ما جاء في صلب الكشف أو ما ألحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وان هدف عرض الكشف يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالكشف المالية.

- **شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية):** يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات من المراجع ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات الشركة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحة العمليات ليتضمن هدفين فرعيين، أولهما انه للمساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات فان هذه العمليات يجب أن تكون مؤيده ومدعمه بنظام جيد للرقابة الداخلية، ومن هنا كانت مسؤولية المراجع المتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عمليه من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر، وذلك لان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصده الحسابات المختلفة، وبحيث يتمكن المراجع من إبداء رأيه بخصوص صدق عرضها، وبالطبع فلو أن لدى العميل نظام رقابة داخلية قوي وفعال فان هذا يعد كدليل على أن هناك احتمال كبير أن العمليات المالية التي نتج عنها أرصدة الحسابات يمكن الاعتماد عليها أكثر مما لو كان هذا النظام للرقابة الداخلية ضعيفا، أما الهدف الفرعي الآخر فانه يتطلب من المراجع التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وبالطبع سيختلف حتما مثل هذا التأييد المستندي باختلاف طبيعة نشاط العملاء وعملياتهم المالية، إلا أن بعض التأييد المستندي يجب أن يكون موجود بالنسبة لكل العمليات المالية، حتى يمكن التحقق من صحتها وشرعيتها، وان مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وارصده الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

(1) القشي ظاهر، أخلاقيات المهنة بين الأمس واليوم، مجلة المدقق، الأردن، العدد 48/2001، ص 23.

- الملكية (الحقوق والالتزامات): يجب على المراجع الداخلي فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوبة⁽²⁾، وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلاً مقبولاً على ملكية بعض الأصول، إلا أن المراجع يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلاً، ولعل الإجراءات المتبع غالباً للتحقق من هذه الملكية إنما هو فحص المستندات الدالة على هذه الملكية، فعلى سبيل المثال يفحص المراجع سندات أو صكوك ملكية الأصول، وعقود المبيعات للتحقق من ملكية المخزون، كما أن عقود الإيجار توفر وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حال الأصول المشتراة عن طريق عقود الإيجار التمويلي. وبالنسبة للأصول المملوكة للآخرين والمؤجرة للعميل فإن المراجع يجب أن يتحقق من أن المدفوعات المقابلة لاستخدام هذه الأصول اعتبرت مصروفات ولم يتم رسملتها، وهكذا نجد أن المدفوعات مقابل استخدام الأصول المؤجرة بعقود إيجار تشغيلية يجب أن تُحمل كعبء على الدخل في كل فتره.

أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب أن يتحقق المراجع من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، وفي ذات السياق يتحقق المراجع من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يعرف بالمصادقات. والمصادقات أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعاً، والتي سيستخدمها المراجع في إجراء التحقيق من الوجود، فالمصادقات تستخدم عموماً للتحقق من وجود النقدية بالبنوك وحسابات المدينين أو الدائنين أو المخزون.. الخ، وهي تمثل دليلاً للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجة كبيرة، ذلك لأنها أنشئت خارج مؤسسة العميل وأيضاً سلمت وحولت مباشرة إلى المراجع دون تعرضها لمخاطر احتمال تغييرها بواسطة العميل وتحريفها.

- استقلالية الفترة المالية : يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المراجع من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية موضع المراجعة، وهذا الهدف يتطلب غالباً ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المسلسلة خلال السنة، وتتبع أو مطابقة هذه المستندات على سجلات الفترة، كما أن هذا الهدف يتطلب أيضاً، إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك والاستنفاد، فضلاً عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدماً والمصروفات المستحقة، وهذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق لكل عناصر الكشف المالية، لكنه غالباً ما يكون أكثر أهمية بالنسبة لبعض العناصر عنه بالنسبة للبعض الآخر.

- الثقة : يمثل تقويم الأصول غير النقدية هدفاً هاماً بالنسبة للمراجع، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما أقل، وذلك طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمؤسسات الكبيرة، وقد يتم المراجعة والتحقق من التكاليف التاريخية "بفحص أدلة الإثبات المستنديه، كالعقود وفواتير البيع، كما أن قيم السوق للأوراق المالية المتداولة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة في الصحف المالية، أما قيم السوق لبعض الأصول كالمخزون الراكد أو المتقادم فإنه يمكن التحقق منها عن طريق التقديرات المحايدة⁽¹⁾، وحتى وقتنا الحاضر فإن إفصاح العميل عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية غير مطلوب مراجعتها، ومع هذا فإن المراجع لازال يتحمل بعض المسؤولية بخصوصها، إما بالنسبة لأغلب الالتزامات فإنها تقوم على أساس

(2) الصحن عبد الفتاح وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2001، ص 219.

(1) الدهراوي ومحمد السيد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، سنة 2007، ص 178.

القيمة النقدية المطلوبة لسدادها في تاريخ الميزانية⁽²⁾، وهذا الهدف من أهداف المراجعة يجب أن يستوفى ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية.

- **الوجود (الحدوث):** يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف مراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المراجع الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فان مسؤولية المراجع تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وان إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.

وهذه الأهداف السابقة تخدم كحلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءاتها، أو مع الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير المراجعة إلى إجراءات،" ويجب تحقيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصده القوائم المالية. إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير ينتج للمراجع الداخلي مقدرة على الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه⁽¹⁾ كما تحقق المراجعة الداخلية أهداف أخرى يمكن بيان جزء منها كما يلي⁽²⁾:

- **أهداف سياسية :** وهي التي تحقق ضمان أقصى كفاية ممكنة وأهمها:
 - أ- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام بها.
 - ب- تقسيم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية.
 - ج- المحافظة على أموال وموارد المؤسسة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.
- **أهداف ثانوية :** يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة وأهمها:
 - أ- تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقدامى.
 - ب- بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير .
 - ج- منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
 - د- القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.
 - هـ- التحقق من دقة البيانات المحاسبية (لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط)
 - و- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

الفرع الثاني: إجراءات المراجعة "تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها أو السلوك الواجب أدائه، في حين أن المعايير تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب استيفائها، هذه الإجراءات سيتم تلخيصها في برنامج المراجعة، كما أنها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومن ثم فان الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف المراجعة المحددة"⁽³⁾.

وبرنامج المراجعة عبارة عن خطة عمل المراجع التي يتبعها في مراجعته السجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة، والشخص المسئول عن تنفيذها. والبرنامج يحقق عدة أغراض منها انه ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع من أعمال، وهو أيضا تعليمات فنية تفصيلية يطلب المراجع تنفيذها من مساعديه، وهو سجل بالعمل المنتهي أي بما تم مراجعته، ومن هنا يحى دور

(2) (IIA) جمعية المدققين الداخليين الأمريكية.

(1) لطفي أمين السيد أحمد، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية/مصر 2007، ص39.

(2) الصحن عبد الفتاح، وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة /مصر 2001، ص220.

(3) توماس وليام وهنكي امرسون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة حجاج احمد وسعيد كمال الدين ،دار المريخ ، السعودية ، الطبعة الاولى ، سنة 1989 ، ص53.

البرنامج في كونه أداة رقابة وتخطيط يستطيع المراجع بواسطتها تتبع عملية المراجعة وعدد الساعات التي أمضيت في كل عملية. ومن الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج المراجعة ما يلي:

- التقييد بنطاق عملية المراجعة كاملة كانت أم جزئية، لان لكل منها خطوات معينة كفيلة بتحقيقها

- مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية الموجود بالمؤسسة، حيث على ضوء درجة الكفاية تلك، يتحدد نطاق عملية المراجعة.

- الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لان المراجعة وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فيجب أن يتيح البرنامج تحقيق تلك الأهداف.

استخدام وسائل المراجعة التي تمكن المراجع من الحصول على قرائن قوية في حججها.

- "إتباع طرق المراجعة التي تلائم ظروف كل حالة، فلكل مؤسسة ظروفها الخاصة والتي على ضوءها يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجع الملائم" (4).

المبحث الرابع : أنواع برامج المراجعة (التدقيق) لا يمكن وضع برنامج موحد للمراجعة بكافة أنواعها بحيث يطبق على المؤسسات المختلفة أو حتى المتماثلة وذلك بسبب اختلاف الظروف الخاصة بكل مؤسسة والتي تميزها عن غيرها⁽¹⁾. وبشكل عام فإن هناك نوعين من برامج المراجعة هما:

الفرع الأول :برامج مراجعة ثابتة: مطبوعة تحتوي على كل الخطوات، يطلب من مساعدي المراجع التقييد بها مع تعديلها في نقطة أو أكثر في ضوء ما يحصل عليه من معلومات أو بيانات من المؤسسة واهم مزاياها ما يلي:

أ- إنها تعليمات صريحة وواضحة لخطوات العمل الواجب إتباعها.

ب- إنها ضرورية في المشاريع الكبيرة والمتشعبة لأحكام خطة العمل.

ج- إنها تساعد على تقسيم العمل بين المراجع وبين مساعديه لكل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه.

د- إنها تطمئن المراجع إلى عدم السهو عن اتخاذ بعض الإجراءات أو الخطوات الضرورية كما تحول دون التكرار لبعض الخطوات.

٥- تعتبر أساسا لعمليات المراجعة في الأعوام المقبلة. وتعتبر سجلا كاملا بما قام به المراجع وتستخدم كدليل في حال المنازعات وتستخدم كأداة رقابة على المساعدين.

الفرع الثاني: برامج مراجعة متدرجة: يتم إعدادها أثناء التنفيذ وتحتوي على:

أ- تحديد الخطوط العريضة لعملية المراجعة،

ب- التفاصيل وكمية الاختبارات فيتم تقريرها أثناء القيام بعملية المراجعة.

هذا النوع من البرامج يترك لموظفي مكتب المراجعة مجالا واسعا لاستخدام خبرتهم ودرايتهم الفنية في إتباع ما يرونه مناسباً وضرورياً من الخطوات والأساليب.

يتطلب هذا النوع من المراجع خبره عملية واسعة وممارسه كافيه، وتأهيل علمي وعلمي مناسبين ،حيث"يقوم العديد من المراجعين باستخدام الإجراءات التحليلية بسبب الانخفاض النسبي في تكلفة تنفيذها. ويتم تنفيذها في المراحل التالية:(التخطيط و التنفيذ في نهاية عملية المراجعة كاختبار نهائي للمنطقية)"(2).

(4) أرزن ألفين و لوبك، جميس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطل و احمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية 2002، ص441.

(1) لطفی، أمین السید، مرجع سابق، ص 351.

(2) يوسف خيرى محمد، دراسات في مستجدات المراجعة، دار الفكر العربى / مصر 1983، ص 24.

المبحث الخامس :دعائم فاعلية لجان المراجعة الداخلية

الفرع الاول : أهداف و مهام لجنة المراجعة و مجال عملها :

إن وجود نظام رقابة داخلية فاعل بالمؤسسة ، هو أحد المسؤوليات الرئيسة لمجلس الإدارة وتتمثل المهمة الأساسية للجنة المراجعة في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، و تقديم مقترحات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام و تطويره. بما يحقق أغراض الشركة أو المؤسسة ويحمي مصالح المساهمين و المستثمرين بكفاءة عالية و تكلفة معقولة. ويحق لأعضاء لجنة المراجعة ، وبدون أي قيود أو موانع الاطلاع على كافة المعلومات و البيانات والتقارير و السجلات ، و المراسلات ، التي ترى فيها اللجنة أهمية الاطلاع عليها.

و على مجلس الإدارة اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بمهامها.

و يشمل نطاق عمل اللجنة القيام بكل الأعمال التي تمكنها من تحقيق مهامها، و منها:

1. دراسة الكشوف المالية السنوية كأولوية قبل اعتمادها و نشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة ذات أهمية نسبية، و أنه لم يحذف من هذه الكشوف أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها كشوف مالية مضللة.
2. دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها و أي تغيير في هذه السياسات ، و تقديم ما تراه اللجنة من مقترحات بشأنها، أخذاً في الاعتبار مدى ملائمة السياسات المحاسبية لطبيعة أعمال الشركة او المؤسسة و أثرها على المركز المالي لها و نتائج أعمالها.
3. التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في الشركة او المؤسسة ، و فاعلية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الغش و الأخطاء، واكتشافها فور وقوعها، و فاعلية تنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من وجود تنفيذ الأنشطة الرقابية و الثبات في تنفيذها.
4. الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة ، أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تقصيصها.
5. دراسة التقارير و الملاحظات التي يقدمها المحاسب، و تكون اللجنة حلقة الوصل بين المراجع الخارجي و مجلس الإدارة، بما يمكن المراجع الخارجي من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود أو تأثيرات من قبل مجلس الإدارة و إدارة الشركة.
6. و تتولى اللجنة اقتراح المحاسب للسنة المالية التالية للشركة طبقاً لإجراءات اختيار المحاسب المرفقة بهذه القواعد ، و التحقق من أن الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسب للشركة اقتضت على مراجعة القوائم المالية للشركة و الخدمات

المهنية الأخرى التي يقدمها للشركة تنفيذا لمتطلبات نظامية محددة ، كما تقترح اللجنة عزل المحاسب مع بيان الأسباب و الحفاظ على حق المحاسب في المطالبة بالتعويض عن أي ضرر يصيبه بسبب تغييره إذا تم التغيير في وقت غير لائق أو غير مبرر مقبول.

7. التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين ، ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية في الشركة ، و نطاق الفحص و التقارير التي تصدر عنها، و تقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلالية المراجعين الداخليين ، و الرفع من كفاءة ما يقومون به من أعمال و بتكلفة معقولة. و تكون اللجنة حلقة الوصل ما بين مجلس الإدارة و المراجعين الداخليين. كما تقوم اللجنة بدراسة طلبات الترشيح لوظيفة مدير المراجعة الداخلية في الشركة و المكافآت و البدلات و المزايا الأخرى المخصصة له و ترشيح الشخص الأكثر ملائمة ، مع بيان الأسباب، و النظر في إنهاء عمل مدير المراجعة الداخلية سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإغفاء ، و رفع ما يتم التوصل إليه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس الإدارة.

8. اتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة و القوانين السارية.

9. الاستعانة كلما دعت الحاجة بمستشارين مستقلين للقيام بدراسات متخصصة تساعد اللجنة على تنفيذ مهامها و تحديد أنعاجهم.

10. و يتعين على اللجنة إعداد دليل عمل يبين الإجراءات التنفيذية التي يتعين على اللجنة الالتزام بها لتنفيذ مهامها و ما تضمنته القواعد العامة المنظمة لعمل لجنة المراجعة الداخلية من أحكام.

الفرع الثاني : تشكيل لجنة المراجعة و الشروط الواجب توافرها في عضو اللجنة

تشكل لجنة المراجعة من أربعة أعضاء على الأقل ، يمكن أن يكون من بينهم أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين ، شريطة ألا يزيد عددهم عن عضوين ، و يشترط فيمن يعين عضوا باللجنة أن يتوفر فيه ما يلي :

1. أن يكون من مساهمي الشركة المالكين لعدد من الأسهم لا يقل عن 100 سهم ، و ألا يملك أكثر من 5% من أسهم الشركة.

2. أن يكون لديه تأهيل علمي ملائم و إلمام بالجوانب المالية و المحاسبية و بطبيعة أعمال المؤسسة ، و يتعين أن يكون أحد أعضاء اللجنة حاصلًا على تأهيل كاف و ذلك كما يلي :

- درجة عالية في المحاسبة أو ما يعادلها ، و خبرة علمية في مجال المحاسبة و المراجعة لا تقل عن سنتين، أو أي تأهيل مهني مماثل تعتمد عليه الهيئة المختصة .

3. ألا يكون من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في الشركة التي تسيطر عليها الشركة أو ممن يقومون بعمل في إداري في الشركة أو الشركات التي تسيطر عليها الشركة و لو على سبيل الاستشارة.

4. أن لا يجمع إلى جانب عضويته في لجنة المراجعة عضوية أي لجنة أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة .

أن يكون مستقلا ، و يعتبر العضو مستقلا إذا توفرت الشروط التالية:

أ- أن لا يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال و العقود التي تتم لحساب الشركة.

ب- أن لا يكون له مصلحة مالية مباشرة مع المدراء التنفيذيين في الشركة، و ألا يكون قريبا لأي منهم حتى الدرجة الثانية.

ج- أن لا يكون له مصلحة مالية مباشرة مع زوجات المدراء التنفيذيين في الشركة ، و ألا يكون قريبا لأي منهن حتى الدرجة الثانية.

د- أن لا يكون له علاقة شخصية ذات شأن مع المدراء التنفيذيين في الشركة.

ه- ألا يشارك في عضوية لجنة المراجعة لأكثر من شركة واحدة تمارس ذات النشاط.

يقدم كل عضو من أعضاء اللجنة إلى مجلس الإدارة بياناً بأسماء الأشخاص الذين يرى أهليتهم لعضوية اللجنة و تتوفر فيهم الشروط الواجب توافرها في العضو و يرفق بالبيان نبذة عن السيرة الذاتية لكل مرشح تبين التأهيل العلمي و المهني و خبرته العملية، و المجالس و اللجان التي شارك فيها ، و يقوم المجلس بالمفاضلة بين المرشحين اخذ في الاعتبار الشروط الواجب توافرها في المرشح.

الفرع الثالث: تعيين أو إعفاء أعضاء اللجنة و مدة عضويتهم

1. مع مراعاة الشروط الواجب توافرها في أعضاء اللجنة المشار إليها في هذه القواعد، يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المراجعة و ذلك لمدة ثلاث سنوات و على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بالمهام المناطة بها بما في ذلك إطلاع اللجنة ، و بدون أي قيود ، على كافة البيانات و المعلومات و التقارير و السجلات و المراسلات أو غير ذلك من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الإطلاع عليها.

2. يجوز إعادة تعيين العضو في اللجنة لدورة ثانية شريطة أن لا يستمر العضو لأكثر من دورتين متتاليتين.

3. يجوز إعفاء أي عضو من أعضاء اللجنة بقرار من المجلس في الحالات التالية :

أ- طلب العضو إعفاءه من عضوية اللجنة

ب- إساءة استخدام العضو لمنصبه في اللجنة أو سوء التصرف الذي يعتبره المجلس مضراً بأهداف و سمعة الشركة بصفة عامة و اللجنة بصفة خاصة.

ج- تغيب العضو عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية دون عذر يقبله مجلس الإدارة.

4. عند انتهاء مدة العضو ، أثناء مدة عمل اللجنة، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز أو الإعفاء، يعين المجلس عضو آخر لشغل المنصب الشاغر في اللجنة و ذلك أخذاً في الاعتبار الشروط الواجب توافرها في عضو اللجنة. و يعتبر كل من العضو الذي شغل منصبه في اللجنة و العضو الذي يعين لمواصلة فترة خدمة العضو الذي شغل منصبه في اللجنة قد خدما لفترة دورة كاملة.

الفرع الرابع: واجبات عضو اللجنة

1. الانتظام في حضور جلسات اللجنة و المشاركة الفعالة في أعماله، و على العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه

عن إحدى جلسات اللجنة أن يخطر رئيس اللجنة كتابة بذلك . و لا يجوز للعضو الانصراف نهائياً من الجلسة قبل ختامها إلا بإذن من رئيس اللجنة.

2. المحافظة على أسرار الشركة،

3. عدم القيام بأي أعمال تنفيذية في الشركة.

4. أن يحافظ على الكفاءة اللازمة لمزاولة الأعمال المناطة به، و مواكبة التطورات الحديثة ذات العلاقة بأعمال الشركة.

5. أن يتصف بالعدل و أن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة و العفة و الصدق و الموضوعية و الاستقلال، و أن يتجرد من المصالح الشخصية و ألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، و ألا يقوم عن علم بالإفصاح عن معلومات على غير حقيقتها.

6. ألا يشترك العضو ، عن علم ، في أي أعمال أو أنشطة تعتبر مخلة بكرامة المهنة أو الشركة التي ينتمي إليها.
7. أن يتمتع عضو اللجنة عن الدخول في أي نشاط قد يكون متعارضا مع مصلحة الشركة أو قد يضر بقدرته على القيام بواجباته و مسؤولياته بموضوعية.
8. ألا يقبل أي شيء له قيمة ذات شأن من موظف ، أو تابع ، أو عميل ، أو مورد، أو ممن له علاقة عمل بالشركة قد تؤدي إلى ضعف في استقلالية عضو اللجنة شكلا و موضوعا أو يهدم أو يفترض أنه يهدم ما يتوصل إليه من قرارات.
9. أن يفصح لمجلس الإدارة عن عمليات التي تمت بينه و بين الشركة و طبيعة العلاقة، و ذلك وفق ما يتطلبه معيار العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة و أن يفصح عن العلاقة التي تربطه بمجلس الإدارة و المدراء التنفيذيين في الشركة.
10. يوقع عضو اللجنة قرارا يؤكد بموجبه استقلاليته وفقا للنموذج الذي تعتمده الإدارة.

الفرع الخامس : الأتعاب

1. يجب أن يحصل عضو اللجنة على مكافأة متناسبة مع الوقت و الجهد الذي يبذله ، و تكون المكافأة في شكل بدل حضور عن كل اجتماع من اجتماعات اللجنة، لا يتجاوز بدل الحضور المقرر لأعضاء مجلس الإدارة بهذه الصفة، و مبلغ معين عن كل ساعة من الساعات التي يمضيها العضو خارج اجتماعات اللجنة لأعمال تتعلق بعمل اللجنة ، و تعويض عن المصاريف الفعلية التي يتكبدها لأعمال تتعلق بممارسة لمهام عمله.
2. يجب أن يفصح تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة عن المكافآت و المزايا الأخرى التي صرفت لأعضاء اللجنة.

الفرع السادس: اختصاصات رئيس اللجنة و نائبه و أمين اللجنة

1. يختار أعضاء اللجنة من بينهم رئيسا لمدة عضوية اللجنة ، شريطة ألا يكون الرئيس من أعضاء مجلس الإدارة المعينين في اللجنة ، و يتولى رئيس اللجنة الإشراف على انجاز اللجنة لمهامها و له على الأخص مايلي :
 - أ- دعوة اللجنة للانعقاد و تحديد وقت و تاريخ و مكان كل اجتماع من اجتماعات اللجنة و جدول الأعمال و ذلك بالتنسيق مع أعضاء اللجنة .
 - ب- رئاسة اجتماعات اللجنة
 - ج- رفع نتائج أعمال اللجنة و توصياتها إلى المجلس
 - د- إعداد موازنة اللجنة و خطة عملها و مشروعاتها على المدى القصير و الطويل بالتنسيق مع مقرر اللجنة، و عرضها على اللجنة تمهيدا لرفعها لمجلس الإدارة، بعد اعتمادها من اللجنة.
 - هـ- إعداد تقارير دورية عن أنشطة اللجنة بالتنسيق مع أمين اللجنة و عرضها على اللجنة تمهيدا لرفعها لمجلس الإدارة، بعد اعتمادها من اللجنة.
 - و- تمثيل اللجنة أمام المجلس و أي جهة أخرى تستدعي ذلك.
2. يختار أعضاء اللجنة من بينهم نائبا للرئيس لمدة عضوية اللجنة يقوم بمعاونة الرئيس في أداء مهامه و يحل محله عند غيابه، شريطة ألا يكون من أعضاء مجلس الإدارة المعينين في اللجنة.

3. يحضر مقرر اللجنة الذي تعينه اللجنة و تحدد أتعابه ، اجتماعات اللجنة دون أن يكون له حق في التصويت ، و يعد محاضر الاجتماعات و يبلغ مواعيد الجلسات و جدول الأعمال للأعضاء و يقوم بكافة الأعمال الإدارية الخاصة باللجنة، و يراعي عند اختيار مقرر اللجنة ان يكون لديه التأهيل العلمي و الخبرة العملية التي تمكنه من القيام بالمهام المناطة به ، و يلتزم مقرر اللجنة بالمحافظة على أسرار الشركة و الامتناع عن ممارسة أي نشاط قد يكون متعارضا مع مصلحة الشركة.

الفرع السابع : اجتماعات اللجنة

1. تعتمد اللجنة الجدول الزمني لاجتماعاتها قبل بداية كل سنة على ان يتم الاتفاق بشكل نهائي خلال كل اجتماع على تاريخ الاجتماع اللاحق.
2. تعقد اللجنة اجتماعا دوريا كل ثلاثة أشهر على الأقل و توجه الدعوة لحضور الاجتماع قبل موعده بأسبوع على الأقل و يرفق بها جدول الأعمال ووثائقه ، و يلزم لاكمال النصاب حضور أغلبية الأعضاء.
3. بالإضافة إلى ما ورد في (2) أعلاه ، تعقد اللجنة اجتماعا إذا طلب ذلك رئيس اللجنة أو عضوين من أعضائها أو المراجع الخارجي أو المراجع الداخلي أو مجلس الإدارة.
4. يتعين أن تجتمع اللجنة ، و لمرة واحدة على الأقل خلال كل سنة ، مع المراجع الخارجي للشركة ، و المدراء التنفيذيين، و مجلس الإدارة ، و المراجع الداخلي (كل على حدة) و ذلك لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بالمهام و المسؤوليات المناطة باللجنة، بما في ذلك التقارير المالية للشركة ربع السنوية و السنوية.
5. تصدر قرارات و توصيات اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين و في حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه الرئيس. و لا يجوز الامتناع عن التصويت أو الإنابة فيه.
6. يجوز لأي عضو التحفظ على أي قرار تتخذه اللجنة على ان يبين الأسباب الأساسية التي دعتة على التحفظ و إذا خرج أي عضو من اجتماع اللجنة قبل اختتامه فيقتصر تحفظه إن وجد على القرارات المتعلقة بالبنود التي حضر مناقشتها على ان ينص في المحضر على البنود التي لم يحضر مناقشتها إذا أبدى رغبته كتابة في ذلك.

الفرع الثامن: توثيق محاضر اللجنة

توثق محاضر اجتماعات اللجنة كما يلي⁽¹⁾:

1. يدون مقرر اللجنة خلال الاجتماع أهم المناقشات و يقوم عند الانتهاء من مناقشة أي موضوع بتلخيص ما تم التوصل إليه من توصيات أو قرارات.
2. يحرر مقرر اللجنة لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة مشروع محضر يدون فيه تاريخ الاجتماع و مكانه و أسماء الحاضرين و الغائبين و ملخص المناقشات و نصوص التوصيات و القرارات التي توصلت إليها اللجنة و يرفع لرئيس اللجنة لاعتماده.
3. يرسل مشروع المحضر لجميع الأعضاء و يطلب منهم تزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات خلال أسبوع من تاريخ إرساله.
4. يعدل مشروع المحضر في ضوء الملاحظات التي ترد من الأعضاء و يرفع للرئيس مرفقا به الملاحظات.
5. في ضوء ما يوجه به رئيس اللجنة يعد المحضر في شكله النهائي و يرسل للأعضاء موقعا من مقرر اللجنة و رئيسها و يطلب من الأعضاء تزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات إن وجدت.

(1) يوسف خيرى محمد ، مرجع سابق ، ص26.

6. إذا وردت أي ملاحظات جوهرية من الأعضاء تدرج ضمن جدول أعمال الاجتماع التالي.
7. تحفظ النسخة الموقعة من المحضر في ملف خاص و يرفق بها جميع الوثائق و المراسلات المتعلقة بالمحضر.

الفرع التاسع: خطة عمل اللجنة و التقارير التي تصدر عنها

تعد اللجنة قبل بداية كل سنة مالية بثلاثة شهور على الأقل خطة عمل سنوية تشمل وصفا للأعمال التي ستقوم بها خلال السنة القادمة على شكل برامج عمل تقدر فيها التكلفة التقديرية و المدة اللازمة لإنجاز كل برنامج و ترفع هذه الخطة إلى :

1. المجلس لاعتمادها.

2. تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ، و تقريراً سنوياً للجمعية العامة للشركة، تتضمن ما قامت به من أعمال و نتائجها ، بما في ذلك ما يتبين للجنة من انحرافات أو أخطاء أو نقاط ضعف مهمة في تصميم أو تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في الشركة، و ان يتضمن التقرير ما تراه اللجنة من توصيات لمعالجة أوجه القصور بما يمكن من تطوير نظام الرقابة الداخلية في الشركة و تفعيله.

و يتعين أن تكون اللجنة على حذر ، عند إعداد تقاريرها، من احتمال حدوث أعمال غير نظامية متعمدة، أو وجود غش أو أخطاء في التقارير المالية التي تعدها الشركة و أن تكون اللجنة متيقظة للفرص أو الحالات التي قد تسمح بحدوث هذه العمليات و من أمثلتها تخطي الإجراءات الرقابية، تقديم استثناءات غير مبررة لأحد الأفراد أو الجهات ووجود خسائر غير عادية و يتعين على اللجنة إذا ما تبين لها أي من هذه الحالات ، النظر في مدى الحاجة للاستئناس برأي مستشار قانوني أو مستشار آخر لدراسة الحالة و تقديم ما يراه من مقترحات حيالها.

خلاصة الفصل الأول:

تضمن الفصل الأول العديد من المفاهيم الأولية ذات العلاقة بطبيعة المراجعة كنشاط علمي مستقل بالمؤسسة، وتطورها من عملية تأكيد الحسابات إلى عملية الضبط المالي للأنشطة والتحقق من سلامة الكشوف المالية ، كما ازدادت أهميتها من عصر إلى آخر نظراً لتطور الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، كما شمل الفصل أيضاً العديد من أنواع المراجعات المتمثلة في المراجعة المالية والمحاسبية، ومراجعة العمليات، ومن بين النتائج أنه لا يمكن وضع برنامج موحد للمراجعة بكافة أنواعها يطبق على كافة المؤسسات بسبب اختلاف ظروف ونشاط كل مؤسسة. لذلك تم التوصل لوجود نوعين من المراجعة، مراجعة ثابتة تحتوي على كل الخطوات المطلوبة من قبل مساعدي المراجع للتقيد بها، وإمكانية تعديلها في حالة الحصول على معلومات إضافية من قبل المؤسسة، ومراجعة متدرجة يتم إعدادها أثناء التنفيذ تحتوي على خطة عريضة للمراجعة.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول:

- أعط مفهوم لكل من المصطلحات التالية :

الاستقلال ، الموقع التنظيمي ، الموضوعية ، الكفاءة المهنية ، إدارة المراجعة الداخلية ، العاملون ، الإشراف ، التعليم المستمر ، بذل العناية المهنية المعتادة ، مجال العمل ، مدى الاعتماد على و أمانة المعلومات ، حماية الأصول ، أداء العمل في المراجعة ، تخطيط المراجعة ، فحص و تقييم المعلومات ، توصيل النتائج ، المتابعة ، عملية الإدارة بإدارة المراجعة الداخلية ، التخطيط ، المراجعون الخارجيون ، تأكيد الجودة

السؤال الثاني:

- لماذا طلبة كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير يدرسون منهج المراجعة ؟

السؤال الثالث:

- لماذا تعد عملية استقلال المراجع من أهم المعايير على الإطلاق ؟.

السؤال الرابع:

على الرغم من أن أهداف المراجعة الداخلية تختلف عن أهداف المراجعة الخارجية إلا أن طرق الوصول إلى هذه الأهداف غالبا ما تكون متشابهة، و قد يؤثر على عمل المراجعة الداخلية في مدى و توقيت إجراءات المراجعة الخارجية.

المطلوب :

1- توضيح حول كيفية تقييم المراجعة الداخلية بواسطة المراجع الخارجي ،و أهم المعايير التي يجب استخدامها في الحكم على فاعلية المراجعة الداخلية.

2- توضيح حول كيفية التعاون بين المراجع الخارجي و الداخلي، و مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي مع إعطاء بعض الأمثلة التوضيحية

الفصل الثاني

دليل آداب سلوكيات

المراجع الداخلي لتخطيط عملية

المراجعة

الأهداف التعليمية للفصل

1- اكتساب أداة التخطيط لعملية المراجعة الداخلية

2- معرفة متطلبات التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي بالمؤسسة

الفصل الثاني: دليل آداب سلوكيات المراجع الداخلي لتخطيط عملية المراجعة

تمهيد:

تبنى مجمع المراجعين الداخليين دليلاً للآداب و السلوك في جويلية لسنة 1988، يعتبر هدفاً مميزاً تتصف به مهنة المراجعة الداخلية ، ومسؤولية تقع على عاتق أعضائه لتحقيق مصالح وخدمات مختلف الأطراف الداخلية أو الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة ، كما يلتزم أعضاء المجمع بالحفاظ على معايير عالية للسلوك و القيام بتلك المسؤولية بفعالية، وتعتبر العضوية في المجمع و قبول المراجعين على تلك العضوية إجراء اختياريًا، لكن يحملهم التزام ذاتي يتعلق بالتقيد بمتطلبات القوانين و اللوائح المرتبطة بدليل للآداب و السلوكيات.

المبحث الأول: دليل آداب سلوكيات المراجع الداخلي بالمؤسسة

توفر المعايير المرتبطة بدليل آداب و سلوكيات المراجع الداخلي دليل للمبادئ الأساسية لمزاولة وظيفة المراجعة الداخلية. و من هنا يجب أن يدرك أعضاؤها أن إبداء رأيهم في القضايا التي تتطلب مراجعة وإعادة النظر فيها أساسي للتقيد بتلك المبادئ الأساسية.

و على المراجعين الداخليين استخدام صفة مراجع داخلي يساير كافة المتطلبات القانونية المعمول بها. وان انتهاك أصحاب هذه الوظيفة لهذا الدليل سيعرضهم لفقدان عضويتهم في المجمع من مجلس إدارة المجمع ، و فقدانهم أيضا للقب مراجع داخلي .

"إن اتجاه وسلوك المحاسبين المهنيين في توفير خدمات المراجعة والتأكد له تأثير واضح على الاقتصاد الجيد والمجتمع الجيد ، في أي بلد من البلدان"⁽¹⁾.

وهذا ما يدل على أن عملية الالتزام بهذه المهنة تحدد بمدى مراعاة أصحابها لدستور أخلاقيات المهنة وقواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفاتهم المهنية نحو مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، وآلا يأتي بأي تصرف من شأنه أن يحط من كرامة المهنة أو يمس نزاهته أو يضر بمصالح الأطراف ذات العلاقة. وستناول في هذا الفصل دراسة عامة لطبيعة آداب و سلوك مهنة المراجعة .

(1) لطفي السيد أمين، مرجع سابق، ص 88.

الفرع الأول: المفاهيم العامة لدليل آداب وسلوك المهنة

يمكن تعريف الآداب والسلوك كفرع من فروع المعرفة يختص بالخير والشر والواجبات الأخلاقية، وتنطوي الآداب والسلوك ضمنياً، على اختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ، وتعتبر هذه الفقرة "الصواب والخطأ" عن أن محور الأخلاقيات (الآداب والسلوك) يتركز في وضع قواعد أو مقاييس أو معايير الصواب، وبالتالي يمكن التعرف على التصرفات الخاطئة، ويحدد القانون المدني إبعاد الخطأ والصواب في المجتمعات. وفي نطاق هذه الأبعاد يضع الأفراد دليل أخلاق مكتوب أو غير مكتوب يلزم أعضاء مجموعه معينه بإتباع معايير تتفوق على تلك التي ينص عليها القانون المدني. "وعلى المراجع أن يبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أدائه لواجبه⁽²⁾"، وتتناول هذه الأدلة سلوك التعامل مع الآخرين وسبل كبح رغباتنا الأنانية، وتمثل هذه التصرفات حجر الأساس لمفهوم "الآداب والسلوك" ويتوقع جمهور المستثمرين ومجتمع الأعمال وكذلك الجهات الحكومية أن يتبع أعضاء أي مهنة معايير منسقة للأخلاقيات والكفاءة في أداء مهامهم، وحتى يمكن الاعتماد عليهم والثقة في نتائج عملهم.

وبناء على ذلك فإن أدلة آداب وسلوكيات مهنة المراجعة الداخلية تمثل نوعاً من القيود التي تفرضها المهنة على نفسها ويترتب عنها التزام أعضائها بإتباعها، وتكون هذه الأدلة بمثابة أساس لتوقعات الآخرين (خارج المهنة) لتصرفات المهنيين، وقد يضع كل عضو من أعضاء المهنة لنفسه معايير خلقية وسلوكيات تتفوق على المعايير التي وضعتها المهنة لأعضائها، إلا أن هذه المعايير الأخيرة تكون بمثابة الحد الأدنى لمستوى السلوك والتصرفات التي يجب أن يلتزم بها أعضاء المهنة.

الفرع الثاني: مسؤوليات مهنة المراجعة: يشير مصطلح "المهنة" إلى مجموعة أشخاص يزاولون عمل المحاسبة والمراجعة القانونية، ويسعون من خلالها إلى تحقيق العديد من المصالح الخاصة والعامة. وعلى ضوء هذا المفهوم يكون هؤلاء مهنيين بالمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وفي معظم الحالات يكون هؤلاء الأشخاص مقتنعين بممارسة إعمالهم نحو مهنة المحاسبة والمراجعة وفخورين بمهنتهم النبيلة و يسعون دائماً إلى التحكم في مبادئها الأساسية تبعاً لدليل آداب وسلوك المهنة تسمح لهم بوضع قيود تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم، وتخدم معايير سلوك وآداب المهنة من خلال :

1- تقيد الأعضاء بآداب وسلوك المهنة لمزاولة عملهم المهني.

2- الشفافية والإفصاح عن مكونات معايير دليل الآداب والسلوك التي تحكم تصرفات أعضاء المهنة، والرفع من مكانة المهنة في نظر الآخرين، وإعداد تقارير تكون موضع ثقة لمختلف المتعاملين سواء على مستوى الإدارة أو غيرهما من المتعاملين.

الفرع الثالث: المحاسبة القانونية كمهنة: "يتحدد دليل آداب وسلوك أي مهنة على ضوء المسؤوليات المهنية التي يجب أن يلتزم بها أعضاؤها⁽¹⁾" فتقتصر وظيفة المراجع الداخلي على المهام والممارسة المهنية للمراجعة الداخلية فقط. أما في حالة المراجع والمحاسب القانوني فيخضع لعدد مختلف من تفسيرات دليل واحد لآداب وسلوك المهنة يخص كل تفسير منهم نوع خاص من الخدمات التي يقدمها هذا المحاسب. فنجد المعايير التي تحكم تأدية المراجع القانوني "خبير المحاسبة" لخدمات الضرائب تختلف عن تلك التي تحكم خدمات الاستشارات الإدارية وكذلك مهنة المراجعة الحياضية. وكما هو الحال في كافة أنواع المهن تعتمد معايير الآداب والسلوك في شكلها النهائي على القيود الذاتية التي تفرضها المهنة على نفسها، والتي يتوقع الجمهور أن يتبعها عضو المهنة في أداء مهمته.

(2) مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة الصادر، AICPA Code of Ethics

(1) مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة الصادر، AICPA Code of Ethics .

"إن المسؤولية المهنية للمحاسب القانوني هي لتقييم أي تهديد للالتزام بالمبادئ الأساسية عندما يعلم أو يمكن أن يتوقع بشكل معقول أن يعلم الظروف التي قد تتوافق مع الالتزام⁽²⁾"، وبما أن المراجع القانوني مسئول أمام الجمهور وعميله، فيجب عليه أن يلتزم بمعايير السلوك التي تدعم الاستقلالية أو الحيادية والموضوعية ويجب أن يحافظ المراجع على سرية العلاقة بينه وبين كل عميل، كما يجب أن يتمتع أثناء تأديته لمهامه بكفاءة مهنية مرتفعة، كما يكون مسئولا عن المحافظة على تنمية العلاقة الطيبة بينه وبين أعضاء المهنة، والسعي دائما إلى رفع مستوى المهنة فنيا وخلقيا.

إن المراجع الناجح يجب أن تتوفر فيه صفة "الوعي الإداري والدافع الشخصي والقدرة الاتصالية والثابرة واللباقة"⁽³⁾. وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن وضع معايير الآداب وسلوك المهنة ما هو إلا تحقيقا لشعور المهنيين بإخلاصهم لذاتهم وهذا يعني أن المراجعين مقتنعين بهذه المهنة التي تعود عليهم بالمنافع. وبعبارة أخرى، أن قبول هذه القيود المهنية سيؤدي إلى تخفيض المنافع المتاحة للمهني خلال الأمد القصير وفي نفس الوقت سترتفع منافعه المادية والمنافع الأخرى خلال الأمد الطويل.

الفرع الرابع : الجهات المختصة بآداب وسلوك المهنة : تخضع سلوكيات وآداب مهنة المحاسبة والمراجع القانوني (محاسب الحسابات) لعدد من المعايير التي يصدرها عدد من الجهات المهنية وغيرها، حيث حدد المرسوم 107/69 والمؤرخ في 31 ديسمبر/ 1969 ما يلي⁽¹⁾:

- الوزير المكلف بالمالية والتخطيط يعين محافظي الحسابات في المؤسسات الوطنية والعمومية ذات الصلة الصناعية أو التجارية من أجل ضمان الصحة والمصادقية وتحليل وضعية أصولها وخصومها. كما تم بعد ذلك إنشاء مجلس المحاسبة سنة 1980 إضافة إلى المفتشية العامة للمالية ضمنا للمراجعة القانونية.

- وفي 15 ابريل 1996 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 136/96، المادة السادسة منه متعلقة بأخلاقيات المهنة لكل من الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد. وفي 24 مارس 1999 تم إصدار مرسوم آخر يتضمن الموافقة على الایجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد.

في الولايات المتحدة الأمريكية بمنح ترخيص مزاوله المهنة (CPA) من حكومة الولاية ولذلك يوجد في كل ولاية مجلس يطلق عليه مجلس الولاية للمحاسبة القانونية.

وبلاحظ من المقدمة أعلاه أن الجهات الرسمية المخولة بمنح التراخيص في الدول التي تم استعراضها واغلب دول العالم هي إجراءات متقاربة ويرجع ذلك إلى أن معظم هذه التشريعات مستمدة من دليل آداب وسلوك المهنة الذي وضعه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي⁽²⁾، مع الأخذ بالحسبان الخصوصية القومية لباقي الدول وما يتفق والنمط السائد في هذه الدولة أو تلك.

ونظرا لان معايير دليل الآداب والسلوك تنطوي على قيود تحكم سلوكيات المحاسب أكثر حده من القيود القانونية، فانه يجب أن تنفرد المنظمات المهنية بدلا من الدوائر القضائية بتقرير مدى مخالفة أعضاء المهنة للمعايير المهنية، فنجد مثلا أن الجهة المخولة

(2) لطفي أمين السيد، مرجع سابق، ص 92.

(3) العمرات أحمد صالح، المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير/الأردن 1990، ص 55.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة (6) القانون 96-136، المؤرخ في 15/4/1996، الخاص العمل المهني، انظر قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة

1970.

(2) مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة، AICPA Code of Ethics -

بالت في مخالفات المراجع هو مجلس المهنة الذي يشكل اللجنة التأديبية، " وبذلك ينقسم دليل آداب وسلوك المهنة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

1-معايير السلوك : من اهم معايير السلوك المهني التي ينبغي على أعضاء الهيئة الالتزام بها ما يلي :

1-1-1 اتسام أعضاء الهيئة بالأمانة و الموضوعية و الاجتهاد والإخلاص في جميع ما يرتبط بشؤون التنظيم عند ممارسة و أداء واجباتهم و مسؤولياتهم اتجاه مختلف الأطراف، وأن لا يكون طرف له علاقة وعلم بأي تصرفات أو أنشطة غير قانونية تعتبر ضارة بالسمعة لمهنة المراجعة الداخلية أو لتنظيماتهم.

2-1- حرص أعضاء الهيئة عن عدم الدخول في أي علاقة لها صلة بعملية التعارض مع مصالح تنظيمهم أو تحد من قدراتهم على تنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم اتجاه الغير.

3-1- ابتعاد أعضاء الهيئة عن تقبلهم لأشياء تسيء بمهنتهم وتضعف من إبداء رأيهم المهني من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة كالعاملين، و الزبائن، و الموردين ، وبقية المصالح، والإدارات الأخرى.

4-1- حرص أعضاء الهيئة على تبني وسائل مناسبة للالتزام بالمعايير الخاصة بمزاولة المهنة.

1-5- حرص أعضاء الهيئة على استخدام المعلومات التي يحصلون عليها عند أداء واجباتهم، وأن يكونوا حرصين على عدم إفشاء السر المهني أثناء استخدامهم لهذه المعلومات لأي طرف كان أو لمنفعة أي شخص كان حتى ولو كانت له علاقة بالمؤسسة و لا بأي طريقة قد تكون مناقضة لقوانين المؤسسة.

6-1- حرص أعضاء الهيئة على كشف نتائج أعمالهم المتعلقة بالحقائق الجوهرية أثناء إعداد التقرير، وفي حالة عدم الإفصاح عنها سيتحملون عواقبها .

1-7- التزام أعضاء الهيئة بالتأهيل العلمي والعملی لغرض تحسين وتطوير كفاءتهم من جهة، ومن جهة ثانية تطوير جودة خدمتهم.

8-1- حرص أعضاء الهيئة أثناء تأدية مهنتهم باليقظة والحفاظ على أعلى معايير الكفاية و الأخلاق، والتقيّد بالنصوص والتشريعات، و تدعيم أهداف مجمع المراجعين الداخليين.

2- متطلبات تأهيل المراجع الداخلي :

التطورات التي تمر بها وظيفة المراجعة الداخلية في العصر الحديث كان لها دور فعال في عملية لاعتراف المهني بالمراجع الداخلي بالمؤسسة، وهذا ماجعل معايير ممارسة وظيفة المراجعين الداخليين تتضمن الإرشادات التالية وهي :

أ- الاستقلال ،

ب- الكفاية المهنية

ج- نطاق العمل ،

د- أداء عمل المراجعة،

٥- إدارة قسم المراجعة الداخلية.

وهذا ما سمح بوجود تشابه و اختلاف أثناء مقارنة هذه الإرشادات الخمسة ومعايير المراجعة المقبولة و المتعارف عليها الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

ومن شروط التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي لممارسة وظيفته أن يكون دارسا ومتمقنا وممتحنا في كل من المحاسبة المالية ، المراجعة ، الإدارة و الأساليب الكمية و نظم المعلومات ، التمويل و الاقتصاد ، بالإضافة إلى خبرة كافية لا تقل عن

سنتين في مكاتب المحاسبة القانونية كمراجع داخلي كحد أدنى ، و أن يلتزم بمعايير مزاولة المهنة الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين و قواعد آداب و سلوك المهنة.

و لذلك يمكن القول أن وظيفة المراجعة الداخلية لها دور أساسي في المساعدة على تحليل و تقييم الأنشطة محل المراجعة . كما يتضمن نطاق المراجعة الداخلية الإجراءات التالية:

- فحص إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية و التشغيلية و مدى مصداقيتها، و الوسائل المستخدمة لتحديد كيفية تسجيل و تبويب و التقرير عن تلك المعلومات.

- فحص النظم المحاسبية المستخدمة لضمان الالتزام بالسياسات و الإجراءات و النصوص القانونية و التشريعات من مختلف الأطراف.

- فحص وسائل الحماية و الرقابة على موجودات المؤسسة و الحفاظ عليها.

- فحص العمليات و البرامج لضمان ما إذا كانت النتائج المتحصل عليها ذات صلة بالأهداف المسطرة، و ما إذا كانت العمليات و البرامج يتم تنفيذها وفقا للمخطط ام لا .

3- متطلبات حياد و استقلال المراجع لأداء عملية المراجعة الداخلية

بالرغم من أن مصطلح المراجع المستقل يشير نطليا إلى أن القائمين بعملية المراجعين في مكاتب المحاسبة و المراجعة القانونية المستقلة، إلا أن فعالية المراجع الداخلي تعتمد بشكل كبير على استقلاله عن المسؤولين و الأنشطة محل المراجعة داخل التنظيم، و إذا لم يكن الأمر كذلك فإن سلامة نتائج و مقترحات المراجع الداخلي ستفتقد للمصداقية و إمكانية الاعتماد عليها.

- هل من المصدقية أن يتم إعداد تقرير عن إستراتيجية التمويل المتوقعة لنائب المدير عن الشؤون المالية بواسطة المراجع الداخلي و يقوم بتقديمه لنائب المدير عن الشؤون المالية؟.

لذلك فإن معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن طريق مجمع المراجعين الداخليين قد ركزت على جوهرية الاستقلال في أحد الإيضاحات التي حددت الموقع التنظيمي و الموضوعية كوسيلة رئيسية لتحقيق الاستقلال عن الأفراد المسؤولين و الأنشطة على التوالي ، حيث يسمح الاستقلال للمراجعين الداخليين أن يقوموا بأداء أحكام موضوعية غير متحيزة و الضرورية للأداء السليم لعمليات المراجعة. و يتم تحقيق ذلك من خلال الموقع التنظيمي الملائم و الموضوعية.

3-1- الموقع التنظيمي: ناقش دليل معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الموقع التنظيمي في أحد أجزائه على النحو التالي :

أ- يجب أن يكون مدير قسم المراجعة الداخلية مسئولا أمام أحد المسؤولين في التنظيم و الذي يكون له سلطة كافية لتعزيز و تقوية الاستقلال و التأكد من وجود تغطية واسعة لعملية المراجعة و الدراسة الكافية لتقارير المراجعة بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمقترحات المراجعة"

ب- يجب أن يعد المراجعون الداخليون تقاريرهم إلى مستوى تنظيمي معين أكبر من المستويات التنظيمية محل المراجعة، بعبارة أخرى يتعين ألا يرتبطوا بإعداد تقارير تنتقد مستويات تنظيمية نظيرة أو أعلى من المستوى التنظيمي للمراجعين الداخليين.

قد يرفض المراجع الداخلي الذي يعد تقارير إلى مدير التنظيم أن يعد تقرير عن مواطن الضعف في أنشطة قسم الإدارة المالية. فالمراجع الداخلي الذي يعد تقرير عن مجلس الإدارة قد لا يكون رافضا أن يقرر عن مواطن الضعف المرتبطة بالمستويات التنفيذية تحت مجلس الإدارة، عموما كلما ارتفع المستوى التنظيمي الذي يعد المراجع الداخلي تقريره عنه كلما زادت فعالية عمل المراجع الداخلي.

3-2- الموضوعية : ناقش دليل معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الموضوعية على النحو التالي :

" لن تتأثر موضوعية المراجع الداخلي بشكل عكسي عندما يقترح المراجع معايير الرقابة على التنظيم أو يقوم بفحص إجراءات قد يتم تنفيذها".

إن تصميم وإقامة وتشغيل النظم لا تعتبر أحد وظائف المراجعة ، كذلك اقتراح الإجراءات الخاصة بتنفيذ النظم لا يعتبر أحد وظائف المراجعة، حيث يفترض أن أداء تلك الأنشطة تضعف من موضوعية عملية المراجعة ، و لذلك فإن المراجعين الداخليين لا يعتبروا ببساطة أحد نظم الرقابة الداخلية للتنظيم ، و إنما يمثلون الرقابة على كافة نظم الرقابة الأخرى لذلك السبب فينبما يمكن للمراجعين الداخليين أن يقترحوا وجود نظم رقابة معينة فأنهم يجب ألا يقوموا بتصميم و تطبيق نظم رقابة الداخلية ، فلتعظيم موضوعيتهم يجب على المراجعين الداخليين أن يخدموا التنظيم كأطراف حيادية عن تقييم نظم الرقابة القائمة.

لأن تصميم وتطبيق ومراجعة نظم الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تعارض في المصالح، فهل يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم بمراجعة نظم الرقابة بموضوعية و التي قام بتصميمها و تطبيقه؟.

المبحث الثاني : أدلة إثبات المراجعة والمستولية القانونية للمراجع

لقد تم تعريف المراجعة بأنها العملية المنهجية والنظامية لجمع وتقييم وتحليل أدلة الإثبات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والتي يعبر عنها بالقوائم المالية، وفي هذا المبحث سوف نناقش الأدلة والقرائن والتي تتكون من البيانات المحاسبية الأساسية وأدلة الإثبات والتي تحتوي على المواضيع التالية:

الفرع الأول: طبيعة أدلة الإثبات وكفائتها وصلاحياتها

"أدلة الإثبات هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع معايير موضوعه⁽¹⁾" ، وفي كل ما يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية. وتختلف المعلومات بشكل كبير طبقا للمدى الذي يقتنع فيه المراجع عن ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويعتبرها المراجع ذات درجة عالية من الإقناع مثل القيم السوقية للأسهم، ومعلومات ذات درجة اقل من الإقناع مثل رد العاملين بالمؤسسة محل المراجعة على أسئلة المراجع .

"وتعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي ودفاتر الأستاذ العام والسجلات المحاسبية، وأوراق العمل المتعلقة بالتسويات الجردية⁽²⁾".

(1) توماس، وليام، مرجع سابق، ص311

(2) الصحن عبد الفتاح ، وآخرون ، أصول المراجعة، الدار الجامعية/مصر 2000، ص134

وفي إطار المراجع يجب عليه أن يحقق ويستوفي المعيار الثالث من معايير العمل الميداني الذي يتطلب جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي تمثل أساسا مقبولا ومناسبا لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية محل الفحص.

ومن خلال ما تم استعراضه نستنتج أن أدلة الإثبات تقسم إلى قسمين رئيسيين:

1- البيانات المحاسبية الأساسية.

2- كل معلومات الإثبات الأخرى.

وحيث تشتمل البيانات المحاسبية الأساسية على كافة بيانات دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ العام والمساعد وكل السجلات الرسمية المختلفة للعميل، وهذه السجلات تدعم القوائم المالية وتمثل جانبا هاما من أدلة الإثبات، وعلى المراجع تدعيم رأيه بالبحث عن أدلة أخرى يتم جمعها والحصول عليها من خلال تطبيق إجراءات المراجعة والتي تتمثل في المستندات الأساسية مثل الشيكات والفواتير والعقود والمصادقات وأية مستندات مكتوبة، وتشمل أيضا ما يحصل عليه المراجع من استفسارات وملاحظات وفحص مادي أو عملي، وأساليب فحص تحليلية أخرى.

وتتعلق كفاية الأدلة بمقدار أو حجم أدلة الإثبات الضرورية لتدعيم رأي المراجعين وكما هو معلوم فإن المراجعة المالية تعتمد أساسا على الاختبارات أو العينات للبيانات والأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية. وهنا يبرز السؤال الهام وهو ما المقدار الكافي من أدلة الإثبات؟ أي ما هو حجم العينة الكافي لتدعيم رأي المراجع بشكل ملائم؟ لذا فإن قرار المراجع بخصوص حجم العينة يعتمد على دراسة الظروف والحقائق المحيطة بعملية المراجعة ولكي يتمكن من إجراء الحكم والتقدير يجب على المراجع دراسة العوامل التالية⁽³⁾:

- طبيعة العنصر موضع الفحص.

- الأهمية النسبية للأخطاء المحتملة للعنصر موضع الفحص.

- درجة المخاطرة النسبية المرتبطة بالعنصر موضع الفحص.

- نوعيه وصلاحيه أدلة الإثبات المتاحة للمراجعة.

وفي سياق بحث المراجع عن أدلة الإثبات يعتمد على معيار التكلفة والمنفعة، بحيث لا تزيد تكلفة أدلة إثبات المراجع بأي حال من الأحوال عن المنفعة المتوقعة، ولأن المراجع يعمل في بيئة تنافسية من زملاء المهنة فإنه يبحث عن إجراءات المراجعة بأقل تكلفة ممكنة للحصول على أدلة إثبات مقنعه عوضا عن إجراءات مراجعة أكثر تكلفة، وهناك أيضا تكاليف مرتبطة بعدم كفاية الأدلة، ورأي المراجع المبني على أدلة غير كافية فيعد إهمالا في ممارسة مهمته مما قد يعرضه للمساءلة القانونية، ومنه نصل إلى أن كفاية الأدلة إنما يعني الحصول على حجم أدلة يحقق تدعيم كافي وملائم لرأي المراجع دون إسراف في التكاليف أو التعرض لمشاكل قانونية.

وصلاحيه الأدلة وجدارتها تعتمد بشكل أساسي على أن الدليل يجب أن يكون فعال ملائم، والفعالية هنا تفيد تلك النوعية الجيدة من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي، والتي تتكون من العناصر الطبيعية القابلة للملاحظة والتي يراها ويلمسها المراجع مثل مشاهدته المراجع للمخزون السلعي وحضور الجرد الفعلي له. وأدلة الإثبات يمكن إنشائها مثل المصادقات المتعلقة بحسابات المدنين أو الدائنين ويمكن أن يحدد دليل الإثبات رياضيا أو منطقيا "والأدلة الرياضية تتراوح ما بين إعادة العمليات الحسابية للقوائم المالية إلى استخدام بعض الأساليب التحليلية. كالانحدار المتعدد، والأدلة المنطقية تشمل على تحديد

⁽³⁾ AICPA (American Institute of Certified Puplic Accountants)

الاستنتاجات المتعلقة بصدق ما قدمه العميل للمراجع من أدلة لفظية أو شفوية⁽¹⁾ ، كما تشمل الأحكام المتعلقة بجودة نظام الرقابة الداخلية، ومعايير المهنة يمكن أن تساعد على ترسيخ الحكم على أدلة الإثبات من خلال مراعاة ما يلي:

- أدلة الإثبات الخارجية يمكن الاعتماد عليها أكثر من أدلة الإثبات الداخلية.
- أدلة الإثبات المحددة في ظل نظام قوي للرقابة الداخلية يمكن الاعتماد عليها أكثر من تلك الأدلة في ظل نظام ضعيف للرقابة الداخلية.
- المعلومات الشخصية المباشرة التي يحصل عليها المراجع من خلال الفحص والملاحظة والمصادقات والجرد الفعلي تعد أكثر إقناعاً من تلك المعلومات التي يحصل عليها المراجع من خلال الاستماع إلى الآخرين (لفظية وشفوية).
- ولتحقيق صلاحية الأدلة فإنها يجب أن تكون ملائمة بمعنى إنه يجب أن تكون مرتبطة بأهداف المراجعة والتحقق من حسابات المدنيين- باستخدام أسلوب المصادقات مع العملاء- لأنها توفر دليلاً أكثر ملائمة وأكثر إقناعاً. وأيضاً أحد أهم خصائص صلاحية الدليل هي الموضوعية أو عدم التحيز، وتشير هذه الخاصية إلى إمكانية وقدرة طرفين أو أكثر محايدين على فحص الدليل والوصول إلى نفس النتيجة وعلى ضوء ذلك فإن موضوعية الدليل العالية تخفف احتمال حدوث التحيز الشخصي وهذا بدوره يخفف من عدم التأكد المحيطة بما توصل إليه المراجع من رأي.

الفرع الثاني: اختبارات أدلة الإثبات وجمعها وتوثيقها : عمل المراجعة تتطلب العديد من القرارات، والقرار النهائي يتمثل فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات أو التحريفات الجوهرية، ومع هذا فإن القرار لا يمكن اتخاذه دون اختبار الأدلة من أنواعها ومصادرها المختلفة وحتى يتمكن المراجع من اتخاذ قراره النهائي على أساس ثابت ومنطقي فإن عمله جمع الأدلة يجب أن تكون نظامية ومنهجية ومنسقة، وعلى المراجع إتباع الخطوات التالية عند معالجته مشاكل المراجعة :

- تحديد أهداف المراجعة.
- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى أو نطاق إجراءات المراجعة اللازمة للحصول على أدلة الإثبات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة وكذلك مزاعم أو نتائج القوائم المالية المطلوب اختبارها وأنواع واتجاه هذه الاختبارات، ثم جمع الأدلة وتقييمها للحكم على كفايتها وصلاحيتها.

- تحديد وتكوين الرأي المنطقي عن النظام و الأرصدية التي تمت مراجعتها في ضوء أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها.
- والمعيار الثالث من معايير العمل الميداني⁽¹⁾ يبين أن هناك أربع إجراءات أساسية لعملية جمع الأدلة وهي:

1- الفحص الفعلي : وهو اختبار السجلات والمستندات والأصول الملموسة ويعد وسيلة مباشرة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل ويعتبر أحد أهم أدلة المراجعة الموثوق فيها والمفيدة وهو وسيلة موضوعية للتحقق من كمية ووصف الأصل، وهو لا يعد دليلاً كافياً للتحقق من أن الأصول مملوكة بواسطة العميل وكذلك لا يمكن تحديد التقييم الملائم لعناصر القوائم المالية من خلال الفحص الفعلي.

2- الملاحظة : تتمثل الملاحظة فيما يشاهده المراجع أثناء زيارته لمؤسسة العميل من عمليات تشغيل أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي العميل وآخرين. وغالباً ما يستخدم هذا الإجراء للمقارنة بين ما تم ملاحظته بما هو مسجل بدفاتر العميل، وأما بالنسبة للاختبارات الأساسية فإن المراجع يجب أن يلاحظ أن العديد من الأصول الملموسة للتحقق من وجودها، ومقابلة أو مقارنة هذا بما هو مسجل في الدفاتر الخاصة بها.

(1) الرمي زاهر. مرجع سابق، ص 62.

(1) معهد المدققين الداخليين الأمريكي، (IAA) Internal Auditor American

والجدير ذكره هنا انه على الرغم من أن ملاحظة الأصول الملموسة قد توفر دليلاً هاماً لإثبات وجود هذه الأصول، إلا أن هذه الملاحظة عادة ما تكون قليلة الفائدة لغرض التحقق من صحة مزاعم العميل الأخرى المتعلقة بالتقويم المناسب، واستقلال الفترة المالية، وصحة علميات إثباتها في سجلات المؤسسة وعلى المراجع التحقق من أن كافة أهداف المراجعة قد تم استيفائها.

3- المصادقة : وهي أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعاً، ويستخدمها المراجع كإجراء للتحقق من وجود أسهم رأس المال أو أصول والتزامات معينه، وتستخدم المصادقات للتحقق من وجود النقدية في البنك وحسابات المدينين⁽²⁾، وهي توفر دليلاً للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجة كبيرة وذلك لأنها أنشئت خارج مؤسسة العميل وأيضاً سلمت وحولت مباشرة إلى المراجع دون تعرضها لمخاطر احتمال تغييرها بواسطة العميل وتحريفها. وتختلف المصادقات في شكلها و صيغتها باختلاف نوعيه المعلومات المطلوبة ومنها الطلبات الإيجابية تعني ضرورة الرد إلى المراجع من الطرف الخارجي بغض النظر عما إذا كان الطرف الخارجي يوافق على صحة المعلومات أم لا.

4-الطلبات السلبية : وفيها يطلب الرد من الطرف الخارجي إلى المراجع فقط إذا كانت المعلومات الواردة بطلب المصادقة غير صحيحة وخاطئة.

5- الاستفسار: يتضمن البحث عن معلومات من أشخاص ذوي معرفة بالنشاط سواء من داخل المؤسسة أم من خارجها ويمكن أيضاً توجيه استفسارات مكتوبة إلى موظفي العميل وهذا الإجراء معقول من الأدلة إلا انه لا يمكن اعتباره كدليل حاسم، إنه لا يتم التوصل إليه من طرف محاييد ويمكن أن يوجد بها تحيز لصالح العميل، وبالتالي لا بد من الحصول على المعلومات من طرف ثالث لتدعيم رأيه من خلال تنفيذ إجراءات المراجعة.

وتوقيت اختبارات المراجعة تعتمد على القرارات المتعلقة بتوقيت المراجعة جزئياً على أهداف المراجعة، وجزئياً على عوامل أخرى.

ويمكن إجراء الاختبارات التحليلية في ثلاث مراحل⁽³⁾:

المرحلة الأولى: يجب إجراء بعض هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة ومدى وتوقيت العمل الذي سيتم تنفيذه ويساعد ذلك المراجع على التعرف على الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء المراجعة.

المرحلة الثانية : يتم إجراء الإجراءات التحليلية عادة خلال مرحلة الاختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى (مصاريف مدفوعة مقدماً، مع الأصل).

المرحلة الثالثة : يجب أداء الإجراءات التحليلية خلال مرحلة الانتهاء من المراجعة، ويكون ذلك مفيداً في النقطة التي يتم عندها إجراء الفحص النهائي للتحريفات الكبيرة أو المشكلات المالية ومساعدة المراجع على التوصل لنظرة موضوعية أخيره على القوائم المالية التي تم مراجعتها.

أما العوامل الأخرى التي تؤثر على تقرير المراجع المتعلق بتوقيت إجراء الاختبارات تشمل:

أ- ما إذا كانت ظروف النشاط غير مواتية يمكن أن تزيد من مخاطر إجراء اختبارات قبل نهاية الفترة المحاسبية.

ب- ما إذا كان النظام المحاسبي للعميل يتوافر له الخصائص الضرورية لتشغيل المعلومات الدقيقة.

ج- إذا كانت أدلة الإثبات الكافية متاحة قبل نهاية الفترة المحاسبية وفي تاريخ الميزانية، وكذلك إذا كانت الاختبارات الأساسية الفعالة يمكن تصميمها في غياب نظام الرقابة الداخلية.

⁽²⁾ خلف عبد الله. مرجع سابق، ص 50.

⁽³⁾ أبو شقرة وائل، دليل الرقابة على المصارف العربية/لبنان 1998، ص 60.

5- تقرير المراجعة : بعد أن يكون المراجع قد أنهى كافة إجراءات المراجعة وتحقق من انه استوفى أهداف المراجعة وقام بفحص نظام الرقابة الداخلية وانه أصبح لديه تأكيد قوي بان القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها والتي أعدها العميل واقترح المراجع بعض التصحيحات أو الاقتراحات وان العميل اخذ بها، وكما هو معلوم فان العميل هو المسئول عن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وان المسئولية تقع عليه في الإفصاح بأمانه وشموليته، "وتمتد أهمية تقرير المراجعة إلى الجماعات الأخرى التي تولي اهتماماً خاصاً بنشاط المؤسسة، والتي تتأثر به⁽¹⁾". ومن ناحية أخرى فان تقارير المراجعة تكون ملكاً للمراجع ويجب أن يبذل عناية مهنية فائقة في إعدادها حتى يتمكن من توصيل المعلومات إلى الجمهور المعني بها من مجلس الإدارة، المستثمرون، الدائنون، البنوك، ويقوم المراجع بتوصيل المعلومات على شكل تقرير مبيناً فيه نطاق مهام المراجعة التي قام بها وحدودها ونتائجها وكذلك يجب أن يشير في تقريره إلى درجه التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية، وفي هذا الإطار أصدرت المنظمات المهنية للمحاسبة القانونية أربعة معايير معترف بها ويجب الالتزام بها عند إعداد التقرير الخاص بنتائج فحص القوائم المالية وهذه المعايير هي:

أ- إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- المبادئ طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة

ج- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تضمنته من معلومات

د- رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

كما أكدت المنظمات المهنية على ضرورة توحيد هذا التقرير كي يتسنى لكافة المستخدمين فهم محتواه على اختلاف مستوياتهم. بمعنى أن يكون هناك نموذج موحد في الحالات المتشابهة وأيضاً حددت أنواع تقارير المراجعة التي يجب أن ترفق بالقوائم المالية حيث تم توحيد اللغة المستخدمة في كتابة التقرير.

"ويعتبر تقرير التدقيق المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة الاتصال بين الإدارات المختلفة وكذلك بين المؤسسة والعالم الخارجي⁽²⁾". والجدول (1-2) يمثل هذه الأنواع الأربعة:

الجدول (1-2) الأنواع الأربعة الرئيسية لتقارير المراجعة وبقية خدمات التدقيق الأخرى⁽¹⁾:

نوع التقرير	مثال	مصدر الدعم الرسمي
تقرير المراجعة في ضوء مراجعة القوائم المالية التاريخية التي يتم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقرير المراجعة المعد في ضوء مراجعة القوائم المالية لشركة (X)	معايير المراجعة
تقرير مراجعة خاص ببناء على مراجعة حسابات محدد، أو أداء إجراءات متفق عليها، أو على أسس محاسبة بخلاف مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقرير مراجعته خاص عن مراجعة الرصيد الختامي للمخزون في شركة (X)	معايير المراجعة

(1) خليل محمد احمد، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية/1983 مصر، ص397.

(2) الفرحات احمد خليل، تقييم فعالية التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن 2003 ص50.

(1) ارنز ألفين، مرجع سابق، ص63.

معايير المراجعة	تقرير التصديق الخاص بالتصديق على القوائم المالية لشركة (X)	تقرير التصديق أو إبداء الرأي عن أداء خدمة التصديق وعملية إبداء الرأي.
معايير خدمات المحاسبة والفحص للشركات غير العامة، معايير المراجعة للشركات العامة.	تقرير الفحص عن القيام بفحص القوائم ربع السنوية للشركة (X)	تقرير عن القيام بأداء عملية فحص

وعلى ضوء الرأي الذي يكون المراجع قد توصل إليه نتيجة تطبيقه لمعايير المراجعة وبذلة العناية المهنية الواجبة فإنه أمام أربع أنواع من التقارير التي سيضمنها رأيه وعلى أساس هذا الرأي

الشكل (2-1) الأنواع الأربعة للتقارير في المراجعة:

التقرير النظيف القياسي

في حالة تحقق الشروط الخمس التالية:

- 1- تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، الدخل، الأرباح المحتجزة، الدفعات النقدية) بالقوائم المالية.
- 2- إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية المراجعة.
- 3- جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاث.
- 4- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- 5- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية أو تعديل الصياغة

تم إجراء المراجعة على نحو كامل، والتوصل إلى نتائج مرضية عن عرض القوائم المالية بعدالة، ولكن يرى المراجع أنه من الضروري إضافة معلومات إضافية

التقرير المقيّد

يستنتج المراجع أن القوائم المالية كوحدة تتسم بعدالة العرض، ولكن تم تقييد مجال المراجعة بشكل يتسم بالأهمية النسبية أو عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.

التقرير السلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي

يستنتج المراجع أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة (الرأي السلبي) أو يرى المراجع عدم قدرته على التوصل لرأي عن مدى عدالة القوائم المالية (الامتناع عن إبداء الرأي).

الفرع الثالث: المخالفات المتعمدة والمسئولية القانونية : في البداية وقبل أن نتعرض لدور المراجع في كشف المخالفات أو في عدم تمكنه من كشف هذه المخالفات وبالتالي ما هو موقف القانون العام والقانون المدني والجنائي والمنظمات المهنية والقوانين وغيرها من هذه المخالفات والمدى الذي يكون فيه المراجع مسئولاً عن هذه المخالفات ، وكما هو معلوم فإنه من غير الممكن الاعتماد على المراجعة العادية للكشف عن كل أنواع المخالفات وخصوصاً إذا لم يكن لها أثر جوهري على القوائم المالية. ومما تجدر الإشارة إليه أنه أصبح من المعلوم لدى المحاكم أن المراجع ليس ضامناً للقوائم المالية والمطلوب منه هو إبداء العناية المهنية الواجبة المعتادة كما تحدثت عنها المعايير الدولية للمراجعة والعناية المهنية المعتادة على النحو التالي⁽¹⁾:

"يفترض في كل رجل يؤدي خدماته للآخرين في إطار تعاقدية ، أن يؤدي واجبه في ظل هذا التعاقد ، ومن خلال استخدام مهارته وبذل العناية والاجتهاد المناسبين ، وفي مثل هذه التعاقدات التي تشترط وجود المهارة كمتطلب أساسي ، حتى يستطيع تقديم الخدمة ، يجب على الفرد أن يعلم أن الرأي العام يعتقد أنه يمتلك درجة المهارة المعتادة توافرها في الأفراد الآخرين الذين يقومون بمثل العمل الذي تعاقد على أدائه ، فإذا ثبت عكس ذلك ، يكون قد ارتكب عملاً من أعمال الغش تجاه أي شخص تعاقد معه لثقتته في المهنة التي يعمل بها واعتماده عليها بوجه عام . ولكن لا يجب الظن بأن كل فرد يتمتع بالمهارة أو لا يتمتع بها ، وقام بمباشرة مثل هذا العمل ، أن يؤديه بنجاح دون أخطاء" .

حيث على الفرد أن يباشر العمل بنية صادقة واستقامة ، ولكن هذا لا ينفي إمكانية الغش . وبالتالي يكون هذا الشخص مسئولاً أمام من تعاقد معه بسبب الإهمال أو سوء النية أو عدم الأمانة وليس بسبب الخسائر الناتجة عن أخطاء التقدير التي قام بها.

إن المسئولية بين المراجع وعميله، والمراجع والأطراف الأخرى هي مسئولية مدنية تعطي الحق للطرف المتضرر من عمل المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع الضرر الذي لحق به.

وأما المسئولية الجنائية فلا تنحصر في الطرف الذي اعتمد على عمل المراجع لتتعداه إلى المجتمع ، ومن الضروري تحديد مجال الملاحقة الجنائية للمراجع والتي نصت عليها قوانين العقوبات وقانون الشركات وقانون تنظيم مهنة التدقيق وذلك من أجل المحافظة على ثقة جمهور المستفيدين من عمل المراجع.

وسوف نستعرض لقانون تنظيم مهنة التدقيق (المراجعة)⁽¹⁾ في الجزائر إذا ارتكب المدقق إي مخالفة بهذا القانون أو أقدم على تصرف يخل بالمسئوليات المنوطة أو بقواعد وأسس وآداب ممارسة مهنة أو ارتكب أي تصرف يسيء إلى كرامتها وكرامة العاملين منها يحال إلى اللجنة التأديبية المشكلة بمقتضى هذه المادة لمحاكمته وتوقيع إحدى العقوبات التأديبية التالية عليه في حالة إدانته ،

أ- التنبيه الخطي.

ب- الإنذار الخطي.

ج- توقيف العمل برخصته ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ومنعه من ممارسة المهنة .

د- إلغاء الاعتماد الممنوح له لممارسة المهنة وشطب اسمه نهائياً من سجل المدققين.

المبحث الثالث : التخطيط و الإشراف على عملية المراجعة

(1) أرز، ألفين ، مرجع سابق، ص 65 .

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون تنظيم مهنة التدقيق، رقم (73) لسنة 2003 .

إن التخطيط المناسب والفعال وكذلك الإشراف العام على عملية المراجعة يعدان مطلباً هاماً وحيوياً لإتمام أية عملية مراجعه معقدة بسهولة ويسر ويتم إنجازها في الوقت المحدد دونما تأخير وذلك بسبب التخطيط الجيد والإشراف المناسب ولهذا فإن "أول معايير العمل الميداني تتطلب ضرورة التخطيط المناسب للمهمة والإشراف المناسب من قبل المراجع على مساعديه." ويتم استخدام المعلومات التي يتم التوصل إليها في عملية التمهيد للتخطيط، التوصل للمعلومات الأساسية، التوصل للمعلومات الخاصة بالالتزامات القانونية للعميل وسنستعرض في هذا المبحث عناصر التخطيط والإشراف العام على عملية المراجعة وذلك من خلال أربعة مطالب رئيسية تتفرع منها أمور ذات أهمية وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: عناصر عملية المراجعة

"تقدم وظيفة المراجعة الداخلية خدماتها لكل من إدارة المنظمة ومجلس إدارتها وهم يتحملون مسؤوليات تزويدهما بالمعلومات المتعلقة بمدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها⁽²⁾"، حيث تقسم عملية المراجعة إلى عدة عناصر رئيسية حسب تسلسلها وأهميتها وفق ما يلي:

1- الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة وان المراجع بحاجة إلى مؤشرات تقنية وتجارية ، قانونية، ضريبية واجتماعية حول المؤسسة محل المراجعة.

2- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والاختبارات القبلية للرقابة الداخلية على العمليات (اختبارات الالتزام بالسياسات) وليس في استطاعة المراجع تأكيد تسجيل كافة العمليات بالرغم من مراجعتها وذلك بسبب الكم الهائل من العمليات⁽³⁾"، لذا يلجأ إلى الأساليب العملية والإحصائية في تحديد حجم العينة المثلثة للحالة. والمراجع في هذا السياق من خلال جمعة للإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة المستخدمة في المؤسسة يستطيع القول أن نظام الرقابة الداخلية شامل ويمكن الاعتماد عليه أم لا.

وكما هو معلوم فإن أهم خطوه يقوم بها المراجع هي دراسة نظام الرقابة الداخلية وعلى ضوء هذه الدراسة يتم تحديد الخطوات اللاحقة وتقرير حجم الاختبارات.. الخ.

3- فحص الحسابات والكشوف المالية: بعد أن يكون المراجع قد تأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة كحد أدنى، أو لا يعقل انه سيصدق على صحة هذه الحسابات دونما إجراء فحص لها وهو في هذا السياق يتأكد من عدم ارتكاب أخطاء أو أعمال غش، ثم ينتقل إلى العمليات الختامية التي يصعب على نظام الرقابة الداخلية اكتشافها، ويقوم بمراجعته تحليلية مثل التأكد من الأرصدة عن طريق المقارنة ودراسة تطورها من دورة إلى أخرى.

4- إعداد تقرير المراجعة (آخر أيام العمل الميداني) وكذلك إعداد مسودة القوائم المالية وفحص أوراق المراجعة مكتيباً. قبل نهاية السنة المالية يقوم العميل بالاتصال مع المراجع من اجل أن يتوفر الوقت الكافي لتقرير ما إذا كان يجب أن يقبل هذه المهمة أم لا(أي ما قبل تخطيط مهمة المراجعة)، وأيضاً من اجل تخطيط العملية بشكل مناسب وكلما توفر الوقت كلما كان الإعداد لمثل هذه المهمة أكثر دقة، ولذلك فقد اعترف المعيار الأول من معايير العمل الميداني بان التعيين المبكر للمراجع إنما يكون مفيداً ونافعاً⁽¹⁾"، فالتعيين المبكر يمكن المراجع من إتمام جزءاً كبيراً من مراجعته قبل تاريخ الميزانية (الاختبارات القبلية)، الأمر الذي يسمح بإتمام عملية المراجعة بطريقة أكثر كفاءة. وعلى المراجع أيضاً أن يختبر ويفحص بعناية فائقة أمانة وسمعة العميل وذلك بأحد الوسائل التالية:

- الإطلاع على القوائم المالية للفترات السابقة.

(2) أرزن الفين. مرجع سابق. ص 451.

(3) الفيومي محمد، اصول المراجعة، مرجع سابق، ص 185.

(1) السقا السيد احمد، المراجعة الداخلية للجوانب المالية والتشغيلية، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية 1997، ص 28.

- الاتصال بالجهات التي تتعامل مع العميل حاليا وفي السابق كالحامين، البنوك...
 - مناقشة الحاجة إلى المراجعة مع العميل نفسه.
 - الاتصال بالمراجع السابق للعميل والوقوف على وضع العميل والأخذ بتوصياته.
- ولعل من المفيد هنا التحدث عن مجموعه من أمور ينبغي على المراجع إنجازها مع العميل مثل:

أ- خطاب التعاقد :

تمت الإشارة سابقا إلى أهميه حدوث اتفاق بين المراجع والعميل بخصوص المهمة الواجب أدائها والمسئوليات التي سيتحملها كل منهما، ذلك الاتفاق يجب أن يكون مكتوبا، وهو ما يعرف بخطاب التعاقد ، وبرز ما يحتويه هذا الخطاب ما يلي:

- طبيعة المهمة المطلوب أدائها (المراجعة، الخدمات الضريبية، الخ).
- الفترة الزمنية اللازمة لانتهاء المهمة.
- حدود المهمة المتعلقة بمسئوليات المحاسب بخصوص اكتشاف الأخطاء والمخالفات.
- في حالة الخدمات من غير مهمة المراجعة فان الخطاب يجب أن يتضمن عبارة تفيد أن المهمة يجب أن لا تؤول أو تفسر على إنها مهمة مراجعه.
- الوقت الذي يستغرقه أداء المهمة، وأتعاب هذه المهمة.

ب-التخطيط لعملية المراجعة:

أن التخطيط لعملية المراجعة يبدأ من اللحظة التي تم الاتفاق فيها مع العميل وحيث أن التخطيط يتطلب من المراجع تحديد الإستراتيجية الشاملة والمناسبة للمراجعة ،وذلك بتحديد وتشخيص مواطن خطر المراجعة المتوقعة، وحدود الأهمية النسبية للأخطاء، وأيضا الفحص التحليلي والمبدئي بسجلات العميل، والدراسة والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية، كما أن الاختبارات القبلية يتم أيضا أدائها خلال هذه الفترة. وذلك للتحقق من ما إذا كان النظام يعمل كما هو مخطط له أم لا. " ويجب إن تنسجم عملية التخطيط لنشاط المراجعة مع وثيقة المراجعة وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين عرض أنشطة المراجعة والصلاحيات، والمسئوليات وصلاحيه الوصول إلى السجلات والمكونات المادية في المؤسسة⁽²⁾.

ج- نهاية السنة المالية : يستمر التخطيط والعمل التمهيدي إلى نهاية السنة المالية ويفضل أن تنتهي قبل هذا التاريخ حتى يتمكن المراجع من إتمام مهمة المراجعة في الوقت المخطط لها، فالتخطيط المناسب يمكن المراجع من جدولة العمل التمهيدي بالشكل الذي يجعل هناك وقتا كافيا لتقرير طبيعة وتوقيت مدى الاختبارات الأساسية النهائية للأرصدة خلال العمل الميداني النهائي للمراجعة.

الفرع الثاني: العمل الميداني للمراجعة النهائية : أن التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف المناسب على المساعدين ، وإتمام التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية النهائية الواجب أدائها، يتطلب من المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة، من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، وكذلك تخصيص العمالة المتوفرة (المساعدين) بالمكتب على الأعمال المختلفة، ويطلق على هذه الخطة لفظ "برنامج المراجعة "

ويتصف هذا البرنامج بالمرونة بحيث يكون الهدف الأساسي من المراجعة هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال البرنامج. والاختبارات الأساسية تشتمل على الفحص التحليلي النهائي لبيانات القوائم المالية، والاختبارات التفصيلية للأرصدة وتطبق هذه أيضا عن الفترة التالية على تاريخ الميزانية وحتى آخر أيام العمل الميداني (تاريخ إعداد تقرير المراجعة)، وهذا ما يطلق عليه أحيانا

(2) سليمان سعيد عبد العزيز ،إدارة التدقيق الداخلي،مجلة المدقق،الأردن 2007،ص28. عدد 69 - 70

"الأحداث اللاحقة أو التالية على تاريخ الميزانية، يتم فحصها لتقييم كيفية الإفصاح عن العناصر المختلفة بصلب القوائم المالية، وما إذا كان يجب تضمينها بالملاحظات المرفقة بالقوائم المالية⁽¹⁾".

وفي هذا السياق يقوم المراجع بدراسة ومراجعة أوراق المراجعة والتي تخضع عادة لمراجعات عديدة ومن المشرفين أيضا، وفي هذه الفترة يتم مناقشة كافة التعديلات على القوائم المالية والإفصاح الذي يقترحه المراجع على العميل، وكما هو معلوم فإن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم بدون موافقة المراجع. وبعد إتمام هذا الفحص النهائي يكون بمقدور المراجع في وضع يمكنه من كتابة تقريره، وطبيعة هذا التقرير سوف تعتمد على طبيعة ومدى ما تم فحصه من أدلة الإثبات، وأيضا اتجاه الإدارة نحو قبول التعديلات المقترحة على القوائم المالية من قبل المراجع.

وفي هذه الأثناء يتم تسليم القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجعة إلى العميل، ويكون المراجع قد حدد نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية للعميل ومن ثم يجب إبلاغها للعميل، ويتم تسليم العميل ما يعرف بخطاب المراجع للإدارة والذي يضمنه المراجع أي اقتراحات بخصوص تحسين كفاءة التشغيل ونظام الرقابة الداخلية.

وحيث أن مسئولية المراجع لا تنتهي بإصدار تقرير المراجعة وما يرتبط به من تقرير عن الرقابة الداخلية، فبعد إصدار التقرير قد يكشف المراجع بعض الحقائق كانت موجودة خلال الفترة ولم يعلم بها في حينه، وبالتالي فإن هذه الحقائق غير المفصح عنها سابقا يمكن أن تجعل القوائم المالية المصدرة وتقرير المراجع مضللة، وعلى المراجع اتخاذ الإجراء المناسب فورا للتحقق من الإفصاح عن هذه الحقائق المكتشفة.

الفرع الثالث: أوراق المراجعة: إن المراجع منذ اللحظة الأولى لقبوله القيام بمهمة المراجعة يقوم كما أسلفنا سابقا بمجموعه من الخطوات مثل الاتفاق مع العميل على القبول بمهمة المراجعة والتخطيط المناسب والإشراف الفعال وفحص الأرصدة من خلال الدفاتر والسجلات وقرارات مجلس الإدارة وما إلى هناك من أمور تعاقدية، وكل ذلك يقوم المراجع بتوثيقه وكتابته على أوراقه ومن هنا فإن أوراق العمل "تشتمل على كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع، لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي اتبعها، والنتائج التي توصل إليها. وبواسطتها يكون لدى المراجع الأساس الذي يستند إليه في إعداد التقرير والقرائن لدى الفحص الذي قام به والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملياته الفحص⁽²⁾".

وهذه المعلومات والبيانات تحفظ في ملفين هما:

1- الملف الدائم.

2- الملف الجاري.

واهم ما يجب أن يحتويه الملف الدائم هي البيانات الثابتة والدائمة عن المشروع ومن أهمها: اسم العميل وعناوينه المسجلة ومصانعه وفروعه، نوع الشركة القانوني في تاريخ التأسيس وطبيعة النشاط، وبيان رأس المال والسندات وملخص بالأصول الثابتة والحسابات الختامية لعدة سنوات سابقة وكذلك نسخة عن قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمراجع وعملية المراجعة. وأيضا قائمة بالسجلات والدفاتر المسوكة وأنظمة المحاسبة المستعملة والنظام الإداري والنظام الداخلي والهيكل التنظيمي.

أما الملف الجاري، فيحتوي على البيانات المتعلقة بعملية المراجعة للسنة الحالية وكذلك يحتوي على:

- نسخة من كتاب التعيين وأسماء المراجعين السابقين.
- صورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل والمراجع.

(1) التميمي هادي، معايير التدقيق الدولية، مركز كحلوت للكتب/الأردن 1998، ص 84.

(2) السوافيري فتحي وآخرون، دراسات في المراقبة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية/مصر 2002، ص 69.

- برنامج المراجعة للسنة الحالية، والوقت التقديري.
 - ميزان المراجعة، وتحليل المصروفات والإيرادات إلى عناصرها المختلفة.
 - الموجودات والمطلوبات، واحتساب قيمتها وطريقة التثبيت منها.
 - ملخص بقيود التسوية وسجل الملاحظات.
 - محاضر اجتماعات الهيئة العامة، ومحاضر الجرد (المخزون، النقدية).
 - صورة عن التقرير النهائي.
- "وفي بعض التقسيمات لأوراق عمل المراجع والملفات التي تكون معه هناك نوع ثالث من الملفات ويحتوي على برنامج المراجعة، حيث يبقيه في ملف منفصل وذلك من أجل تحسين التنسيق والتكامل في كافة أجزاء المراجعة⁽¹⁾". ويشمل الجزء الأكبر من أوراق العمل جداول تفصيلية يعدها العميل أو المراجع لتقديم قيم معينة بالقوائم المالية.
- وفيما يلي الأنواع الرئيسية للجدول الداعمة:
- **التحليل** : يتم إجراء التحليل للتعرف على حركه أحد الحسابات بدفتر الأستاذ خلال إجمالي الفترة التي يتم إجراء المراجعة فيها.
 - **ميزان أو قائمة المراجعة** : يحتوي فقط على المفردات التي تشكل الرصيد الختامي للحسابات في دفتر الأستاذ.
 - **تسوية القيم** : تدعم التسوية قيما محددة وتستخدم لربط القيم المسجلة بدفاتر العميل مع مصادر أخرى من المعلومات.
 - **اختبارات المنطقية** : يحتوي على معلومات تمكن المراجع من تقييم ما إذا كان هناك تحريف في أحد أرصدة العميل مع اخذ الظروف المحيطة في الاعتبار.
 - **ملخص الإجراءات** : يلخص هذا الجدول نتائج تنفيذ إجراءات محددة وتشمل نتائج المصادقات إلى المدينين، والملاحظات الخاصة بالمخزون.
 - **التوثيق الخارجي** : يحتوي جانب كبير من أوراق العمل على توثيق خارجي يتم التوصل إليه بواسطة المراجع مثل الردود على المصادقات والاتفاقيات الخاصة بالعميل.
 - **اختبار المستندات الداعمة** : يتم تصميمها لأغراض خاصة مثل فحص المستندات خلال الاختبارات الأساسية للعمليات المالية أو للفواصل الزمنية.
 - **مراجعة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المسح الأولي** تساعد على تحديد التغطية المرجحة للتدقيق، وتحديد مخاطر الرقابة الداخلية للتركيز على ما يمكن اعتباره خطر على المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني

تم تناول في هذا الفصل مختلف المعايير المرتبطة بدليل سلوكيات المراجع الداخلي بالمؤسسة، والتي تعتبر شرط أساسي لمزاولة هذه الوظيفة أو النشاط والواجب التقيد بها من قبل أعضاء هيئة المراجعة، ومن بين النتائج المتوصل لها هي أن يكون عضو هيئة المراجعة له من التأهيل العلمي والعملية ما يكفيه لاكتشاف مختلف الأخطاء سواء كانت عن قصد أو غير قصد، بالإضافة إلى اتسام أعضاء الهيئة بالأمانة والموضوعية أثناء أداء عملهم، وعدم الدخول في علاقات تنقص من جودة أنشطتهم وضارة بسمعة أعضاء

(1) خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق /الأردن 2006، ص73.

الهيئة، كما يجب أن يكون المراجعين الداخليين حريصين على استخدام وسائل تساعد على موازنة المهمة وكشف الحقائق الجوهرية فيما وكل إليهم من أعمال .

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول:

ينص معيار المراجعة رقم 300 (التخطيط) على " يجب على المراجع تخطيط عمل المراجعة لكي يتم تأديتها بطريقة فعالة"

المطلوب :

- 1- أن تشرح ماهو مقصود بهذا المبدأ
- 2- ان توضح أهم إجراءات التخطيط النمطية لعملية المراجعة
- 3- اذكر أهم المشاكل التي تواجه أعمال التخطيط

السؤال الثاني:

يعد خطاب التمثيل (اقرارات الادارة) من أهم مصادر ادلة المراجعة

المطلوب :

- 1- ان تشرح الغرض من حصول المراجع على خطاب التمثيل
- 2- أهمية توقيت خطاب التمثيل و ضرورة مناقشة محتواه في مرحلة مبكرة من مراحل المراجعة
- 3- اذكر أهم ما يمكن أن يحتويه خطاب التمثيل لشركة صناعية
- 4- وضح ماهو الاجراء الذي يقوم به المراجع في حالة رفض مجلس الادارة التوقيع على خطاب التمثيل.

الفصل الثالث

الإجراءات التحليلية

و دورها في دعم و تخطيط

عمليات المراجعة

الأهداف التعليمية للفصل

- 1- اكتساب المهارات المستخدمة من قبل مراجع الحسابات لتحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامية نسبيا .
- 2- تقييم المعلومات المالية والحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية و غير المالية

الفصل الثالث : الإجراءات التحليلية و دورها في دعم و تخطيط عمليات المراجعة

تمهيد :

مراجع الحسابات هو شخص باحث عن الحقيقة في البيانات التي يفحصها و باعث الثقة في البيانات التي يقرها و في بحثه عن الحقيقة يعتمد على الدليل و الدليل يحتاج لوسائل إثبات تساعد في الوصول لليقين الكامل أو الأقرب له حتى يقتنع ثم يفصح عن

هذه القناعة في صورة رأي في تقرير صادر عنه، و الحقيقة المجردة مسألة نسبية، و القناعة مسألة نسبية تختلف من شخص لآخر وفقا لعوامل عديدة، إلا أن هناك ضوابط و معايير تحكم الأداء المهني و تكوين القناعة لدى مراجع الحسابات.

فالقوائم المالية قد تتضمن عناصر ايجابية يقرها مراجع الحسابات و تتمثل ايجابياتها في قيام الدليل على معرفتها ووجودها وملكيته و أخرى سلبية لا تفصح عنها القوائم المالية يتعذر حصول مراجع الحسابات على دليل وجودها و هي التي تضع مراجع الحسابات في موقف حرج و صعب وقد تعرضه للمسائلة إذا ما اتضح وجودها و تقاعس عن القيام بواجبات الرجل العادي في الكشف عنها و تجريدها من صفتها السلبية و تحويلها لعناصر ايجابية تظهر في القوائم المالية الختامية و ملحقاتها.

ويتوقف أهمية وكفاية الدليل الذي يحصل عليه مراجع الحسابات على مدى دخوله في حالة القناعة و بالتالي الثقة فيما يعبر عنه الدليل من بيانات و كذا مدى علاقة هذا الدليل بالهدف من المراجعة و مدى إمكانية الربط بين الدليل و العنصر المراد تحقيقه، و مدى مناسبة الدليل للعنصر المراد تحقيقه و مدى كفايته للتعبير عن حقيقته و أوضاعه كما تلعب الأهمية النسبية للعنصر دورا كبيرا في اختبار الدليل اللازم للتحقق من العنصر و الأهمية النسبية ليس في قيمة العنصر قدر تأثير هذا العنصر في باقي العناصر الأخرى في القوائم المالية و مدى تأثرها به ، و تتوقف العوامل المحددة لاختيار دليل أو أكثر على الهدف من المراجعة و الأهمية النسبية للعنصر و مدى توافر الثقة في الدليل المطروح أو المزمع الحصول عليه و أيضا تكلفة و وقت الحصول عليه و أخيرا مدى سلامة نظام المراقبة الداخلية و ملائمة الدليل للهدف من المراجعة.

لذلك تعد الاجراءات التحليلية Analytical Procedures من أكثر الأدوات المستخدمة من قبل مراجع الحسابات أهمية و ذلك لكونها تساعده في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا، و ذلك بأقل التكاليف و الجهد و هو ما ينعكس على كفاءة أداء عملية المراجعة ككل.

ونظرا لأهمية هذا الاسلوب و انتشار استخدامه في عمليات المراجعة ، تم تناول هذا الموضوع في أغلب معايير المراجعة على مستوى العالم مثل المعيار الدولي رقم 520 و المعيار الأمريكي رقم 56 ، و تدور أهم نقاط هذا الاسلوب حول :

- مفهوم الفحص التحليلي
- أسباب استخدام الفحص التحليلي
- مراحل المراجعة التي يستخدم فيها الفحص التحليلي
- أنواع أساليب الفحص التحليلي
- خطوات أساليب الفحص التحليلي
- خطوات أو مدخل تطبيق الفحص التحليلي
- الاعتبارات الواجب مراعاتها لزيادة فعالية استخدام هذا الاسلوب و أهم النسب و المؤشرات المستخدمة.
- ونستعرض أهم نقاط هذا الموضوع في مايلي:

المبحث الأول: مفهوم و أسباب و مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية

الفرع الأول: مفهوم الإجراءات التحليلية : عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 الإجراءات التحليلية بأنها عملية تقييم المعلومات المالية و ذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية و غير المالية، كما عرفها معيار المراجعة الدولي رقم 520 بأنها تعني تحليل النسب و المؤشرات المهمة و بحث التقلبات و العلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها. كما تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية و

المعلومات غير المالية ذات العلاقة، و عرفت نشرها معايير المراجعة رقم 23 بأنها دراسة و مقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة ، و البيانات التي يمكن أن تكون عبارة عن القيم المالية أو الكميات المادية أو النسب و المؤشرات و المعدلات.

لذلك فإن الإجراءات التحليلية تعرف على أنها "الاختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة و تقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية و غير المالية، و مقارنة هذه العلاقات و الأرصدة الدفترية بتقديرات المراجع للعلاقات والأرصدة المتوقعة و فحص التغيرات الجوهرية، و عرفها البعض أيضا بأنها" وسائل المراجعة التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنا بفترات سابقة أو بقطاعات مماثلة على مستوى النشاط⁽¹⁾"

و لا يقتصر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية على إجراءات المراجعة المتعارف عليها و التي تتطلب تقريرا عن نتائج المشروع عن السنة المالية و مركزه المالي في نهاية السنة المالية، و انما تستخدم المراجعة التحليلية في الفحص الخاص و الذي يتطلب فحص حسابات لأغراض متعددة مثل منح قرض و شراء مشروع قائم و الدخول كشريك في شركة أشخاص أو استثمار جديد في شركة أموال..... الخ

وهذا الفحص التحليلي قد يتم عن طريق :

- مقارنة القوائم المالية بالقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة (تحليل افقي)
- مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة و المركز المالي (الموازنات)
- مقارنة المعلومات المالية للشركة بمتوسطات الصناعة أو النشاط الاقتصادي القابلة للمقارنة.
- دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية التي يكون من المتوقع أن تخضع لسلوك يمكن التنبؤ به ، و ذلك بناء على خبرة المؤسسة أو ما هو متعارف عليه في النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة او الشركة.

الفرع الثاني: أسباب استخدام الفحص التحليلي

إن أهم أسباب استخدام الفحص التحليلي ترجع إلى مساعدة المراجع في النواحي التالية :

أ- المساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل و تحديد مناطق الخطورة المحتملة.... لكي يستطيع المراجع تقدير مخاطر المراجعة و اختيار المعاونين له في عملية المراجعة و توقيت إجراءات المراجعة لابد له أن يتفهم أولا طبيعة أعمال العميل ، حيث يقوم المراجع بمقارنة معلومات السنة الجارية و التي لم تتم مراجعتها بعد بمعلومات السنة السابقة التي تم مراجعتها ذلك يمكنه من الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها و التوسع في فحصها و تجميع الأدلة و بذلك يمكنه تخطيط و تحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة.

فمثلا إذا وجد المراجع أن هناك انخفاض مستمر في نسبة مجمل الربح قد يدل على زيادة المنافسة في السوق الذي تعمل فيه الشركة محل المراجعة مما يجعله يهتم عند المراجعة بتقييم المخزون.

او إذا وجد المراجع زيادة كبيرة في رصيد الأصول الثابتة فهذا يعني أن هناك إضافات كبيرة تمت على الأصول خلال السنة محل المراجعة لذلك يجب عليه أن يقوم بفحصها.

ب- المساعدة في تقدير قدرة الشركة على الاستمرار عندما يقوم المراجع بتقدير مخاطر المراجعة يجب عليه دراسة و تقييم قدرة المؤسسة أو الشركة على الاستمرار - على الأقل سنة - و هنا قد يستخدم المراجع النسب المالية ، عندما يجد المراجع أن نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية اعلى من الصناعة أو مرتفعة من سنة لأخرى، مقرونة في ذلك

(1) نعيم عوض، الإجراءات التحليلية و دورها في دعم و تخطيط عمليات المراجعة، مجلة المحاسب، العدد 38 ،أفريل ، مصر ، سنة 2011، ص19-20

الوقت بانخفاض مستمر في متوسط نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول و انخفاض نسبة السيولة فإن كل ذلك يبين وجود شك كبير بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.

ج- تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في الكشف المالية.... عندما يجد المراجع اختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية و البيانات المالية الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة، فإن هذه الاختلافات يشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية . واحد الاسباب المحتملة لهذه التقلبات هو وجود خطأ محاسبي أو غش أو تلاعب لذلك إذا كانت التقلبات غير العادية كبيرة فإن على المراجع تحديد سببها و يقنع نفسه ان سببها هو حدث اقتصادي مقبول و ليس غش أو خطأ.

فعندما يجد المراجع أنه على الرغم من أن تكلفة المبيعات زادت في السنة الجارية عن السنة السابقة فإنها لا تتناسب مع الزيادة في الإيرادات كما لو كانت نسبة تكلفة المبيعات في السنة الماضية مثلاً 31% من المبيعات بينما في السنة الحالية 28% من المبيعات رغم زيادة القيمة المطلقة كما لو زادت تكلفة المبيعات من 3.100.000 دج الى 4.200.000 دج، و زادت المبيعات من 10.000.000 دج إلى 15.000.000 دج على التوالي مما أدى إلى زيادة صافي الدخل فإن ذلك يجعله يبحث عن سبب انخفاض المبيعات كنسبة من الإيرادات ، فقد يكون سبب هذا الانخفاض الزيادة في سعر البيع أو انخفاض في تكلفة الإنتاج، و مع ذلك قد يكون هناك تلاعب مثل إثبات مبيعات وهمية أو عدم إثبات بعض المشتريات أو إثبات مخزون وهمي أو المغالات في تقييم المخزون.

د- تقليل الاختبارات التفصيلية ... عندما لا يجد المراجع تقلبات غير عادية فإن معنى ذلك احتمال وجود أخطاء مادية أو تلاعب يكون منخفض و بذلك يقوم المراجع بتقليل الاختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة الحسابات.

هـ- تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة ... يعتبر أسلوب الفحص التحليلي اقل أنواع الاختبارات تكلفة نظراً لإمكانية القيام بها مكتبياً دون الحاجة للانتقال إلى مقر المؤسسة .

الفرع الثالث: مراحل المراجعة التي يستخدم فيها الفحص التحليلي

يمكن للمراجع أن يستخدم أسلوب الفحص التحليلي في أي مرحلة من مراحل المراجعة التالية⁽¹⁾:

أ- في مرحلة التخطيط : يسعى مراجع الحسابات في هذه المرحلة إلى تحديد طبيعة و توقيت ومدى إجراءات المراجعة و ذلك بناء على دراسته لطبيعة العمل لدى العميل من واقع الاحداث و العمليات المختلفة و تقسيم العمل و الرقابة الداخلية، و كذلك التعرف على مواطن الخطر التي قد تواجه المراجع و ذلك ببحث الأرصدة و العلاقات غير العادية و غير المتوقعة في البيانات الاجمالية. و لتحقيق ذلك يلجأ المراجع عادة إلى المراجعة التحليلية للمساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل و تحديد مناطق الخطورة المحتملة و غير المحتملة.

و يعطي مراجع الحسابات هنا أهمية للعلاقات المتداخلة التالية:

- المبيعات - حسابات المدينين
- النقدية - حسابات المدينين
- أوراق القبض - إيرادات الفوائد
- حسابات المدينين - الديون المدومة

(1) سعودي بلقاسم ، نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة و فعالية مراجعة الحسابات، أطروحة دكتوراه علوم، منشورة، جامعة الجزائر 3 ، 2011

- الاستثمارات - إيرادات الاستثمارات

- المخزون - تكلفة المبيعات

- الأصول الثابتة - مصروف الاستهلاك

- حسابات الدائنين - المخزون و المشتريات

- الفائدة المستحقة - مصروف الفائدة

- صافي الدخل - مصروف ضرائب الدخل و ضرائب الدخل المستحقة.

إن دراسة هذه العلاقات تفيد في التخطيط للمراجعة حيث يعطي أهمية لمواطن الضعف التي تظهر من تحليله لهذه العلاقات و مدى ما تظهره من علاقات غير عادية.

3- في مرحلة الفحص : المراجع في أثناء تنفيذه المراجعة يقوم في بعض النواحي بالإجراءات التحليلية حيث تكون أكثر فاعلية و كفاءة من اختبارات التفاصيل، و هناك بنود بذاتها في القوائم المالية تستخدم الإجراءات التحليلية للتحقق منها مثل :

3-1- الأجور المباشرة و التي قد تطلب على أساس ساعات العمل فإن اختبار عدد العاملين داخل كل قسم أو فئة و عدد ساعات العمل و معدل الأجور يظهر قيمة الأجر عن فترة معينة بذاتها و يمكن اختبارها و مقارنتها مع القيمة المحتسبة للأجور المسجلة بالدفاتر.

3-2- الإهلاك : تقارن القيم المسجلة دفترية مع الاستهلاك المحتسب بتطبيق معدلات الإهلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للإهلاك في بداية الفترة و الإضافات و الاستبعادات التي حدثت لتلك الأصول.

3-3- النفقات الثابتة المضافة حيث يقارن مستوى تلك النفقات عن السنوات السابقة و المقدّر منها للسنة الحالية و القيمة الفعلية المسجلة بالدفاتر عن الفترات أو عن السنة.

3-4- العلاقة بين أنواع من العمليات المالية حيث أن هناك متغير مستقل و متغير أو أكثر تابع فمثلاً، حجم المبيعات متغير مستقل و عمولة المبيعات و مصروفات نقل المبيعات متغير تابع، بحيث أن أي تغير في المبيعات سيكون هناك تغير مماثل في عمولة البيع و مصروفات النقل للمبيعات. و المراجع يستطيع أن يتنبأ بدرجة معقولة من الدقة بقيم المتغير التابع إذا عرفت قيمة المتغير المستقل.

ب- في نهاية عملية المراجعة ... عندما ينتهي المراجع من الفحص الميداني و تجميع الأدلة و التي تهدف إلى التأكد من أن

القوائم المالية تتفق مع معلومات المراجع المتجمعة بالنسبة للمؤسسة، و تبدو معقولة من وجهة نظر مستخدم القوائم المالية يقوم المراجع بعد ذلك في تقييم كفاية الإفصاح في القوائم المالية.

و تتمثل الإجراءات التحليلية في المرحلة الأخيرة من عمل المراجع في قراءته للقوائم المالية و الملاحظات و البيانات الملحق بها و ذلك بغرض :

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير عادية أو غير متوقعة عندما كان يخطط للمراجعة.

- أن يتوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة و التي لم يسبق له تحديدها.

- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل و كفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة و ما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية موضع المراجعة و حقيقة مركزها المالي في تاريخ نهاية الفترة ومدى اتفاقها مع متطلبات القوانين و اللوائح التي يعمل في إطارها المشروع.

و هناك عدة أنواع لأساليب المراجعة التحليلية يمكن أن يستخدمه المراجع، و التي سيأتي ذكرها بشكل مختصر في النقطة التالية.

المبحث الثاني: أنواع و أساليب الإجراءات التحليلية و معايير تطبيقها

الفرع الأول: أنواع و أساليب الإجراءات التحليلية

يمكن استخدام الإجراءات التحليلية عن طريق استخدام النوعين التاليين:

1-1- أسلوب المقارنات للبيانات المالية و غير المالية: يعتبر اختيار و استخدام الإجراءات التحليلية الملائمة أهم خطوة نحو

التطبيق السليم لهذا الأسلوب، و توجد خمسة أنواع من الإجراءات التحليلية التي تعتمد على أسلوب المقارنات هي:

- مقارنة القوائم المالية بالقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة (تحليل أفقي)
- مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة و المركز المالي و التي سبق تحديدها بواسطة الشركة (الموازنات)
- مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة و المركز المالي و التي سبق تحديدها بواسطة المراجع.
- مقارنة المعلومات المالية للشركة بمتوسطات الصناعة أو النشاط الاقتصادي القابلة للمقارنة
- مقارنة بيانات الشركة محل المراجعة بالنتائج المتوقعة باستخدام البيانات المالية.

1-2- الأسلوب الإحصائي : من أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في المراجعة التحليلية أسلوب الانحدار الذي يستخدم

لتقييم معقولية الرصيد و ذلك بالربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع) وبعض الحسابات الاخرى (متغير مستقل) ، و بذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع و بمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع ان يحكم على ما اذا كان معقولا ام لا، فإذا اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر و القوائم المالية، عندئذ يعرف ان هناك احتمال كبير لوجود اخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد اكبر و يتوسع في فحص هذا الحساب ، فتحليل الانحدار يقيس التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل.

ويمكن التعبير عن المتغير المستقل و التابع بمقاييس مختلفة مثل عدد الوحدات ، عدد الساعات، عدد الدينارات...الخ. ومن الامثلة على المتغيرات التابعة و المستقلة ما يلي :

متغير تابع	متغير مستقل
مصاريف صيانة	عدد ساعات دوران الآلات
الاجور غير المباشرة	الاجور المباشرة
عمولة البيع	المبيعات
مصاريف القوى المحركة	عدد ساعات دوران الآلات

الفرع الثاني: خطوات (مدخل) تطبيق الفحص التحليلي :إن استخدام أسلوب الفحص التحليلي و إجراءاته يستلزم القيام بالخطوات التالية:

1-تحديد أهداف الاختبار: هناك أهداف عامة و خاصة يرغب المراجع في تحقيقها عند استخدامه لأسلوب المراجعة التحليلية، و تشمل الأهداف العامة للمراجعة التحليلية توجيه الاهتمام إلى المناطق و المجالات التي تحتاج الى فحص اكثر او لتوفير دليل جوهري أو للمساعدة في التقييم النهائي لعملية المراجعة. أما الهدف الخاص فقد يكون مثلا تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من هدف الاكتمال بالنسبة لعملية المبيعات و مدى ملائمة و كفاية مخصص الديون المشكوك فيها.

2- تصميم الإجراءات التحليلية : يتوقف اختيار و تصميم الإجراءات التحليلية على الهدف الذي يضعه المراجع فمثلا إذا كان الهدف هو جمع ادلة لمعرفة ما إذا كان مخصص الديون المشكوك فيها ملائم أم لا ، فإن من المحتمل أن يستخدم المراجع النسب المالية التي تنسب المبيعات لحساب العملاء. و يجب على المراجع عند تصميم الاختبارات التحليلية ان يقيم ما إذا كانت العلاقات معقولة.

3- وضع قاعدة القرار : لكي يستطيع المراجع تقرير ما إذا كانت الفروق الناتجة عن المقارنات تعتبر جوهرية أم لا بد من استخدام بعض المعايير أو قواعد القرار و الواقع أنه لا توجد إرشادات يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال و مع ذلك فإن هناك طريقتين (مدخلين) مستخدمان على نطاق واسع في الحياة العملية.

أ- تجاوز الفرق لمبلغ معين و طبقا لهذه الطريقة يضع المراجع مبلغ معين للفرق الذي يسمح به، بحيث إذا تجاوز الفرق المحسوب هذا المبلغ اعتبر الفرق جوهرى بالتالي يقوم بفحص أسباب هذا الفرق.

ب- تجاوز الفرق لنسبة معينة (يحددها المراجع) و تتم بمقارنة رصيد الحساب في السنة الحالية برصيده في السنة السابقة و يوجد نسبة التغير فإذا وجد أن نسبة التغير تتجاوز نسبة معينة يحددها من واقع خبرته فإنه يعتبر هذه التغيرات غير عادية مما يستدعي فحصها للتأكد من سبب التغير.

4- تنفيذ (تطبيق) الاختبار و تحليل النتائج و استنتاج الخلاصة : بعد قيام المراجع بتحديد الفروق الجوهرية يقوم بتتبع هذه الفروق و ذلك لمعرفة سببها، حيث يعتبر تتبع الفروق الجوهرية أهم ناحية من نواحي الاجراءات التحليلية ، ذلك لأن هذا التتبع يتيح الفرصة لكشف الأخطاء او التلاعب.

و تبدأ عملية الفحص بالاستفسارات من المسؤولين بالشركة عن الأسباب المحتملة للتقلبات غير العادية ، و كذلك المراجعة التفصيلية للمستندات.

كما عرض المعيار السعودي - معيار أدلة و قرائن المراجعة - خطوات تطبيق الفحص التحليلي و ذلك على النحو التالي :

أ- تحديد العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تحكم الرقم المحاسبي الذي يتم فحصه.

ب- تحديد العلاقة التقريبية بين العوامل و الرقم المحاسبي.

ج- التنبؤ بما يجب أن يكون عليه الرقم الحالي إذا كانت العلاقة المحددة في (ب) لازالت صحيحة.

د- مقارنة الرقم الفعلي بالرقم التقديري.

هـ- تقصى أسباب أي اختلافات هامة نسبيا.

و كما هو واضح أن هذا التقسيم لا يختلف عن مضمون التقسيم السابق له.

الفرع الثالث: الاعتبارات الواجبة عند استخدام الفحص التحليلي لزيادة فاعليته :

لكي يستطيع المراجع تحقيق الهدف من المراجعة التحليلية عليه أن يراعي مجموعة من العوامل ، هي

- ماهو إمكان الاعتماد على العلاقة المحددة في (ب) أعلاه؟

- ما مدى صحة البيانات المستخدمة في القيام بالتنبؤ المبين في (ج) أعلاه؟

- ماهو الاختلاف بين الرقم الفعلي و الرقم التقديري و إذا كان هناك اختلاف هام نسبيا هل يمكن تأكيد أسباب هذا الاختلاف (وفقا لـ) (د) و (هـ) أعلاه؟.

كما يجب مراعاة الآتي :

- الاعتماد على بيانات مقارنة ذات درجة عالية من الثقة ، بمعنى أن تكون هذه البيانات عن الفترات السابقة قد روجعت و صحح ما لحق بها من أخطاء.

- أن تكون تلك البيانات قد تم الوصول إليها من خلال نظام رقابة داخلية مقبول لمراقب الحسابات فنيا و يمكنه الاعتماد عليه.

- أن يراعي اثر التجميع للبيانات لما له من فاعلية على كفاءة الإجراءات التحليلية و نتائجها ، فكلما كانت أكثر تفصيلا كلما جاءت نتائج الإجراءات التحليلية أكثر فاعلية.

المبحث الثالث: أهم النسب و المؤشرات المالية المستخدمة في الاجراءات التحليلية⁽¹⁾
الفرع الأول: تقييم السيولة :

1-1- رأس المال العامل : يعتبر رأس المال العامل مؤشر على مقدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عن طريق أصولها المتداولة، ويحدد بالصيغة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

1-2- نسبة التداول : تعتبر مؤشر على قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عن طريق الأصول المتداولة، وتحدد بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

(أكثر من 51- تعتبر نسبة جيدة)

1-3- نسبة السيولة : تعتبر مؤشر على قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عن طريق الأصول المتداولة فيما عدا المخزون، وتحدد بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- تقييم ربحية المشروع

1-2- نسبة هامش الربح: تدل هذه النسبة على نصيب كل واحد دج من المبيعات من صافي الربح الحقيقي، وتحدد بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

2-2- معدل دوران الأصول يدل هذه النسبة على مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها في توليد مبيعات للشركة، ويحدد بالصيغة:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

(مؤشر على نصيب كل دينار مستثمر في الأصول في صافي الربح المتولد).

2-3- نسبة القروض إلى حقوق الملكية: تدل هذه النسبة على نسبة تمويل الشركة عن طريق الاقتراض على نسبة تمويل الشركة عن طريق الملاك كذلك تدل على مقدرة الشركة على سداد التزاماتها عن طريق الملاك، وتحدد بالصيغة:

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2-4- نسبة العائد إلى حقوق الملكية: تدل هذه النسبة على نصيب كل دج مستثمر بواسطة الملاك في صافي الدخل المحقق، وتحدد بالصيغة:

$$\text{نسبة العائد إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

(1) باسم نعيم عوض ، مجلة المحاسب ، العدد الثامن و الثلاثون ، جمعية المحاسبين و المراجعين المصريين، 2011، ص 19-21

2-5- نسبة معدل دوران المخزون : تدل هذه النسبة على عدد مرات بيع المخزون خلال الفترة، وتحدد بالصيغة:

نسبة معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

2-6- نسبة متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون : تدل هذه النسبة على متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون، وتحدد بالصيغة:

نسبة متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون = 365 يوم / معدل دوران المخزون

لاحظ أن نسبة معدل دوران المخزون تساعد على كشف ما إذا كان لدى الشركة مخزون متقادم أو تالف.

المبحث الرابع: كيفية تقييم مراجع الحسابات لفرض الاستمرارية و التنبؤ بالفشل المالي

يعد فرض الاستمرارية مبدأً أساسياً في إعداد القوائم المالية و طبقاً له ينظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في مزاولتها أعمالها للمستقبل القريب و لذا يقيم أصولها و التزاماتها على أساس قدرتها على تحقيقها في الظروف العادية.

الفرع الأول: أنواع الفشل أو الانهيار المالي

1-1- الفشل الاقتصادي Economic failure و هو يحدث عندما يكون العائد المحقق على المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة الأموال أي أن العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقماً سالباً و الحل هنا تصفية الشركة.

1-2- الفشل المالي أو القانوني Contractual or financial failur و هو أحد حالتين أو الاثنتين معا حالة عدم كفاية السيولة Liquidity ، و حالة الإعسار المالي In solvency و تعني حالة عدم كفاية السيولة كعدم قدرة الشركة على سداد ديونها أو الفوائد المستحقة الدفع و هي حالة تحدث حتى و لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الالتزامات. أما حالة الإعسار المالي تعني زيادة الالتزامات المستحقة على الشركة للغير عن قيمة أصول الشركة و هو أمر قد يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة و الأفضل للشركة في حالي الفشل المالي أو القانوني اتخاذ إجراءات تصحيحية لازمة مثل إعادة تنظيم الشركة و إعادة الهيكلة المالية و الفنية لها.

وقد ترجع أسباب الانهيار المالي أو الاقتصادي إلى :

- أ- أسباب خارجية تخرج عن سيطرة الشركة- مثل المنافسة ، التقلبات الاقتصادية و الدورات التجارية، انخفاض الطلب على المنتج، عدم استقرار السياسات الاقتصادية.
- ب- أسباب داخلية تقع تحت سيطرة الشركة مثل ضعف السياسات التسويقية ، إتباع سياسات تمويلية خاطئة و التوسع في الاقتراض ، انخفاض جودة الإنتاج و كفاءة العمليات ، انخفاض الإنتاجية، عدم كفاية رأس المال أو كلاهما و غالباً ما يسبق الانهيار المالي للشركة تعسر مالي و تدهور النسب و المؤشرات المالية و عدم قدرة الشركة على سداد ديونها.

الفرع الثاني: دور مراجع الحسابات و مسؤوليته في هذا الأمر

يجب أن يشير في تقريره بعد تقييم فرض الاستمرارية إلى الظروف و الأحداث التي تطرح شك جوهري في قدرة المؤسسة على الاستمرار و عليه دراسة كل هذه المؤشرات الدالة على عدم مقدرة الشركة على الاستمرار على الأقل على المستوى المنظور (السنة المالية التالية) و كذا فحص خطط الإدارة تجاه التصرفات المستقبلية تأسيساً على تقييمها للاستمرارية ، في حين لو تجاهل الإشارة لذلك في تقريره يعني ذلك تقصيره في أداء مهمته و عدم إتباعه معايير الفحص الواجب عليه الالتزام بها ، و من ثم عدم كفاءة عملية المراجعة و اشتراكه في إخفاء معلومات هامة عن المساهمين و المستثمرين المرتقبين و الطرف الثالث (أصحاب المصالح مع الشركة) ، و من ثم إلحاق الضرر بهم و إمكانية رجوعهم على مراجع الحسابات على الأقل مدنياً و تأديبياً.

الفرع الثالث: كيفية التنبؤ بالفشل المالي: يوجد العديد من أساليب التنبؤ بالفشل المالي إلا أن من ابرز الأساليب الكمية المستخدمة في هذا المجال نموذج تقدير Z ، حيث تعبر (Z) عن درجة يتم التوصل إليها ، و تعكس قدرة الشركة أو المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم قدرتها على مواجهة المخاطر المالية ،و يتكون النموذج Z من خمس معادلات أساسية هي :

- رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (a_1)

- الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول (a_2)

- الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول (a_3)

- قيمة الأسهم إلى إجمالي الخصوم (a_4)

- المبيعات إلى إجمالي الأصول (a_5)

و تشير هذه المعادلات الخمس معا إلى مدى قدرة الشركة أو المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية، إلا أن هذه المعادلات التي اختبرت بعناية بعد الاختبارات الإحصائية و الآلية متباينة الأهمية، لذلك فقد تم التوصل لمعاملات تمييز تعكس أهمية كل معدل على حدة، و عليه تصبح الصيغة التي تقيس درجة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها كالتالي :

$$\text{درجة قدرة المؤسسة} = m_1a_1 + m_2a_2 + m_3a_3 + m_4a_4 + m_5a_5$$

حيث: ($\frac{m_1}{m_5}$) هي معاملات التمييز

النتائج المتوصل إليها

أ- إذا كانت درجة قدرة المؤسسة (Z) أكبر من 2.99 فالمؤسسة في حالة جيدة و غير معرضة لمخاطر الإفلاس.

ب- إذا كانت درجة قدرة المؤسسة (Z) أقل من 1.81 فالمؤسسة في حالة غير جيدة و معرضة لمخاطر الإفلاس.

ج- إذا كانت درجة قدرة المؤسسة (Z) تتراوح بين 1.81 ، و أقل من 2.99 فالمؤسسة معرضة للخطر أو غير معرضة له، حيث تقع في المنطقة الرمادية (كما يطلق عليها) و في هذه المنطقة ينبغي الاحتياط و الحذر لكونها منطقة تحذير و تنبيه المؤسسة.

E- ضوابط الوصول لإجراءات تحليلية أكثر فعالية :

1- الاعتماد على بيانات مقارنة ذات درجة عالية من الثقة. بمعنى سابق مراجعتها و تصحيح ما لحق بها من أخطاء.

2- أن تكون البيانات محل المقارنة تم التوصل إليها من خلال نظام رقابة داخلية مقبول فنيا لمراجع الحسابات و يمكنه الاعتماد عليه.

3- أن يراعي الاعتماد على البيانات التفصيلية أكثر من التجميع لما للتجميع من اثر على فاعلية و كفاءة الإجراءات التحليلية.

4- أن نتائج المقارنات المعتمدة على استخدام أسلوب النسب المالية - رغم أهميتها القصوى إلا أنها لا تقيس ألا علاقة بين بنود و أرصدة هي وليدة لحظة معينة في تاريخ معين و لا تعبر عن التغيرات على مدار السنة المالية، و أنها تمت على البنود بشكل إجمالي و من ثم يمكن أن تحوي بعض التضليل.

5- ان اختلاف تصنيف و عرض البنود محل المقارنة يؤثر في سلامة نتائجها و لا يكون لها أهمية المرجوة ما لم تقارن النتائج المستخرجة بالنسب المرجعية للصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة.

6- أن اغلب النتائج المستخرجة غالبا ما تهمل انعكاس أثار التضخم على البنود و العناصر.

خلاصة الفصل الثالث :

تعد الاجراءات التحليلية من أكثر الأدوات المستخدمة من قبل مراجع الحسابات أهمية لكونها تساعد في تحديد و تشخيص المشاكل المحتملة و الهامة نسبيا بأقل تكلفة و جهد و قد تم الإشارة لاستخدامها بأغلب معايير المراجعة المطبقة عالميا مثل المعايير الدولية و الأمريكية و المعايير المحلية التي أصدرتها العديد من البلدان بالتوافق مع المعايير الدولية خاصة مع اتساع حجم و نطاق الأعمال و تحول المراجعة من مراجعة كاملة لمراجعة بالعينة.

و لا يقتصر استخدام هذه الإجراءات على إجراءات المراجعة المتعارف عليها فقط و إنما تمتد لتشمل أيضا الفحص الخاص و المحدود و الفحص لأغراض عديدة، و يتنوع استخدام هذه الإجراءات ما بين تحليل رأسي للقوائم المالية المتعلقة بالفترة الحالية و الفترات السابقة و تحليل افقي. مؤشرات متعلقة بالصناعة أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو شركات أخرى تعمل في نشاطها، و بين ماهو متوقع لقوائم مالية مقدرة لفترات تالية ، كما يشمل مقارنة البيانات المالية بالبيانات الغير مالية للمؤسسة و هو ما يطلق عليه أسلوب المقارنات ، كما يستخدم أيضا أساليب إحصائية عديدة منها تحليل الانحدار و نماذج قياس الفشل أو التنبؤ بالفشل المالي و القانوني و أشهرها نموذج Z.

و يتم اللجوء للإجراءات التحليلية في كافة مراحل عملية المراجعة ، فتستخدم أولا في مرحلة تخطيط المراجعة لفهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة ، و تقدير هذه المخاطر و التي على أساسها يحدد مراقب الحسابات طبيعة و توقيت و مدى ما سيقوم به من إجراءات، كما تستخدم في مرحلة الفحص لكونها أكثر فاعلية و كفاءة من كثير من اختبارات الفحص التفصيلية، كما تستخدم في نهاية عملية المراجعة بهدف تقييم ما قام به مراجع الحسابات من أعمال فحص و التأكد من اتفاق ذلك مع ما انتهى إليه من نتائج و مدى معقوليته و هو ما يساعده في تقييم مدى كفاية الافصاحات عن القوائم المالية التي روجعت.

أسئلة للمراجعة

تتعلق بنموذج تقدير (Z) لقياس درجة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، وذلك من خلال افتراض أنه قد تم تحديد المعدلات (a_1, a_2, a_3, a_4, a_5) للشركات الثلاثة (1)، (2)، (3) كما هو موضح في الجدول (1-3)

قيمة المعدلات للشركات الثلاثة

الشركة / المعدل	a1	a2	a3	a4	a5
الشركة (1)	02	01	03	03	02
الشركة (2)	01	04	01	01	1.6
الشركة (3)	03	01	02	04	6

اعداد الباحث

و إذا كانت نتائج التحليل الاحصائي قد أظهرت أن:

$$\begin{aligned} m_1 &= 1.3 \\ m_2 &= 1.5 \\ m_3 &= 3.4 \\ m_4 &= 0.7 \\ m_5 &= 1 \end{aligned}$$

المطلوب:

كيف يمكنك الحكم في ضوء البيانات السابقة على موقف هذه الشركات فيما يتعلق باحتمالات الفشل المالي؟ .

الحل النموذجي - الفصل الثالث

و للتنبؤ بموقف هذه الشركات نستخدم المعادلة السابقة لتحديد درجة كل شركة على حدة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{الشركة الأولى} &= 0.2 \times 1.3 + 0.1 \times 1.5 + 0.3 \times 3.4 + 0.3 \times 0.7 + 0.1 \times 1 = 3.24 \text{ درجة} \\ \text{الشركة الثانية} &= 0.1 \times 1.3 + 0.04 \times 1.5 + 0.1 \times 3.4 + 0.1 \times 0.7 + 1.6 \times 1 = 2.20 \text{ درجة} \\ \text{الشركة الثالثة} &= 0.03 \times 1.3 + 0.01 \times 1.5 + 0.02 \times 3.4 + 0.04 \times 0.7 + 0.6 = 0.75 \text{ درجة} \end{aligned}$$

ومن التحليل السابق نستنتج ما يلي :

- الشركة الأولى : تتمتع بمقدرة عالية على مواجهة المخاطر المالية (الإفلاس).
- الشركة الثانية : تقع في المنطقة الرمادية ، حيث ينبغي عليها الاحتياط و الحذر من الإفلاس.
- الشركة الثالثة : تعاني من مشكلة عدم المقدرة على مواجهة المخاطر المالية (الإفلاس)، و قد تعلن إفلاسها بالفعل إن لم تجد المخرج المناسب من هذه الأزمة.

وبصفة عامة يمكن الكشف عن التحسن أو التدهور في مؤشرات المؤسسة او الشركة بمقارنة النسب المالية لأكثر من فترة مالية و هو ما يعرف بتحليل الاتجاه الرأسي بشرط ثبات أساليب القياس ، أو باستخدام النسب المالية المرجعية لمؤسسات أخرى مشابهة في النشاط و هي المؤشر الأفقي في القياس بشرط توحيد معايير القياس و العرض في معالجة كافة البنود محل المقارنة و هو ما يعرف بتحليل الأفقي.

إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الآتي :

- أ- إن النسب المالية رغم أهميتها في الإجراءات التحليلية إلا أنها تقيس العلاقة لبنود و أرصدة هي وليدة لحظة معينة في تاريخ معين و من ثم فهي لا تظهر التغيرات على مدار السنة المالية.
- ب- إن هذه النسب تعالج البنود بشكل إجمالي ومن ثم يمكن أن ينتابها نوع من التضليل.
- ج- إن اختلاف تصنيف بنود القوائم المالية يؤدي للتوصل لنتائج مختلفة في التحليل المالي قد لا تعبر عن واقع الحال.
- د- لا يكون لهذه النسب الأهمية المرجوة ما لم تراجع بنسب مرجعية للصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة.
- هـ- إن استخدام هذه النسب غالبا و أبدا ما يغفل مشكلة التضخم

الفصل الرابع

ممارسة المراجعة الداخلية

في ضوء المعايير الدولية للمراجعة

الأهداف التعليمية للفصل

- 1- معرفة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية
- 2- تحديد معايير الممارسة التي يتعين الالتزام بها من قبل أعضاء المجمع

الفصل الرابع: ممارسة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة

تمهيد :

أصدر معهد المراجعين (أوالمدققين الداخليين) في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام 1978م،"وتضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بمسؤوليات المدقق الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي والتعريف بأهمية هذه المعايير. وتم تقسيم هذه المعايير إلى خمسة أقسام رئيسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي⁽¹⁾". ترتبط المهنة في أي نشاط بوضعه ومصادقته، ولقد تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لمهنة المراجعة الداخلية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وهذا يرجع أساسا إلى الجهود التي يبذلها ممارسو المهنة ومعهد المراجعين الداخليين للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة والتأكيد على وضع المراجعة الداخلية كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في إنجاح عمليات المؤسسات وتحقيق أهدافها.ولقد تحمل معهد المراجعين في الولايات المتحدة عبء زيادة مستوى الممارسة العامة لمهنة المراجعة الداخلية.وفي نفس الوقت ، فان المؤسسات المختلفة تتطلب مستوى عالي من المهنية من أقسام المراجعة الداخلية التابعة لها ،وهذا يتطلب ضرورة أن يكون ممارسو المهنة في تلك الأقسام يتمتعون بمعايير شخصية عالية للسلوك والأداء حتى يتمكنوا من مقابلة ما هو متوقع من المهنة ككل ومن المؤسسات التي يعملون فيها .و سنقوم في هذا الفصل بتقديم شرح واستعراض للمواضيع التالية:

المبحث الأول: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية : التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA). مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء كما هو موضح في الجدول (4-1) التالي⁽²⁾ :

جدول (4 - 1) التقسيمات المختلفة للمعايير العامة ومعايير الأداء

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج الاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: جمعة، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005، ص 96.

وفي جوان 2000 تم وضع دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وتشتمل على المبادئ الأربعة التالية: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة، السرية. وكذلك تم وضع قواعد سلوكية مقسمة على هذه المبادئ منها:

1- الأمانة الموضوعية والاجتهاد،

2- عدم ممارسة الأنشطة غير القانونية،

3- عدم قبول هدايا من العملاء،

(1) ازمقنا تيسير احمد عمر، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن 1993، ص 39

(2) جمعة، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005، ص 96.

4- القيام بالإعمال بمهارة مهنية،

5- عدم المشاركة في عمل يتعارض مع أهداف المؤسسة ،

6- الحفاظ على سرية المعلومات،

7- الكشف عن جميع الحقائق المادية أو تلك التي تخفي ممارسات غير قانونية،

8- الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة،

9- الالتزام بالحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة.

كما حدد مجمع المراجعين الداخليين (IIA) معايير الممارسة التي يتعين الالتزام بها من قبل أعضاء المجمع، بوجه عام، وهي خمسة معايير عامة رئيسية تتعلق بـ:

1- الإستقلال و الحياد ،

3- الكفاية المهنية ،

4- نطاق العمل،

5- أداء عمل المراجعة الداخلية ،

6- إدارة قسم المراجعة الداخلية .

و تمثل تلك المعايير فائدة هامة للإدارة باعتبارها تضمن كفاءة دور المراجعة الداخلية و قياس مدى فعاليتها. كما أن المراجعين الداخليين يمكنهم استخدام تلك المعايير كمرشد جيد عند المزاولة و الممارسة لتلك الوظيفة.

و يتم تدعيم كل معيار عام بمعايير محددة خاصة ، و يوضح الجدول البياني رقم (3-1) ملخص لتلك المعايير العامة الخاصة المرتبطة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية . حيث يتبين أن هناك أوجه تشابه بين المعايير العامة لمجمع المراجعين الداخليين و معايير المراجعة المتعارف عليها المقبولة عموماً (GAAP) و الصادرة من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث تتعلق معايير مجمع المراجعين الداخليين بالاستقلال و الكفاية المهنية Independence and professional Competency و هي تتشابه مع المعايير العامة للمراجعة المتعارف عليها (GAAP)، كما ترتبط معايير (IIA) الخاصة بأداء عمل المراجعة الداخلية بمعايير العمل الميداني و إعداد التقارير المناظرة الخاصة بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA).

أيضاً هناك أوجه تشابه في المعايير الخاصة المحددة الصادرة من التنظيمين، على سبيل المثال معايير العناية المهنية الواجبة Due professional Care و تخطيط عملية المراجعة و فحص و تقييم أدلة الإثبات Evidence و يصاحب كل معيار خاص بدوره إرشادات و أدلة و إجراءات مناسبة للوفاء بتلك المعايير .

كما تختص لجنة المعايير المهنية Professional Standards Committee (PSC) وهي أحد لجان مجمع المراجعين الداخليين (IIA) بإصدار إيضاحات معايير المراجعة الداخلية Statements On Internal Auditing Standards (SIAS) و هي تفسيرات و إيضاحات ملزمة بمعايير الممارسة .

و يوضح الجدول (4-2) الإطار الشامل لمعايير المراجع الداخلية .

الجدول رقم (4-2) الإطار الشامل لمعايير المراجعة الداخلية

اسم الوثيقة	سلطة الموافقة النهائية	التعريف
قائمة بمسؤوليات المراجعة الداخلية	مجلس إدارة مجمع المراجعين الداخليين	مناقشة دور و مسؤوليات المراجعة الداخلية
المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية	-	-
المعايير العامة	مجلس إدارة مجمع المراجعين الداخليين	تنص على خمسة معايير عامة للمراجعين الداخليين.
المعايير الخاصة المحددة	لجنة المعايير المهنية (PSC)	تنص على 25 معيار خاص و التي يجب أن يتم اتباعها للالتزام بالمعايير العامة.
ايضاحات عن معايير المراجعة (SIAS)	لجنة المعايير المهنية (PSC)	توفر تفسيرات ملزمة للمعايير العامة ، و المعايير الخاصة و الارشادات التي يتم تضمينها في المعايير . و تستخدم تلك الايضاحات بشكل اضافي لاضافة أو تغيير الارشادات القائمة.
توجيهات المزاولة	لجنة المعايير المهنية (PSC)	تدرس مشاكل تنشأ من تطبيق نشرات معايير المجمع. و تلك النشرات لا تعتبر رسمية لمجمع المراجعين الداخليين.

المبحث الثاني: أنواع معايير المراجعة: المعايير تمثل أنماط يجب أن يحتذى بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعّمها، "والمراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير، والمراجع شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيداً من فترة إلى أخرى نتيجة لتعقد عالم الأعمال اليوم وتعقد المحاسبات والمشاكل المالية منها و القانونية والضريبية على وجه الخصوص، وعليه، ينبغي على المراجع مراعاة المعايير، أثناء قيامه بمهمته، حتى لا يكون مقصراً وما يتبع ذلك من عواقب"⁽¹⁾، وستحدث هنا عن المعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات:-

الفرع الأول: المعايير العامة و المحددة للمراجعة الداخلية: تتمثل المعايير العامة و المحددة للمراجعة الداخلية فيما يلي:

110 الموقع التنظيمي Organizational status: يجب أن يكون الموقع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً بالشكل الذي يسمح بالوفاء بمسؤوليات أداء عملية المراجعة.

120 الموضوعية Objectivity: يجب أن يكون المراجعون الداخليون موضوعيون عند أداء عمليات المراجعة الداخلية

200 الكفاية المهنية Professional proficiency: يجب أداء عمليات المراجعة الداخلية بكفاية و عناية مهنية واجبة

قسم المراجعة الداخلية The Internal Auditing Department

210 تعيين أفراد العمل Staffing: يجب أن يوفر قسم المراجعة الداخلية ضمانات بأن الكفاية الفنية و الخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين ملائمة لعمليات المراجعة التي يتم أدائها .

220 المعرفة و المهارات و التدريب Knowledge, Skills and Discipline

(1) بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظري إلى التطبيقي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2005، ص 36-37

يجب أن يمتلك قسم المراجعة الداخلية أو يجب أن يحصل على المعرفة و المهارات و التدريب الملائم المطلوب لتنفيذ مسؤولياتهم عن أداء عملية المراجعة.

230 الاشراف Supervision: يجب أن يوفر قسم المراجعة الداخلية ضمانات بأن عمليات المراجعة الداخلية يتم الاشراف عليها على وجه صحيح.

The Internal Auditor المراجع الداخلي

240 الالتزام بمعايير السلوك Compliance With Standards: يجب أن يلتزم المراجعون الداخليون بمعايير السلوك المهنية

250 المعرفة و المهارات و التدريب: يجب أن يمتلك المراجعون الداخليون المعرفة و المهارة و التدريب الضروري لأداء عملية المراجعة الداخلية.

260 العلاقات الانسانية و الاتصالات Human Relations and Communications: يجب أن يتميز المراجعون الداخليون بالمهارة في التعامل مع الأفراد و بإمكانية الاتصال بشكل فعال.

270 التعليم المستمر Continuing Education: يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم التعليمية من خلال برامج التعليم المستمر.

280 العناية المهنية الواجبة Due Professional Care: يجب أن يمارس المراجعون الداخليون العناية المهنية الواجبة في أداء عمليات المراجعة الداخلية.

ويستخلص مما تم ذكره أن المعايير العامة تهتم بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفائها عند أداء هذه المهمة⁽¹⁾، وعليه فقد تبني مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة وهي:

1- معيار التأهيل العملي والعلمي: يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرًا كافيًا من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين. لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة و ملائمة فإن المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المراجع تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والمراجعة، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المراجع في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مراجعاً ماهراً وبارعاً قبل أن يكون محاسباً ماهراً وبارعاً. وفي مجال المراجعة المالية يخضع المراجع لمتطلبات معينة للدخول إلى ممارسة المهنة. "فالمراجع المالي يجب أن يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من التنظيمات المهنية المختصة"⁽²⁾. "ومما لا شك فيه أن كافة إجراءات المراجعة تتطلب قدرًا من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع، فإنه لن يكون كافيًا وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعليم الرسمي المنهجي يجب أن يدعمه خبره كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة المراجعة، ومن ثم فإن المراجعين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدرًا من التدريب كافيًا ومناسبًا للمستوى الذي يعملون عنده، بحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب إنما تعتمد على "فرض التزامات المهنة"، فضلاً عن مسؤولية المراجع تجاه المجتمع والعميل. ومعنى ذلك أنه إذا لم يتوفر لدى المراجع الخبرة العلمية والفنية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل المراجعة فإنه يجب عليه الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح أو إحالة المهمة إلى مراجع أكثر خبرة ودراية أو يرفض المهمة.

(1) حامد منصور والطحان، محمد والحموى محمد، المراجعة الداخلية، جامعة القاهرة/مصر 1994، ص32.

(2) السقا السيد احمد، مرجع سابق، ص235

2- معيار الحياد و الاستقلالية :يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة.

وهذا المعيار يتطلب من المراجع التمسك باستقلاله وحياده، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة.

"ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز⁽¹⁾" عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعياً أو اقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عميله.

ولهذا فإن استقلال المراجع يكون من الأهمية بمكان كمفهوم من المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية المراجعة، كما أنه ينتج من فرضين من فروض المراجعة هما:

أ- لا يوجد بالضرورة تعارض في المصالح بين المراجع والعميل.

ب- إن المراجع يمارس مهمته كمراجع فقط، وعليه فإن الفرض الأول إنما يعني أنه لكون هناك احتمال بوجود تعارض في المصالح بين الإدارة والقوائم المالية المعدة بشكل صادق وعادل والتي تمثل موضع اهتمام المراجع، فإنه من الضروري أن يتوافر للشخص الذي يفحص هذه القوائم ويراجعها هذا القدر من الاستقلال والحيادية، وبحيث لا يكون له علاقة بالإدارة أو الوحدة الاقتصادية موضع المراجعة يمكن أن تسبب له مكاسب من تلك القوائم المالية المعدة بشكل غير عادل وصادق. أما الفرض الثاني فإنه يعني أنه عند تأدية المراجع للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (خدمات الاستشارات الإدارية والخدمات الضريبية ... الخ) فإنها يجب أن تأخذ دوراً ثانوياً في الأهمية بالنسبة لمسؤولية المراجعة، فالمراجع يجب أن يكون ذلك الشخص - في سلوكه ومظهره- الذي يمارس مسؤولية المراجعة وكذلك يجب أن يمارس مسؤوليات وأحكام مستقلة من خلال الخطوات التالية:

- كتابة برنامج المراجعة.
- جمع أدلة إثبات المراجعة.
- كتابة تقرير المراجعة.

"واستقلال المراجعين يجب أن يكون استقلالاً في الحقيقة والمظهر أي أنه يجب أن يكون مستقلاً شكلاً وموضوعاً، والاستقلال في الحقيقة في الأمانة الفكرية أو العقلية، " يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يراجعها⁽²⁾"، والمراجع هو الشخص الوحيد الذي يتوافر له هذه الاستقلال الفكري أو الذهني أي أن يبدو للآخرين مستقلاً كذلك، ولهذا فإنه يجب أن يكون متحرراً من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته أو ملاك المؤسسة ، فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من أن المراجع قد يكون غير متحيز ذهنياً وفكرياً في علاقته بالعميل، إلا أن الطرف الثالث قد يعتقد عكس هذا إذا ما كان المراجع يملك بعض الأسهم بشركة العميل، ومن هنا فإن الاستقلال يكون من الأهمية بمكان للاحتفاظ بثقة الجمهور في مهنة المراجعة، ولهذا فقد تضمنه دليل الممارسة المهنية الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، فضلاً عن نشرة معايير رقابة جودة الأداء ، نظام رقابة جودة الأداء لشركات ومكاتب المراجعة القانونية، والتي تمثل المرشد لمساعدة شركات ومكاتب المراجعة في المحافظة على هذا الاستقلال في المظهر.

(1) توماس وليام وهنكي امرسون، مرجع سابق، ص55.

(2) الدهراوي، كمال الدين مصطفى و السرايا ، محمد السيد، المحاسبة والمراجعة. الدار الجامعية/مصر 2006. ص175.

ويستخلص من ذلك حسب مفهوم مجمع المراجعين الداخليين أن الاستقلال و الحياد **Independence** يعتبر مفهوما مختلفا مقارنة بمفهوم الاستقلال و الحياد الصادر من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽¹⁾، حيث يعتبر المراجعون الداخليون عاملون لدى الشركات التي يقومون بمراجعتها، و كما تم الإشارة إليه في المعيار 100 بأن المراجعين الداخليين يجب أن يكونوا حياديين أو مستقلين عن الأنشطة التي يقومون بمراجعتها. و يتم تحقيق الحياد من خلال الموقع التنظيمي بالإضافة إلى الموضوعية . و يتم تعزيز الحياد و تعظيمه - على سبيل المثال - عندما يكون مدير المراجعة الداخلية :

- مسؤولا عن الافراد في التنظيم و يكون له السلطة الكافية التي تتيح له تغطية شاملة لعملية المراجعة و الدراسة الكاملة بالإضافة إلى اتخاذ التصرف الفعال و تقديم التوصيات و المقترحات نتيجة المراجعة.

- أن يكون له اتصال مباشر بمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.

و تتطلب الموضوعية أن يكون للمراجعين الداخليين اتجاه عقلي حيادي عند أداء عمليات المراجعة الداخلية. و يتم إضعاف الموضوعية عندما يفترض المراجعين الداخليين مسؤوليات عملهم أو عندما يتخذون قرارات الادارة.

3- معيار بذل العناية المهنية (أو الكفاية المهنية): يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه لمهمة الفحص وإعداد التقرير.

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسة عملية الفحص والمراجعة، ويتعلق مفهوم العناية المهنية الواجبة - والذي يعتمد على فرض التزامات المهنة قبل الطرف الثالث - بماذا يجب أن يعمل المراجع وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير المراجعة. هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف أن المراجع - وكأي إنسان آخر - معرض للخطأ في التقدير والحكم، وهذه الأنواع من الأخطاء تحدث في كل المهن، فالمراجع يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعاً ليس معصوماً من الخطأ، فهو مسئول أمام العميل وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

كما يرتبط مفهوم معيار الكفاية المهنية بالحاجة للمزاولة المهنة لتحقيق قدر معين من الكفاية و الصلاحية و العناية الواجبة عند أداء عمليات المراجعة الداخلية - و يتم تحديد معايير خاصة لقسم المراجعة الداخلية و للمراجع الداخلي، و تعترف بأن كل من قسم المراجعة و المراجع الداخلي الفردي يجب أن يمتلكوا المعرفة و المهارات و التدريب على ضبط النفس في تنفيذ مسؤوليات أداء عملية المراجعة الداخلية . تتضمن المعايير المرتبطة بالمراجع الداخلي في الالتزام بمعايير السلوك، مهارات العلاقات الانسانية و الاتصال، والتعليم المهني المستمر.

⁽¹⁾ لاشك أن تعبير حياد المراجع الداخلي له معنى مختلف عن حياد المراجع الخارجي، حيث يجب أن يكون المراجع الخارجي مستقلا و حياديا في عيون الافراد خارج التنظيم و الذين يعتمدون على وظيفة المراجعة المرتبطة بأداء الرأي. بينما يجب أن يكون المراجع الداخلي حياديا مستقلا في عيون الافراد داخل التنظيم و الذين يعتمدون على عمله (و هم الادارة و مجلس الادارة)

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني: إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف إذاً للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات. وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما إذا قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات.

"ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المراجع أن لا يكون كفاء ومستقل فقط بل يجب أن تحقق أعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصدقية الحسابات."

وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير، وهي:

1- الإشراف والتخطيط المناسب:

يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف، فضلاً عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين. ولذا يعتمد معيار الإشراف والتخطيط المناسب على مفهوم العناية المهنية الواجبة، فالغرض بذل عناية مهنية معقولة ومناسبة في أداء مهمة المراجعة فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول مهمة المراجعة والتعاقد عليها في وقت ملائم، فضلاً عن التخطيط المناسب والكافي لإجراءات المراجعة الفعلية، والتعيين والإشراف المناسب على مساعدي المراجع أثناء القيام بمهمة المراجعة وفيما يتعلق بقبول المهمة فإنه من المفضل أن يتم تعيين المراجع في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، ذلك لأن عناصر هامة من العمل الميداني يجب أدائها قبل تاريخ إعداد الميزانية (خلال السنة المالية للعميل)، وبالشكل الذي يمكن المراجع من أن يكون أكثر كفاءة، فالتخطيط يجب أن يشمل إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماماً أكثر خلال عمل المراجعة النهائية، الذي يتم في أو بعد آخر السنة المالية، كما أن الدراسة والتقييم المبدي للرقابة الداخلية يمثل أمراً هاماً ومفيداً، فهذه الإجراءات تمكن من تحديد مناطق الضعف في نظام الرقابة الداخلية، والتي ستتطلب مزيداً من الاختبارات وتوسيع نطاق الفحص للأرصدة الناتجة عن النظام في هذه الحالة.

وبالطبع فإن تخطيط مهمة المراجعة سيتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلاً عن نطاق الفحص، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا.

لذلك فإن إرشادات معايير تخطيط عملية المراجعة بالإضافة إلى توصيل نتائجها تتمثل في الآتي :

410 تخطيط عملية المراجعة : يجب أن يخطط المراجعين الداخليين لكل عملية مراجعة حيث يجب أن يتم توثيق عملية

التخطيط بحيث تتضمن :

- 1- تحديد أهداف عملية المراجعة و نطاق العمل**
- 2- الحصول على معلومات عامة بخصوص الأنشطة محل المراجعة**
- 3- تحديد الموارد الضرورية لأداء عملية المراجعة**
- 4- الاتصال مع كافة الذين يحتاجون أن يعلمون عن عملية المراجعة**
- 5- أداء دراسة أو مسح ملائم تضمن أن يكون هناك تالف مع الأنشطة و نظم الرقابة محل المراجعة بغرض تحديد المجالات التي يتعين تركيز عملية المراجعة عليها أو توجيه انتباه لجان المراجعة إليها و تقديم المقترحات بشأنها.**
- 6- كتابة برنامج المراجعة**

7- تحديد كيف و متى و إلى من يتم إبلاغ نتائج المراجعة.

8- الحصول على موافقة على خطة عمل المراجعة.

2- تقييم نظام الرقابة الداخلية: يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستتقيد بها إجراءات المراجعة.

كما يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للتعامل ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول العمل ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة ثانية وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة. "حيث أظهرت الدراسات التحليلية بأن الحالات المتعلقة بالخصائر كان يمكن تجنبها لو توفرت أنظمة رقابة فعالة⁽¹⁾" غير أن أهم هذه المراحل هي تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في العمل، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية.

وهذا يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فلكون معظم أرصدة القوائم المالية – لعملاء المراجعة الكبار – تكون نتيجة لآلاف العمليات المالية، فإنه يكون من غير الممكن أو غير الاقتصادي مراجعة كافة هذه العمليات المالية 100%، ومن ثم فإن المراجع يجب أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية، وبالطبع فإن استخدام أسلوب العينات الإحصائية يجعل هناك دائماً مخاطرة أو احتمال عدم اكتشاف التحريف والتغير في القوائم المالية من قبل المراجع.

"إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل لدى المؤسسة يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المراجع وهي أيضاً المرتكز الذي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً ومتناسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدله وقرائن الإثبات وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة حجم العينة المختارة⁽²⁾".

وحيث أن هناك نوعين من الأخطاء تواجه المراجع والذين يعتمدون على رأيه بشكل مناسب، ويتمثل الأول في الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تحدث أثناء وخلال العملية المحاسبية التي تنتج عنها القوائم المالية، أما الخطر الثاني فإنه يتمثل في أية أخطاء جوهرية لا يمكن اكتشافها من خلال فحص المراجع، وبالطبع فإن المراجع يمكنه الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في تخفيض النوع الأول من الخطرين الموضحين أعلاه، وذلك لأنه يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين جودة نظام الرقابة الداخلية وحجم الخطأ الجوهرية الذي يمكن أن ينتج عن النظام. وقد حددت نشرة معايير المراجعة رقم (1) الخطأ الجوهرية بأنه⁽³⁾:

الحالة التي يعتقد معها المراجع بأن :

– الإجراءات المحددة

– أودرجة الالتزام بها لم تخفض الخطر إلى أدنى مستوى نسبي بأن الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالقوائم المالية موضوع المراجعة ستكتشف بواسطة العاملين في الوقت المناسب وأثناء تأديتهم للعمل العادي المحدد لهم.

ويرتبط معايير نطاق العمل رقم 300 Scope of Work Standards بتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة في المنظمة و جودة أداء تنفيذ المستويات الإدارية طبقاً للمعايير المقررة :

تعترف تلك المعايير بأن عمل المراجعين الداخليين يمكن أن يمتد وراء اهتمامات المراجعة المالية للرقابة الداخلية (إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية و سلامتها و حماية الأصول) . و يتعلق المعيار 310 إمكانية الاعتماد على المعلومات Reliability and Integrity of Information: يجب أن يفحص المراجعون الداخليون إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية و التشغيلية و مدى سلامتها و شمولها ، و الوسائل المستخدمة لتحديد و قياس و تبويب و التقرير عن تلك المعلومات. ويتعلق المعيار

(1) الرمي زاهر، تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر ، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية/الأردن 2004، ص 82.

(2) توماس وليام، مرجع سابق ، ص 57

(3) AICPA (American Institute of Certified Public Accountants)

رقم 320. بمراجعات الالتزام بالسياسات و الخطط و الاجراءات و القوانين و اللوائح: يجب على المراجعين الداخليين فحص النظم المقررة لضمان الالتزام بتلك السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين و اللوائح التمييز أن يكون لها تأثير جوهري على العمليات و التقارير ، و يجب أن يحدد دوما ما إذا كان التنظيم يلتزم بذلك أم لا.

330 حماية الأصول Safeguarding of Assets: يجب على المراجعين الداخليين فحص وسائل حماية الأصول، و التحقق من وجود تلك الأصول حينما يكون ذلك ملائماً. ويرتبط المعيار 340 بعمليات المراجعة التشغيلية، والاستخدام الاقتصادي و الكفاءة للموارد Economical and Efficient Use of Resources

يجب على المراجعين الداخليين تقييم اقتصاديات و كفاءة و توظيف و استخدام الموارد بالتنظيم. كما يرتبط المعيار رقم 350 بعمليات المراجعة التشغيلية، كما توفر معايير نطاق العمل إرشادات عند أداء كل نوع من أنواع المراجعة.

3- كفاية وصلاحيّة أدلة (قرائن) الإثبات :

ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك، وذلك كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والمراجعة.

فلقد تعددت التعاريف التي تناولت الأدلة أو القرائن، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه "الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه. فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والتزعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، ومن هذه التعاريف أن القرينة "تمثل جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدي. وكذلك فالقرينة اصطلاح يدل على نسبة، فهو يبلور علاقة بين عنصرين، الأول يراد برهنته، والثاني يستخدم لبرهنة العنصر الأول.

ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية⁽¹⁾. وهذا المعيار يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساساً معقولاً لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويمثل مفهوم دليل الإثبات مجرد الأساس لعملية المراجع كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، كما أن المراجع يستخدم نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم وتأكيد أرصدة القوائم المالية. ويعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق، "فما لم تكن البيانات المالية قابلة للتحقق والمراجعة فإن عملية المراجعة لا يكون لوجودها معنى أو سبب.

ومن ثم فإن فرض أن المراجع يحاول أن يفحص أو يختبر يجب أن يدعمها "بكفاية أدلة الإثبات⁽²⁾".

هذا وتأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، والعمليات الحسابية والمعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، والمستندات، وقرارات مجلس الإدارة، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة، وعلى ضوء ما تقدم فإن الاقتناع بأدلة الإثبات إنما يعتمد على كميتها فضلاً عن نوعيتها وجودتها، فالأدلة أولاً يجب أن تكون كافية. ويقصد بالكفاية هنا أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المراجع، ولأن أساليب العينات تستخدم غالباً لتحديد حجم الأدلة، فإن العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المراجع، لكننا يجب أن نلاحظ أن مفهوم التحقق والتأكيد المعقول إنما ينص على أن تكاليف المراجعة يجب أن لا تتجاوز المنافع المتوقعة منها ومن جهة أخرى فإن كون حجم العينة أصغر من أن يكفي لتدعيم

(1) عبد الله خالد أمين، مرجع سابق، ص 226.

(2) الصبان محمد سمير و سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/ مصر 2005، ص 166.

وتأكيد رأي المراجع له أيضاً مخاطره المتمثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر، مما يحمله تكاليف تقاضي محتملة نتيجة إهمال كان في غنى عنه.

ولأدلة الإثبات خاصية النوعية أو الصلاحية، بمعنى أن دليل الإثبات يجب أن يكون ذو جودة وصلاحية ملائمة، وحتى يتوافر للدليل الإثبات هذه الخاصية فإنه يجب أن يكون مناسب وفعال، وفعالية الدليل إنما تعتمد على موضوعيته فضلاً عن خلوه من التحيز الشخصي وقابليته للقياس الكمي، وهكذا فإن اتصاف الدليل بكل هذه الخصائص إنما يوفر للمراجع كثيراً مما يحتاجه لإجراء أحكامه وتقديراته فيما يتعلق بعدالة وصدق المعلومات المالية. ولهذا فإن كمية صغيرة من الأدلة ذات الجودة والصلاحية العالية تكون أكثر إقناعاً من كمية أكبر من الأدلة تكون ذات حدث في الماضي سوف يحدث في المستقبل، ما لم يتضح لنا العكس، وهذا معناه أن المراجع يمكنه أن يستفيد من خبرته مع المؤسسة أثناء مراجعته لها، وهذا الفرض يعتمد إلى حد كبير على ما يعرف باسم استمرارية الوحدة، ولهذا فإن المراجع سيستخدم خبرته مع المؤسسة في تقييم إفصاحها عن مخصصات الحسابات المشكوك فيها والمخزون المتقادم وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول، فضلاً عن هذا فلو كان نظام الرقابة الداخلية في الأعوام السابقة خالياً من نقاط الضعف، كما أنه لا يوجد ما يدل على أن هذا النظام أو الأفراد قد تغيروا في الفترة الحالية، فيصح للمراجع أن يفترض سلامة وجوده نظام الرقابة تحت الفحص، لكن هذا التوقع أو الافتراض قد يتغير - بطبيعة الحال - إذا ما بدأ اختباراته خلال الفترة الحالية.

وتعترف معايير أداء عمل المراجعة رقم 400 Performance of Audit Work بأن كل جزء من أجزاء عملية المراجعة ضروري ولا غنى عنه (التخطيط و فحص و تقييم أدلة الإثبات بالإضافة إلى توصيل النتائج). و يتم الاعتماد هنا على تحديد أهداف الأداء و ليس إرشادات محددة،

410 تخطيط عملية المراجعة Planning the Audit حيث يجب أن يخطط المراجعون الداخليون كل عملية مراجعة. و يجب أن يتضمن عمل المراجع تخطيط عملية المراجعة ، و فحص و تقييم المعلومات ، و توصيل النتائج و المتابعة. ويرتبط المعيار رقم 420 بفحص و تقييم المعلومات Examining And Evaluation Information ، حيث يجب على المراجعين الداخليين أن يقوموا بجمع و تحليل و تفسير و توثيق المعلومات لتأييد نتائج عملية المراجعة. كما يرتبط المعيار رقم

430 بتوصيل النتائج Communication Results ، حيث يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بالتقرير عن نتائج عملية مراجعتهم.

بينما يعتبر المعيار رقم 440 المتابعة Following Up - بعنوان المتابعة - معيار فريد للمراجعة الداخلية حيث يستلزم هذا المعيار أن يكون المراجع الداخلي مرتبطاً بتقييم التصرف المقرر عنه في نتائج المراجعة بالإضافة إلى أي مقترحات تم تضمينها بالتقرير.

، حيث يجب على المراجعين الداخليين أن يقوموا بالمتابعة لضمان أن الإجراءات الملائمة قد تم اتخاذه في ضوء نتائج عملية المراجعة المعد عنها التقرير.

أما بالنسبة لإدارة قسم المراجعة الداخلية وهو المعيار رقم 500 Management of the Internal Auditing Department، فتوفر تلك المعايير توجيهات لمدير قسم المراجعة الداخلية . و يتراوح مدى تلك التوجيهات من الالمام ببيان عن الغرض إلى السلطة و المسؤولية المرتبطة بقسم المراجعة الداخلية لأغراض تحديد و الحفاظ على برنامج للرقابة على الجودة الخاصة بالقسم . تتضمن تلك المعايير تحديد و تعيين و ترقية أعضاء فريق قسم المراجعة الداخلية بالإضافة إلى التنسيق بين عمليات المراجعة الداخلية و عمل المراجع الخارجي . حيث يجب أن يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بإدارة هذا القسم بشكل صحيح و ملائم. ويرتبط كل من المعايير التالية بأمر معين.

510 الهدف و السلطة و المسؤولية Purpose , Authority And Responsibility يجب أن يكون لدى مدير المراجعة الداخلية قائمة بالهدف و السلطة و المسؤولية المرتبطة بقسم المراجعة الداخلية.

520 التخطيط: حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يحدد الخطط المرتبطة بتنفيذ مسؤوليات قسم المراجعة الداخلية.

530 السياسات و الاجراءات: حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يوفر سياسات و إجراءات مكتوبة لتكون مرشداً لأعضاء فريق عمل المراجعة الداخلية.

540 إدارة و تنمية الأفراد Personnel Management and Development حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يحدد برنامج لاختبار و تنمية الموارد البشرية لقسم المراجعة الداخلية.

550 المراجعون الخارجيون External Auditors حيث يجب على مدير المراجعة الداخلية التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية و الخارجية.

560 ضمان الجودة Quality Assurance: يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يقوم بتحديد و الحفاظ على برنامج لضمان الجودة لتقييم أعمال قسم المراجعة الداخلية.

الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير أو توصيل النتائج رقم 430

تمت الإشارة سابقاً إلى أن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة⁽¹⁾.

وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي:

1. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
2. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.
3. تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.
4. يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

وتعتمد هذه المعايير على فرض أن "العرض الصادق والعاقل للقوائم المالية إنما يعني ضمناً استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها"، كما يتجسد في مفهوم "العرض الصادق والعاقل" مفاهيم أخرى "كالإفصاح المناسب، التزامات المراجعة"، ويعني الإفصاح المناسب صدق وأمانة القوائم المالية في تصوير حقيقة الموارد المالية للمؤسسة.

وأما التزامات المراجعة فتعني أمانة وإخلاص أو (العناية المهنية الواجبة) في تحمل مسؤولية الحكم على الإفصاح المناسب للبيانات المالية. وتحدد الإشارة " إلى أن التقرير النهائي للفحص الدليل المتجمع والنتائج المتوصل إليها، كما يزود الإدارة بالعمل المنجز ويستخدم أساساً للقرارات⁽²⁾"، كما أن إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب أول معايير إعداد التقرير ضرورة تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي تمثل معيار يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتطلب ضرورة تبيان

(1) شحروري محمود، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 1999، ص 26.

(2) احمد أمين السيد، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر. 2005، ص 556.

تقرير المراجعة ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومنسق، وهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترة المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية، وعندما تتأثر هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري فإنه يتطلب تعديل ملاءم في تقرير المراجعة.

والإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحق بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ، فإن هذا معناه أن المراجع قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة عرض القوائم المالية.

وأخيراً فإن معيار التعبير عن الرأي يعد أكثر المعايير تعقيداً وأصعبها ملاءماً وهو يتضمن ثلاث عبارات هامة هي كما يلي:

- تقرير مراجعة غير متحفظ.

- تقرير مراجعة بتحفظ.

- تقرير مراجعة يمتنع فيه المراجع عن إبداء الرأي.

وعند إعداد تقرير الامتناع عن إبداء الرأي يجب أن يوضح المراجع أسباب امتناعه، ومن ضمن أسباب الامتناع عن إبداء الرأي:

أ- تحديد وتقييد النطاق بشكل يؤثر جوهرياً على مدى فحص المراجع،

ب- عدم التأكد الذي يمكن أن يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة واحدة،

ج- عدم الاستقلال من العميل، وفي كل هذه الحالات يجب على المراجع أن يوضح سبب امتناعه عن إبداء الرأي مع الأخذ

بالاعتبار أن الأسباب (أ) و(ب) فإن فقرة الإيضاح ستوضح أسباب الامتناع عن إبداء الرأي. أما بالنسبة للمرحلة الثالثة (ج)

فإن المراجع سيوضح أسباب إمتناعه عن إبداء الرأي في تقرير من فقرة واحدة.

خلاصة الفصل الرابع:

يعد المراجعون الداخليون تقريراً عن نتائج عملية مراجعتهم، مع مراعاة إصدار تقرير مكتوب موقع عليه بعد أن يتم إتمام عملية المراجعة و الفحص، وقد يتم إعداد تقارير دورية Interim Reports مرحلية حيث قد يتم تقديمها بطريقة مكتوبة أو شفوية و توفيرها بشكل رسمي أو غير رسمي، كما يجب أن يناقش المراجع الداخلي الاستنتاجات و المقترحات مع مستويات الإدارة الملائمة قبل إصدار التقارير النهائية، وأن تكون التقارير موضوعية ، و واضحة ، و دقيقة ، و موجزة، و بناءة ، و معدة في توقيت زمني مناسب .بالإضافة لتوضيح غرض و نطاق و نتائج عملية المراجعة ، كما يجب أن تتضمن التقارير التعبير عن رأي المراجع إبداء رأيه عندما يكون ذلك ملائماً ، كما تتضمن التقارير توصيات و مقترحات بخصوص أوجه التحسينات الممكنة و الاداء المقنع الصحيح و الاجراء التصحيحي الملائم.

كما قد يتم تضمين وجهات نظر الوحدات محل المراجعة بخصوص استنتاجات المراجعة و مقترحاتها في تقرير المراجعة مع قيام مدير المراجعة الداخلية بفحص و اعتماد تقرير المراجعة النهائي قبل إصداره، كما يجب أن يقرر إلى من سيتم توزيع هذا التقرير.

أسئلة للمراجعة

على الرغم من أن أهداف المراجعة الداخلية تختلف عن أهداف المراجعة الخارجية إلا أن طرق الوصول الى هذه الأهداف غالبا ما تكون متشابهة، و قد يؤثر على عمل المراجعة الداخلية في مدى و توقيت اجراءات المراجعة الخارجية.

المطلوب ان توضح :

1. كيفية تقييم المراجعة الداخلية بواسطة المراجع الخارجي و أهم المعايير التي يجب استخدامها في الحكم على فاعلية المراجعة الداخلية.
2. كيفية التعاون بين المراجع الخارجي و الداخلي، و مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي مع إعطاء بعض الأمثلة التوضيحية.

الفصل الخامس

المراجعة الداخلية

و دورها في الرقابة الداخلية

و المراجعة المالية و التشغيلية

الأهداف التعليمية للفصل

- 1- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتصميمها لمعرفة صدق و عدالة الكشف المالية .
- 2- التعرف على أداء المراجعات الداخلية التشغيلية لتحقيق أغراض مختلفة .
- 3- معرفة العلاقة بين المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين المستقلين عن المؤسسة.
- 4- فهم كافي هيكل الرقابة الداخلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة

الفصل الخامس: المراجعة الداخلية و دورها في الرقابة الداخلية و المراجعة المالية و التشغيلية

تمهيد:

حماية موجودات المؤسسات أو الشركات، و الاحتفاظ بسجلاتها المحاسبية أصبح من أولويات مسيرتها، كما يتعين عليهم أيضا تأسيس القرارات الهامة لتخصيص الموارد بناء على معلومات المحاسبة الإدارية الداخلية، و لا شك فإن كبر حجم و تعقيد أعمال الكثير من المؤسسات والشركات يجعل من المستحيل على مدراءها أن يقوموا بالإشراف على أعمالها شخصيا ، ومن ثم فهم يعتمدون بشكل كبير على نظم الرقابة الداخلية التي يتم تضمينها داخل النظم المحاسبية أو النظم الإدارية المرتبطة بذلك ، وعلى هذا الاساس تعتبر المراجعة الداخلية امتداد للرقابة الداخلية.

و طبقا للمعايير الصادرة عن طريق مجمع المراجعين الداخليين (IIA)، فإن نظم الرقابة الداخلية تهدف إلى:

- ضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات و مدى سلامتها،
- الالتزام بالسياسات و الإجراءات و القوانين و اللوائح .
- الاستخدام الاقتصادي و الكفاء للموارد .
- تحقيق الأهداف العامة و الخاصة المقررة.

فالتأكيد على كل من تلك الأهداف يمكن أن يتباين من شركة إلى أخرى، فبعض الشركات تركز مزيد من العناية نحو ضمان أن الإدارة توفر معلومات موثوق فيها كما أن لديها نظم تمكن من منع الغش و السرقة، بينما قد تركز شركات أخرى بشكل أكبر نسبيا على الإجراءات المرتبطة بالإشراف و الرقابة على كفاءة الشركة في استخدام مواردها.

بوجه عام يؤدي تباعد الادارة العليا عن الأعمال الروتينية إلى وجود مشاكل وكالة و هي مماثلة لتلك الموجودة في أدبيات العلاقة بين المديرين و المساهمين. فقد يكون للأفراد العاملين بالشركة حافز لإنتاج سجلات أو تقارير مضللة من أجل أخفاء الغش، و ضمان الحصول على علاوة أو مكافآت مرتفعة، و قد تفشل نظم الرقابة الداخلية و النظم المحاسبية في منع سوء الاستخدام بسبب وجود إشراف و متابعة ضعيفة . و يمكن أن تنشأ نواحي الضعف الرقابية بسبب وجود تغيرات في الإجراءات لم يتم إجازتها و الموافقة عليها.

و حيث أن المديرين لا يمكنهم الإشراف على النظام بأنفسهم، من ثم فإنهم يلجأون إلى تعيين قسم أو إدارة مراجعة داخلية لتنفيذ تلك الوظيفة بالنيابة عنهم . و لذلك يتم وصف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة الرقابة الإدارية و التي تهتم بشكل رئيسي بقياس و تقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى.

و قد يتبادر إلى الذهن إلى أن قسم المراجعة الداخلية غير مسؤولا عن تصميم و تشغيل أو الإشراف على النظم الرقابية الأخرى، إلا أنه يتوقع أن تقوم المراجعة الداخلية بفحص تلك النظم لضمان أن النظم الرقابية الداخلية فعالة و أنها يتم تشغيلها بشكل صحيح، و لا شك فإن الأهمية المرتبطة بفحص المعلومات المحاسبية تعتمد بشكل كبير على الهيكل الإداري السليم للتنظيم.

المبحث الأول: المراجعة الداخلية و المراجعة المالية

يتم استخدام المراجعين الداخليين عن طريق المؤسسة أو الشركة لأداء كل من المراجعة المالية و التشغيلية ، و قد تزايد دور المراجعين الداخليين بشكل كبير في العقدين الأخيرين بصفة رئيسية بسبب الحجم و التعقيد المتزايد لكثير من المؤسسات والشركات.

في ظل المراجعة المالية يعتبر المراجعون الداخليون مسؤولون عن تقييم ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية قد تم تصميمها و تشغيلها بفعالية، و ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها بصدق و عدالة. حيث أن المراجعين الداخليين يخصصون كافة وقتهم في شركة واحدة لذا فإن معرفتهم بأعمال الشركة و أنظمتها الداخلية يعتبر أكثر مقارنة بمعرفة المراجعين الخارجيين.

لم تحدد إرشادات المراجعة أداء عمليات المراجعة الداخلية للشركات بشكل جيد كما هو الحال عند أداء عمليات المراجعة الخارجية ، و يرجع ذلك السبب نقص المستخدمين الخارجيين الذين لا يعرفون ما هي الإجراءات التي يؤديها المراجعون الداخليون اعتمادا على نتائج عملية المراجعة. و قد تكون لإدارة الشركات المختلفة توقعات متباينة بشكل واسع لنوع و نطاق المراجعة المالية التي يتعين أدائها عن طريق المراجعين الداخليين فأوراق عمل إحدى الشركات قد يقرر ان المراجعين الداخليين القائمين على تقييم نظم الرقابة الداخلية و القوائم المالية لكل قسم يجب تدويرهم سنويا، بينما إدارة بعض الشركات تري أن التدوير يكون كل ثلاث سنوات يعتبر كافيا.

المبحث الثاني : المراجعة الداخلية و دورها في المراجعة التشغيلية

يتم أداء المراجعات الداخلية التشغيلية بهدف تحقيق واحد أو أكثر من ستة أغراض مختلفة على النحو التالي :

الفرع الأول : تقييم نظم الرقابة الداخلية : تقوم مؤسسات الأعمال بتطبيق نظم الرقابة الداخلية لضمان الالتزام بأغراض و أهداف الإدارة ، وقد تأخذ نظم الرقابة شكل سياسات و برامج أو إجراءات، كقيام الشركة بتكوين برنامج لتسجيل و متابعة تلف المخزون في مواقع الإنتاج كإجراء رقابة على التشغيل لتحقيق الهدف التنظيمي لتخفيض التكاليف بالشركة على الرغم من أن نظم الرقابة الداخلية الفردية سوف تتباين إلا أن جميعها تحتفظ بإطار عمل متعارف عليه على النحو التالي⁽¹⁾ :

- الهدف كتخفيض تكاليف تلف المخزون

- أساليب تحديد الالتزام بالهدف كطلب المواد الخام طبقا لسياسة الطلب عند الحاجة لتدنية مستويات المخزون ، و لذلك يتم الرقابة على تكاليف التلف.

- التصرف عند عدم الالتزام إذا زادت تكاليف التلف يتم دراسة :

- إعادة تقييم المتغيرات في نموذج طلب الكمية

- طرق بديلة للاحتفاظ بالمخزون

عندما يتم تقييم نظم الرقابة فإن هدف المراجع الداخلي يتمثل في تحديد ما إذا كانت أنشطة الرقابة كافية ، و ذلك يعني أن تلك النظم الرقابية تعتبر مقنعة في ضوء الأهداف التي من أجلها تم تصميمها. يعتبر تقييم تلك النظم الرقابية أحد أنشطة المراجعة التشغيلية الجوهرية حيث أن المراجعة الداخلية ذاتها تعتبر أحد إجراءات الرقابة التنظيمية المصممة لقياس و تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية الأخرى.

الفرع الثاني: الالتزام : لا تعتبر نظم الرقابة الداخلية ذات مغزى إلا إذا تم الالتزام بتطبيقها طبقا لما هو مخطط، و لذلك فإن الهدف من المراجعة التشغيلية يتمثل في تحديد ما إذا كانت سياسات و برامج و إجراءات الرقابة المقررة تعمل بشكل مقنع . ومع ذلك فإن تركيز عمليات فحص الالتزام لا يتمثل بالضرورة في التعامل مع النتائج المحتملة لعدم الالتزام كتلف المخزون الزائد عن اللازم، و لكن يتمثل في منع الحالات الإضافية لعدم الالتزام.

الفرع الثالث: حماية الأصول : تتمثل عمليات المراجعة التنظيمية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات فحص الالتزام في تلك العمليات المصممة لتحديد ما إذا كانت الأصول قد تم الحاسبة عنها بشكل صحيح و تم حمايتها بشكل ملائم من الخسائر، و قد يتم إجراء

(1) سعودي بلقاسم، مرجع سابق. ص 10.

عمليات فحص حماية الأصول سواء لكل من الأصول السائلة كالنقدية أو الأوراق المالية قصيرة الأجل أو بالنسبة للأصول غير السائلة كالمخزون والآلات والمعدات ، و على الرغم من أن تركيز كل منها يختلف بسبب أن الأصول السائلة تكون قابلة للتعرض للغش بشكل كبير، إلا أنه في الحالتين فإن المراجع الداخلي يهتم بصفة رئيسية باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية و المالية أو التشغيلية التي تم تصميمها للمحاسبة عن الأصول و حمايتها.

الفرع الرابع: التحقق : إذا لم تكن البيانات المستخدمة عن طريق الإدارة دقيقة و ذات مصداقية فإن القرارات التي تتخذها الإدارة من المحتمل أن تسفر عن قرارات غير رشيدة، و لذلك يمكن أن يتم تصميم المراجعات التشغيلية للتحقق من دقة و مصداقية البيانات المستخدمة في التقارير الداخلية المعدة للإدارة. وكما هو الحال بالنسبة لعمليات فحص الالتزام فإن تركيز عميات التحقق لن تكون بالضرورة استجابة لنتائج البيانات غير الدقيقة او غير القابلة للاعتماد عليها و إنما هي بالأحرى تتأسس على تعزيز الدقة و إمكانية الاعتماد.

الفرع الخامس: تقييم الأداء: يعتبر تقييم أداء العاملين عملية صعبة. يمكن مقارنة بعملية الالتزام بالرقابة المحاسبية أو المالية ، و كنتيجة لذلك فإن تفسيرات و تقييمات أداء العاملين يمكن أن تكون عملية شاقة و مجعدة تماما، فأداء العاملين غالبا ما يتأثر بالعديد من المتغيرات بخلاف المكافآت الاقتصادية ذات الصلة فالرضا و القبول الوظيفي للعاملين ، كما أن تفسير أثر تلك المتغيرات على تحفيز العاملين للاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل كافي يمكن أن يكون صعبا ، ومن ثم فإن تقييم أداء العاملين يعتبر صعبا. و بغض النظر عن الرقابة التنظيمية على الفعالية التشغيلية فإن المراجعين الداخليين كثيرا ما يطلب منهم تقييم أداء العاملين. و مع ذلك فإن عمليات فحص أداء العاملين يمكن أن يمثل أحد أنشطة المراجعة التشغيلية الأقل اتساقا مع حدود الخبرة المهنية للمراجع الداخلي.

الفرع السادس: التوصيات بالتحسينات

يجب أن يتم تصميم كل من أنشطة المراجعة التشغيلية للمراجع الداخلي لإبداء مقترحات للتحسينات ، و عندما يكون هناك ظرف يجب التقرير عنه نتيجة لاكتشاف خطأ أو غش أو تصرف غير قانوني فإن آثاره يجب أن يتم تصحيحها و يتعين تقديم توصيات لتحسين عملية المحاسبة عنها. و على الرغم من أن ذلك ليس نشاط مراجعة في حد ذاته، إلا أن التوصية بالتحسينات كنتيجة لأحد أنشطة المراجعة التشغيلية مثل محصلة نهائية للدور المهني للمراجع الداخلي، فليس كافيا أن يقوم المراجع الداخلي بالانتقاد، و إنما يجب أن يكون منشأ لتطوير مقترحات للتحسينات.

على الرغم من أن المراجعات التشغيلية الفعلية قد تتباين اعتمادا على الظروف المحيطة ، فإن معظمها تتضمن خصائص رئيسية عديدة ، حيث أن كل منها يرتبط بالطريقة العلمية للاستفسار كما هو موضح في الجدول رقم (5-1)

الجدول رقم (5-1) الطريقة العلمية المرتبطة بالاستفسار و المراجعات التشغيلية

الطريقة العلمية	وظيفة المراجعة التشغيلية
1- ملاحظة المشاكل و الاعتراف بها	1- طلب من قبل الإدارة للقيام بأداء عملية مراجعة تشغيلية ، و الارتباط بنشاط تشغيلي يتعين أن يتم فحصه.
2- تكوين حالة عملية افتراضية	2- يتمثل الافتراض العملي في إجراء الرقابة المحاسبية أو المالية أو التشغيلية بشكل صحيح وملائم لهدف الاجراء الرقابي.
3- تجميع أدلة إثبات ملائمة ومقنعة و قابلة للتحقق لاختبار الفرض	3- اختيار إجراءات مراجعة تشغيلية ملائمة و جمع أدلة إثبات كافية مقنعة و صالحة.
4- تقييم أدلة الإثبات المتاحة	4- تقييم أدلة الإثبات بغرض تحديد ما إذا كان الفرض قد تم تدعيمه أو لا أو غير شاملا.

المصدر: اعداد المؤلف

و قد تطلب الإدارة أداء عمليات مراجعة تشغيلية لأحد أو أكثر للأغراض السابق مناقشتها. و مع ذلك فقد تطلب الإدارة على وجه التحديد أن يتم تطبيق عمليات الفحص على :

- تسهيلات الحاسب الالكتروني بالتنظيم
- تطبيقات الإدارة المالية
- أنشطة رقابة الجودة
- نشاط البحوث و التطوير
- المسؤولية الاجتماعية
- حسابات القوائم المالية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعين الخارجيين

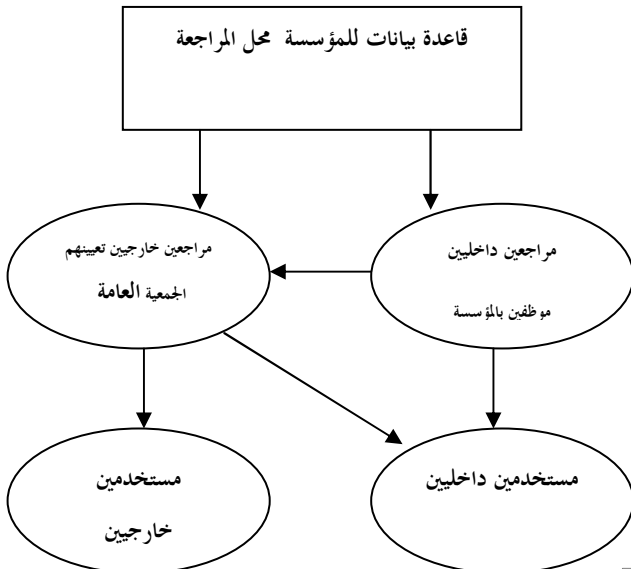
عادة ما تكون هناك علاقة وثيقة بين المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين المستقلين عن الشركة ، و تجدر الإشارة إلى أن عمل المراجعين الداخليين قد يكون متمم و ليس بديل لعمل المراجعين الخارجيين عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية، و كما تم ذكره فإن أحد مسؤوليات مدير المراجعة الداخلية تتمثل في التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين مع عمل المراجع الخارجيين . و من الشائع في التطبيق العلمي أن يقوم المراجع الخارجيين بفحص برنامج العمل المخطط لقسم المراجعة الداخلية لتدنية تكرار الجهود. و على الرغم من أنه غالبا ما يكون هناك علاقة عمل وثيقة ، إلا انه هناك عديد من الاختلافات الهامة بين المراجعين الداخليين و الخارجيين.

الفرع الأول: أوجه التشابه و الاختلاف بين المراجعين الداخليين و الخارجيين

هناك أوجه تشابه و اختلاف فيما بين المراجعين الداخليين (الذين يعملون بصفة رئيسية داخل مؤسسات الأعمال و الوحدات الاقتصادية و الحكومية) و المراجعين الخارجيين و الذين يعملون بشكل حر داخل مكاتب المحاسبة و المراجعة القانونية يمكن إبرازها على النحو التالي :

1- أوجه التشابه : توجد علاقة عمل وثيقة بين المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين أو بين المراجعة الداخلية و الخارجية الحياضية ، و يوضح الشكل الايضاحي رقم (5-1) طبيعة ذلك التشابه :

العلاقة بين المراجعين الداخليين و الخارجيين



المصدر : إعداد المؤلف

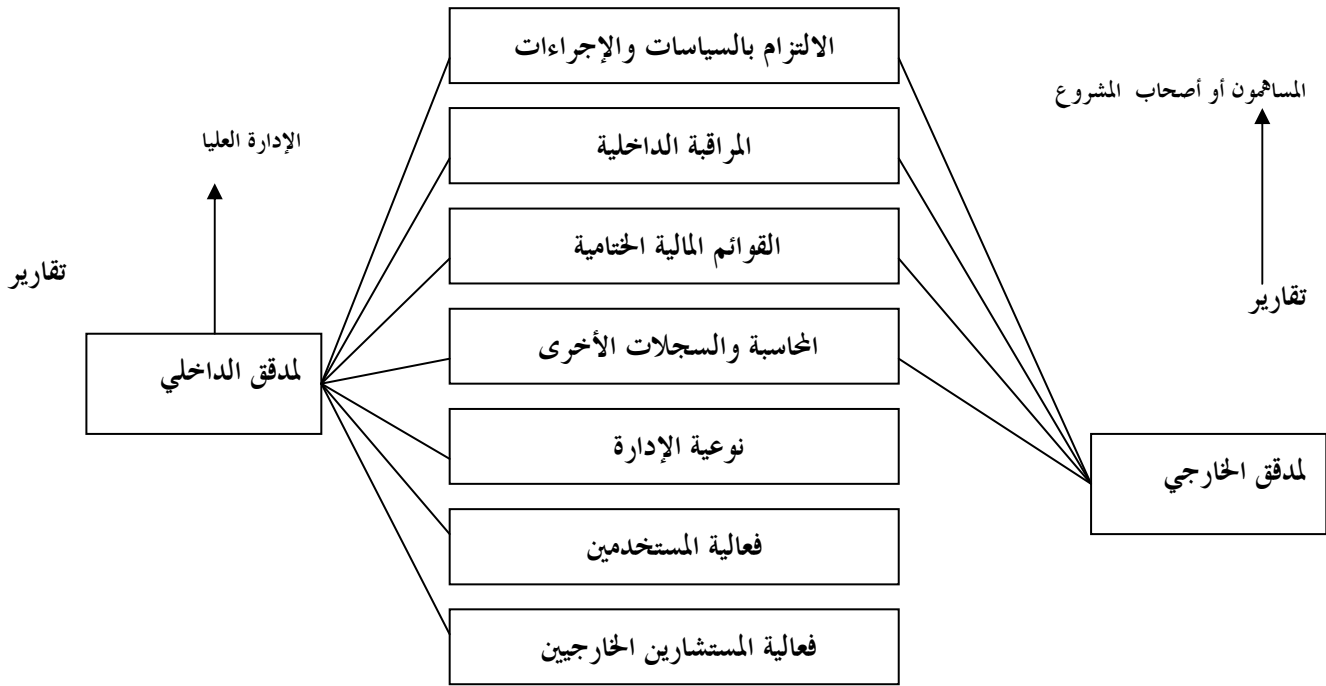
من الشكل السابق يتضح أوجه التشابه بين المراجعين الداخليين و الخارجيين على النحو التالي :

- 1- يستخدم كل من المراجعين الداخليين و الخارجيين نفس قاعدة البيانات و المعلومات بحوزة الشركة محل المراجعة.
- 2- يعتمد المستخدمون الداخليون على كل من عمل المراجعين الداخليين و الخارجيين ، بالإضافة لذلك فإن المستخدمين الخارجيين يعتمدون على عمل المراجعين الخارجيين الحياديين.
- 3- يجب أن يكون كل من المراجعين الداخليين و الخارجيين مؤهلين كمراجعين، كما يتعين أن يتصف كل منهما بالموضوعية عند أداء العمل و التقرير عن نتائجه. و على الرغم من تأهيل المراجعين الداخليين ، إلا أن المراجعين الخارجيين يحصلون على لقب خبير أو محافظ حسابات بترخيص لمزاولة المهنة عكس المراجعين الداخليين.
- و يترتب على ذلك تخفيض أتعاب المراجعين الخارجيين ، حيث تكون وظيفة المراجعة الداخلية فعالة، و عادة ما تكون تلك الوظيفة كذلك عندما تتميز بالحياد و الاستقلال عن وحدات التشغيل محل التقييم و التأهيل المناسب، و في تلك الاحوال يقوم المراجعون الخارجيون بأداء اختبارات مراجعة ملائمة تتميز بالفعالية و الكفاءة.
- 4- يعتمد المراجعون الخارجيون بشكل هام على عمل المراجعين الداخليين عندما تتميز وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسة ذات الفعالية و الكفاءة ، و ذلك من خلال اعتمادهم على استخدام نموذج مخاطر المراجعة ، حيث يخفض المراجعون مخاطر الرقابة جوهرية و أيضا يخفضون من اختبارات التحقق الأساسية . و لذلك يمكن أن يكون لوظيفة المراجعة الداخلية أثر جوهري على طبيعة و توقيت و نطاق اجراءات المراجعة الحياضية المطبقة عن طريق المراجع الخارجي عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية ، و يوفر ايضا معايير المراجعة رقم (65) الصادر عن الجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان مراعاة المراجع لوظيفة المراجعة الداخلية عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية ارشادا عن دراسة عمل المراجعين الداخليين و عن استخدام المراجعين الداخليين لتوفير مساعدة مباشرة للمراجعين الخارجيين.
- يسمح ذلك الايضاح للمراجع الخارجي أن يستخدم عمل المراجع الداخلي كمساعدة مباشرة عند أداء عملية المراجعة المالية ، و ذلك يعني أن المراجع الخارجي مسموح له بأن يتعامل مع المراجع الداخلي بشكل يماثل إلى حد كبير لأعضاء فريق المراجعة الخاص به، و يتميز الحافز الخاص بالإدارة في الحصول على أتعاب مراجعة خارجية منخفضة نسبيا، بينما يكون الحافز الخاص بالمراجع الخارجي في الحفاظ على عميل المراجعة و أداء عملية المراجعة بفعالية و كفاءة.
- و قد يواجه ذلك المدخل بمقاومة من المراجع الخارجي و الذي قد لا يعرض أي حماس لتخفيض أتعاب المراجعة ، إلا أنه قد يضطر للتوافق مع رغبات الإدارة حيث لن تكون هنا أية أسباب يمكن أن يضعها المراجع لعدم الاعتماد على العمل المؤدي عن طريق قسم المراجعة الداخلية و لا سيما إذا كانت تتميز بالموضوعية و الاستقلالية و الصلاحية و الملائمة.
- يجب أن يتبع كل من المراجعين الداخليين و الخارجيين منهجية مماثلة في أداء عمليات المراجعة بحيث تتضمن التخطيط و أداء اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية و اختبارات التحقق الأساسية. و بالمثل فإن كل منهما يجب ان يستخدم نموذج مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية عند تقرير نطاق اختباراتهم و عند تقييم النتائج (رغما عن أن قرارهم بشأن الأهمية النسبية و المخاطر قد تختلف نتيجة لأن المستخدمين الخارجيين قد يكون لديهم متطلبات مختلفة ما يكون لدى الإدارة.

ويستخلص مما سبق أن كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يسعى إلى⁽¹⁾:

- 1- كل منهما يسعى إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.
- 2- يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية والتي تساعد على إعداد القوائم المالية الصحيحة ويمكن الاعتماد عليها.
- 3- احتمالية التعاون فيما بينهما، المراجع الخارجي قد يعتمد على أعمال وتقارير المراجع الداخلي، وذلك على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي⁽¹⁾. والشكل رقم (5-2) يوضح المجالات المشتركة فيما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

الشكل (5-2) المجالات المشتركة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي



المصدر: العمرات ، احمد صالح، المراجعة الداخلية الإطار النظري واحتوى السلوكي، ص39.

2- أوجه الاختلاف

- أ- على الرغم من أن المراجعين الداخليين و الخارجيين يستخدمون نفس طرق و أساليب المراجعة بصفة عامة، إلا أن لديهم
- ب- أهداف مختلفة عند أداء عمليات المراجعة ، حيث من ناحية تمثل أهداف المراجعة الداخلية بصفة عامة في مساعدة الإدارة و مجلس المديرين في فحص و تقييم أنشطتهم حيث تغطي نطاق عملية المراجعة الداخلية مختلف أنشطة المؤسسة ، بينما يتمثل هدف المراجعة الخارجية الحيادية بوجه عام في التعبير عن رأي عن عدالة و صدق عرض القوائم المالية للشركة محل المراجعة ، حيث يغطي نطاق عملية المراجعة الخارجية القوائم المالية بشكل رئيسي.

(1) سعودي بلقاسم، مرجع سابق ، ص12.

(1) الصحن عبد الفتاح و الصبان ،محمد سمير وحسن، شريفة علي. مرجع سابق. ص41.

ت- يستوفي كل من المراجعين الداخليين و الخارجيين أهداف احتياجات مجموعات مستخدمين مختلفين. من ناحية لن يتم الوفاء باحتياجات المستخدمين الخارجيين (بصفة خاصة الطرف الثالث) عن طريق المراجعات الداخلية و التشغيلية، و من ناحية أخرى فإن احتياجات المستخدمين الداخليين (الذين يمثلون في مجلس الادارة) لن يتم الوفاء بها كلية عن طريق مراجعات القوائم المالية التي يتم أدائها عن طريق المراجعين الخارجيين.

و من هنا يمكن القول بأن الاختلاف الرئيسي بين عمل المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحديد الطرف المسؤول أمامه كل من المراجع الداخلي و الخارجي، حيث يعتبر المراجع الخارجي الحيادي مسئولاً أمام مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على المراجع لإضفاء المصدقية على القوائم المالية، أما المراجع الداخلي فهو مسئولاً أمام إدارة الشركة.

الفرع الثاني: حصول المراجع الخارجي على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية

في ظل المعيار الثاني من معايير العمل الميداني يحصل المراجع الحيادي على فهم كافي بنظم الرقابة الداخلية للمؤسسة لتخطيط عملية المراجعة، و حيث أن المراجعين الداخليين مسئولين عن متابعة أداء نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة فإن المراجع يجب أن يحصل على فهم كافي بوظيفة المراجعة الداخلية بتحديد أنشطة المراجعة الداخلية التي تعتبر ملائمة لعملية المراجعة. بعد الحصول على ذلك الفهم يجب على المراجع الخارجي الحيادي أن يقوم بعمل استفسارات من الإدارة بشأن الأمور التالية المرتبطة بإدارة المراجعة الداخلية:

- الموقع التنظيمي داخل المؤسسة.
 - الالتزام بالمعايير المهنية
 - تخطيط عملية المراجعة متضمناً طبيعة و توقيت و نطاق عمل المراجعة.
 - سهولة الوصول إلى السجلات و ما إذا كان هناك قيود على نطاق أنشطتها المفروضة عن طريق الإدارة.
 - الاستفسارات المباشرة إلى الإدارة أو مجلس المديرين.
- يجب أن توجه استفسارات المراجع فقط نحو أنشطة المراجعة الداخلية الملائمة لعملية مراجعة القوائم المالية، فدور المراجع الداخلي في المراجعات التشغيلية بخصوص توقيت عملية اتخاذ القرار للإدارة لن تكون ملائمة للمراجع الخارجي الحيادي، و لكن سيكون دور المراجع الداخلي في تطبيق نظم الرقابة الداخلية لحماية الأصول ملائمة حتماً.

الفرع الثالث: تقييم صلاحية و موضوعية المراجعين الداخليين

أن مجموعة ايضاحات معايير المراجعة تنص على تحقيق أهداف الرقابة للتنظيم تعتمد على صلاحية و استقامة العاملين و استقلالهم عن الوظائف المخصصة لهم و فهمهم للإجراءات المقررة. و بالاتساق مع تلك الصيغة يتطلب ايضاح معايير المراجعة رقم (65) أن يقوم المراجعين الحياديين بفحص صلاحية و موضوعية المراجعين الداخليين قبل أن يتم الاعتماد على عملهم . و يمكن أن يتم فحص:

1- الصلاحية : عن طريق دراسة ما يلي:

- المستوى التعليمي للمراجع الداخلي و خبراته المهنية و تأهيله المهني و تعليمه المستمر
- سياسات و برامج و إجراءات المراجعة.
- الممارسات الخاصة بتخصيص المراجعين الداخليين.
- الإشراف و الفحص على عمل المراجع الداخلي.
- جودة توثيق أوراق العمل و التقارير و التوصيات.

2- الموضوعية : بدورها يمكن أن يتم فحصها عن طريق دراسة المستوى التنظيمي الذي يقوم المراجعين الداخليين بالتقرير إليه

و السياسات المستخدمة للحفاظ على موضوعية المراجع الداخلي بخصوص المجالات أو الأقسام محل المراجعة.

كما أن الموضوعية و الموقع التنظيمي يرتبطان بشكل وثيق باستقلال المراجع الداخلي .

و لا يمكن دراسة المراجعين الداخليين بشكل مستقل عن المستويات التنظيمية عند أو فوق هؤلاء الذين يقدم إليهم التقرير.

لذلك فإن المراجعين الحياديين لا يمكن أن يعتمدوا على عمل المراجعة الداخلية المؤداة للمستويات التنظيمية عند أو فوق هؤلاء الذين يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقريره إليهم. و سيكون موضوعية و استقلال المراجع الداخلي محل شك فبافتراض وجود صلاحية و موضوعية للمراجع الداخلي فإن المراجع الخارجي الحيادي قد يطلب أن يقوم المراجع الداخلي بفحص الإضافات إلى الأصول الثابتة، و من ثم يمكن أن يسهم ذلك في تخفيض الوقت المطلوب عن طريق المراجع الحيادي لفحص حسابات الأصول الثابتة.

الفرع الرابع: أثر عمل المراجع الداخلي على عملية المراجعة

تعتبر فعالية وظيفة المراجعة الداخلية للتنظيم أحد المتغيرات الهامة من ضمن العناصر التي يتم دراستها عن طريق المراجع الخارجي الحيادي عند تخطيط و أداء عملية مراجعة القوائم المالية. أما المتغيرات الأخرى فقد يتم دراستها بشكل أكثر تفصيلاً عند أداء تلك المراجعة متضمنة الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة. يقوم المراجعون المستقلون بدراسة تلك المتغيرات الأخرى لتحديد أثرها على نطاق مراجعة القوائم المالية. و جدير بالأهمية فإن عمل المراجعة الحياضية يمكن أن يتم تخفيضه إذا ما كانت وظيفة المراجعة الداخلية للتنظيم فعالة. لذلك فإن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية للمؤسسة و نطاق عملية المراجعة الخارجية الحياضية يرتبطان ببعضهما بشكل عكسي، فكلما تزايدت فعالية المراجعة الداخلية كلما يمكن أن ينخفض نطاق عملية المراجعة الحياضية.

و في الممارسة العملية يعتمد المراجعون الحياضيون على المراجعين الداخليين عند دراسة القضايا الملائمة لمراجعة القوائم المالية⁽¹⁾ :

1- فهم الرقابة الداخلية

قد توفر الإجراءات المؤداة عن طريق المراجعين الداخليين معلومات ملائمة لتقييم المراجع الخارجي الحيادي لمخاطر الرقابة، حيث أن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية يتمثل في متابعة أنشطة الرقابة للمؤسسة، فبافتراض أن أنشطة الرقابة كانت صالحة و موضوعية يمكن أن يتم استخدام خرائط تدفق المراجع الداخلي للنظام المحاسبي للمؤسسة للحصول على معلومات بخصوص تصميم السياسات و الإجراءات المرتبطة، و من ثم يمكن تخفيض الوقت المطلوب عن طريق المراجع الخارجي الحيادي لتقييم مخاطر الرقابة.

2- تقييم المخاطر

يقوم المراجع الحيادي بتقدير المخاطر عند كل من مستوى القوائم المالية و عند مستوى رصيد الحساب، و قد تؤثر فعالية وظيفة المراجعة الداخلية للمؤسسة على كل منهما، على سبيل المثال عند مستوى القوائم المالية إذا ما تضمنت خطة المراجعة للمراجع الداخلي أعمال مراجعة ملائمة عند مواقع مختلفة و متعددة خلال البلد أو حول العالم، فإن المراجع الحيادي قد يقوم بتنسيق عمله مع المراجعين الداخليين و من ثم يمكن تخفيض عدد المواقع التي عندها قد يحتاج المراجع الحيادي أن يقوم بأداء إجراءات المراجعة . عند مستوى رصيد الحساب فإن نطاق وظيفة المراجعة الداخلية قد تتضمن اختبارات نظم الرقابة عن تأكيدات مختارة في القوائم المالية على سبيل المثال تأكيدات الشمول للمبيعات و حسابات المدينين، و نتيجة لذلك يمكن تخفيض نطاق اختبارات المراجع الحيادي.

3- اختبارات التحقق الأساسية

(1) الصحن عبد الفتاح و آخرون ، مرجع سابق ، ص42.

يؤدي كثير من أقسام المراجعة الداخلية أيضا اختبارات تحقق أساسية للتفاصيل و التي تعد الوسيلة للمراجع الحيادي لاكتشاف التحريفات الجوهرية في حسابات القوائم المالية، و نتيجة لذلك فإن بعض الإجراءات المؤداة عن طريق المراجعين الداخليين قد تزود المراجع الحيادي بدليل إثبات مباشر عن التحريفات الجوهرية. على سبيل المثال كجزء من وظيفة المراجعة الداخلية لتلك الأقسام قد يقوم المراجعون الداخليون بالمصادقة على حسابات المدينين و ملاحظة جرد المخزون المادي و هما يمثلان إجراءات يتم أدائها عادة عن طريق المراجع الحيادي ، و بافتراض أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر صالحة و موضوعية فإن اختبارات التحقق الأساسية المؤداة عن طريق المراجعين الداخليين قد توفر دليل إثبات هام للمراجع الحيادي عند الحد من مخاطر الاكتشاف لبعض تأكيدات القوائم المالية.

4- تقييم عمل المراجع الداخلي

على الرغم من أن المراجعين الحياديين غالبا ما يعتمدون على عمل المراجعين الداخليين عندما يتميز بالكفاءة و الموضوعية ، فإن المسؤولية على التقرير عن القوائم المالية تظل تقع على المراجع الحيادي وحده. بخلاف الامر مع آراء تقرير المراجعة التي تنأسس في جزء منها على تقرير مراجع خارجي حيادي آخر فإن مسؤولية المراجعة لا يمكن ان تتجزأ مع المراجع الداخلي، رغما عن أن المراجع الداخلي قد يوفر معلومات يعتمد عليها المراجع الحيادي في اتخاذ أحكامه بخصوص تقرير مخاطر الرقابة و المخاطر الحتمية. و عن الأهمية النسبية للتحريفات و عن كفاية اختبارات المراجعة المؤداة ، حيث ان تلك الاحكام تعتبر مسؤولية المراجع الحيادي بالكامل.

و على الرغم من قيام المراجع الخارجي بفحص صلاحية و موضوعية المراجع الداخلي إلا أنه لا يجب أن يقبل عمل المراجع الداخلي بشكل تلقائي، حيث يتعين أن يتم تقييم عمل المراجع الداخلي قبل أن يتم الاعتماد عليه بالكامل. كما يجب أن يتم فحص ادلة إثبات المراجعة الموثق للمراجع الداخلي على أساس اختباري لتزويد المراجع الحيادي بأساس للحكم عن كفاية و ملائمة كل من الآتي :

- نطاق عمل المراجعة الداخلية
- برامج المراجعة .
- توثيق أوراق العمل
- النتائج التي تم التوصل إليها.
- أي تقارير تم إعدادها.

بالإضافة لذلك يجب أن يقوم المراجع الحيادي بأداء اختبارات لبعض أعمال المراجع الداخلي، على سبيل المثال إذا ما قام المراجع الداخلي بفحص دليل إثبات لتدعيم 25 عملية إضافة على الأصول الثابتة فإن المراجع الحيادي قد يفحص دليل إثبات لتدعيم عدد قليل من نفس الإضافة و مقارنة نتائج فحصه مع تلك النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي.

المبحث الرابع: دراسة المراجع لوظيفة المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية

أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين إيضاح معيار المراجعة رقم (65) القسم رقم (322) في أبريل 1991 ليكون واجب التطبيق عند إجراء عمليات المراجعة للقوائم المالية للفترة المنتهية في 15 ديسمبر 1991، و تجدر الإشارة إلى أن إيضاحات معايير المراجعة تطبق على أربعة جوانب من عملية المراجعة هي⁽¹⁾:

- فهم هيكل الرقابة الداخلية ،

(1) عبد الوهاب النصر علي ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص 81.

- تقييم مخاطر الرقابة، .
 - طبيعة و توقيت و نطاق إجراءات التحقق الأساسية،
 - المساعدة المباشرة من المراجعين الداخليين.
- بوجه عام تتمثل المسؤوليات الأساسية للإدارة في حماية الأصول و الاحتفاظ بسجلات محاسبية يمكن الاعتماد عليها و تنفيذ العمليات بكفاءة ، و تساعد الإدارة الداخلية الإدارة على الاضطلاع بتلك المسؤوليات.
- و على الرغم من أن المراجع الخارجي يعتبر مسئولاً عن تقريره و عن تحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة، إلا أنه كثيراً ما يستفيد من أعمال المراجعة الداخلية في تقريره عن القوائم المالية.
- يهتم هذا الإيضاح بشكل أساسي بدراسة المراجع لوظيفة المراجعة الداخلية عند القيام بأداء عملية مراجعة القوائم المالية لمؤسسات الأعمال. و تحقيقاً لذلك الهدف يتم دراسة ذلك الإيضاح من خلال :

- أهداف إيضاح معيار المراجعة رقم (65)
 - المتطلبات الرئيسية لإيضاح معيار المراجعة رقم (65)
 - أساليب تطبيق إيضاح معيار المراجعة رقم (65)
 - الشرح التوضيحي لإيضاح معيار المراجعة رقم (65)
- استبدل إيضاح معيار المراجعة رقم (9) قسم رقم (322) الصادر بعنوان أثار وظيفة المراجعة الداخلية على نطاق عملية المراجعة الحيادية The Effect of an Internal Audit Function on the Independent Audit بإيضاح معيار المراجعة (65)، حيث توسع الإيضاح الجديد في مضمون إرشاد المراجعين الحياديين بخصوص استخدام عمل المراجعين الداخليين.
- لم يتطلب إيضاح معيار المراجعة رقم (65) أن يقوم المراجع الحيادي باستخدام عمل المراجعين الداخليين، مع ذلك فإن إيضاح معيار المراجعة رقم (55) قسم رقم (319) الصادر بعنوان دراسة هيكل الرقابة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية قد تطلب أن يقوم المراجع بالحصول على فهم كافٍ بهيكل الرقابة الداخلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة ، و تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية جزءاً من هيكل الرقابة الداخلية، حيث تعتبر جزءاً من البيئة الرقابية . يوفر إيضاح معيار المراجعة رقم (65) مصادر المعلومات والاستفسارات الملائمة للمراجع لكي يقوم بالحصول على الفهم المطلوب.

يمكن تلخيص النقاط الرئيسية لإيضاح معيار المراجعة رقم (65) على النحو التالي :

- إذا كان للشركة وظيفة مراجعة داخلية تعمل على مستوى رقابي على تطبيق إجراءات الرقابة فإن ذلك سيؤثر على تقييم المراجع الحيادي لمخاطر الرقابة، و نتيجة لذلك فقد يؤثر ذلك على نطاق إجراءات عملية المراجعة ، و لأغراض التأثير على نطاق إجراءات عملية المراجعة ، يجب على المراجع الحيادي أن يحدد ماهو عمل المراجع الداخلي الذي يعد ملائماً لإجراءات مراجعة القوائم المالية و ما إذا كان من الكفاءة استخدام ذلك العمل أم لا.
- يمكن استخدام المراجعين الداخليين لتوفير مساعدة مباشرة للمراجع الحيادي عن طريق إجراء اختبارات التحقق أو إجراء اختبارات بنظم الرقابة.

- يجب أن يقوم المراجع الحيادي في ظل الفرضين السابقين - بفحص صلاحية و موضوعية المراجعين الداخليين و تقييم عملهم.
- يتمثل القيد الوحيد على استخدام المراجعين الداخليين (في أي من الفرضين) بافتراض أن المراجع الحيادي مقتنع بصلاحية و موضوعية و أداء العمل - في أن أحكام عملية المراجعة التي يمكن أن تؤثر على تقرير المراجعة يجب أن يتم اتخاذها عن طريق المراجع الحيادي.

- قد يؤثر عمل المراجعين الداخليين على إجراءات المراجع الحيادي ، مع ذلك يجب ان يقوم المراجع الحيادي بأداء إجراءات مراجعة كافية تضمن الحصول على أدلة إثبات صالحة و كافية لتدعيم تقرير المراجع، عند اتخاذ الأحكام المرتبطة بنطاق أثر عمل المراجعين الداخليين على إجراءات المراجع الحيادي، يتعين على المراجع الحيادي دراسة الأمور التالية :

- الأهمية النسبية لحسابات القوائم المالية (سواءا كانت أرصدة الحسابات أو مجموعة العمليات)
- المخاطر - المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة - المرتبطة بالتحريف الجوهرى للتأكدات (ينظر القسم رقم (326) بعنوان أدلة اثبات المراجعة) الخاصة بحسابات القوائم المالية.

- درجة الذاتية المرتبطة بتقييم أدلة الاثبات التي تم تجميعها لتدعيم تأكيدات القوائم المالية.
و كلما تزايدت الأهمية النسبية لحسابات القوائم المالية، و كلما تزايدت مخاطر التحريف الجوهرى أو درجة الذاتية المرتبطة ، كلما ارتفعت حاجة المراجع لأداء اختبارات لتلك التأكيدات. و عند تخفيض تلك العوامل ، فإن حاجة المراجع الحيادي لأداء تلك الاختبارات سوف تنخفض.

و لذلك فإن إيضاح معيار المراجعة رقم (65) لم يتطلب ضرورة أن يستخدم المراجع الحيادي عمل المراجعين الداخليين، فهو يقوم بذلك على الرغم من ذلك لتخفيض تكاليف عملية المراجعة، و في الواقع فإن إيضاح معايير المراجعة رقم (65) قد أقر رسميا و صدق على استخدام المراجعين الداخليين إذا كان ممكنا و مسموحا به، إلا أن هذا الإيضاح لم يقدم تحديد دقيق للحد الأدنى أو الحد الأقصى للاستخدام.

و يجب الإشارة إلى نقطة هامة أخرى هي أن ذلك الإيضاح يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية و ليس بموظفي العميل الذين يجوزون لقب مراجع داخلي.

على سبيل المثال فإن الموظفين الذين يقومون بمطابقة حساب البنك أو يقومون بإعادة حساب قيم الفواتير قد يطلق عليهم مراجعين ، إلا أن المراجع الحيادي قد لا يرى على عملهم أي اختلاف مقارنة بمؤلاء العاملين الذين يؤدون تلك الإجراءات المقررة. يختص إيضاح معيار المراجعة رقم (65) بالمراجعين الداخليين الذين يعملون عند أعلى مستوى رقابي لضمان أن إجراءات الرقابة الروتينية تعمل بفاعلية.

الفرع الأول: المتطلبات الرئيسية لإيضاح معيار المراجعة رقم (65)⁽¹⁾

1- هيكل الرقابة الداخلية : عندما يحصل المراجع الحيادي على فهم هيكل الرقابة الداخلية ، فإنه يجب أن يحصل على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية بشكل كاف لتحديد أنشطة المراجعة الداخلية التي تعتبر ملائمة لتخطيط عملية المراجعة.

2- الاستفسارات : للحصول على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية ، فإن المراجع الحيادي يجب أن يقوم بعمل استفسارات عن المراجعين الداخليين من الإدارة و موظفي قسم المراجعة الداخلية الملائمين عن الأمور التالية :

- الحالة التنظيمية داخل الشركة

- خطة المراجعة متضمنة طبيعة و توقيت ونطاق عمل المراجعة .

- الاقتراب من السجلات و ما إذا كان هناك قيود على نطاق أنشطتهم .

- تطبيق المعايير المهنية.

و تجدر الإشارة إلى أن معايير المزاولة المهنية للمراجعة الداخلية قد تم تطويرها عن طريق مجمع المراجعين الداخليين ، و ديوان المحاسبة العامة.

(1) نعيم عوض، مرجع سابق.

3- الكفاية و الموضوعية :

إذا ما قرر المراجع الحيادي دراسة كيف يمكن أن يؤثر عمل المراجعين الداخليين على نطاق عملية المراجعة، فإنه يتعين عليه تقييم كفاية و موضوعية المراجعين الداخليين.

4- تقييم الكفاية و الصلاحية :

عندما يقوم المراجع الحيادي بتقييم صلاحية المراجعين الداخليين ، فإنه يجب أن يحصل على معلومات مستحدثة من السنوات السابقة بخصوص عديد من العوامل التالية :

- المستوى التعليمي و الخبرة المهنية للمراجعين الداخليين.
- التأهيل المهني و التعليم المستمر.
- سياسات و برامج و إجراءات عملية المراجعة.
- الممارسات المرتبطة بتخصيص المراجعين الداخليين.
- الإشراف على أنشطة المراجعين الداخليين وفحصها.
- جودة توثيق أوراق العمل و التقارير و التوصيات و المقترحات.
- تقييم أداء المراجعين الداخليين.

5- تقييم الموضوعية :

عندما يقوم المراجع الحيادي بتقييم موضوعية المراجعين الداخليين، فإنه يجب أن يحصل على معلومات مستحدثة عن السنوات السابقة بخصوص العوامل التالية :

- الموقع التنظيمي للشخص المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية
- السياسات الخاصة بالحفاظ على موضوعية المراجعين الداخليين بخصوص المجالات محل المراجعة.

6- الإجراءات :

عندما يتوقع أن يؤثر عمل المراجعين الداخليين على عملية المراجعة يجب أن يقوم المراجع الحيادي بدراسة ما يلي :

- نطاق هذا التأثير
- تنسيق العمل مع المراجعين الداخليين
- تقييم و اختبار فعالية عمل المراجعين الداخليين.

7- تقييم فعالية عمل المراجعين الداخليين :

يجب أن يقوم المراجع الحيادي بأداء إجراءات معينة لتقييم جودة و فعالية عمل المراجعين الداخليين الذي يؤثر جوهريا على طبيعة و توقيت و نطاق إجراءات المراجعين. و يجب أن يقوم المراجع عند تقييم الإجراءات بدراسة ما إذا كان المراجعين الداخليين يقومون بدراسة :

- نطاق العمل الذي يعتبر ملائما للوفاء بالأهداف
- أن تكون برامج المراجعة كافية
- أن يتم توثيق العمل المؤدي بشكل كافي في أوراق العمل متضمنا أدلة الإشراف و الفحص.
- الاستنتاجات و النتائج التي تعتبر ملائمة في ظل الظروف المحيطة.
- التقارير المتسقة مع نتائج العمل المؤدي.

8- اختبارات فعالية عمل المراجعين الداخليين :

يجب أن يقوم المراجع الحيادي بأداء إجراءات لاختبار بعض من عمل المراجعين الداخليين المرتبط بتأكيدات القوائم المالية الهامة و الجوهرية.

9- المساعدة المباشرة للمراجع الحيادي :

عندما يقدم المراجعين الداخليين مساعدة مباشرة للمراجع الحيادي ، فإن المراجع الحيادي يجب أن يقوم بالآتي :

- تقييم صلاحية و موضوعية المراجعين الداخليين.
- الإشراف و الفحص و التقييم للعمل المؤدي عن طريق المراجعين الداخليين.
- إبلاغ المراجعين الداخليين بمسؤولياتهم، و أهداف الإجراءات التي يقومون بأدائها أو الأمور التي تؤثر على نطاق إجراءات المراجعة.
- إبلاغ المراجعين الداخليين بأن كافة القضايا الجوهرية المرتبطة بالحاسبة و المراجعة المحددة أثناء عملية المراجعة يجب أن يتم وضعها تحت نظر المراجع الخارجي الحيادي و توجيه نظره تجاهها.

الفرع الثاني: أساليب تطبيق معيار المراجعة رقم (65)

1- أثر استخدام عمل المراجعين الداخليين على عملية المراجعة

استخدام عمل المراجعين الداخليين يؤثر على نطاق عملية المراجعة خاصة في النواحي التالية :

1-1- الحصول على فهم هيكل الرقابة الداخلية

يجب أن يتضمن فهم المراجع الحيادي هيكل الرقابة الداخلية المعرفة الخاصة بتقييم السياسات و الإجراءات و السجلات و ما إذا كان قد تم وضعها محل التشغيل أم لا ، (أنظر إيضاح معيار المراجعة رقم 55). و عند الحصول على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية يمكن للمراجع أن يقوم بفحص خرائط التدفق التي يتم إعدادها عن طريق المراجعين الداخليين للحصول على معلومات بشأن تصميم السياسات و الإجراءات.

للحصول على معلومات بشأن ما إذا كانت السياسات و الإجراءات قد تم وضعها محل التشغيل، يجب أن يقوم المراجع الحيادي بدراسة نتائج الإجراءات المؤداة عن طريق المراجعين الداخليين على السياسات و الإجراءات.

1-2- تقييم المخاطر

إذا ما قام المراجع الحيادي بالتخطيط لتقييم مخاطر الرقابة عند مستوى أقل من الحد الأقصى، فإن المراجع يجب أن يقوم باختبار الالتزام بنظم الرقابة الداخلية(أنظر إيضاح معيار المراجعة رقم 55) حيث يمكن أن توفر نتائج اختبارات المراجعين الداخليين للالتزام بنظم الرقابة الداخلية معلومات بشأن فعالية سياسات و إجراءات هيكل الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تغيير طبيعة و توقيت و نطاق الاختبارات التي يتطلب الأمر أن يقوم بأدائها في حالة عدم الفعالية.

1-3- إجراءات التحقق الأساسية

كجزء من عملية حصول المراجع الحيادي لفهم عن هيكل الرقابة الداخلية فإنه يتعين عليه الحصول على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية، فقد يقوم المراجع الحيادي بالآتي :

- الاطلاع على دليل الشركة
- فحص سياسات و توجهات الإدارة بخصوص وظيفة المراجعة الداخلية
- القيام باستفسارات من الإدارة و العاملين بالمراجعة الداخلية بخصوص وظيفة المراجعة الداخلية كما هو موضح بالمتطلبات الأساسية.

- فحص أوراق عمل المراجعين الداخليين.
- دراسة الخريطة التنظيمية للشركة أو الخريطة التنظيمية لقسم المراجعة الداخلية.

4-1- الاستفسارات

كما هو موضح بالمتطلبات الأساسية ، يجب أن يقوم المراجع الحيادي بإجراء استفسارات من المستوى الإداري الملائم و العاملين بقسم المراجعة الداخلية بخصوص عمل المراجعين الداخليين ، يجب أن تقوم تلك الاستفسارات بالإجابة على الاسئلة التالية :

- ماهي المسؤوليات الرئيسية للمراجعين الداخليين؟
- ما الذي يقوم بعمله المراجعين الداخليين عندما :

- يعتقدون بحدوث تحريفات؟
- يعتقدون بأن سياسات الشركة لم يتم تنفيذها على نحو سليم؟
- يعتقد بوجود جوانب ضعف في هيكل المراجعة الداخلية؟
- ماهي الأهمية التي ترغب الإدارة في الحصول عليها من وظيفة المراجعة الداخلية؟
- ما الذي تقوم الإدارة بعمله تجاه مقترحات و تقارير المراجعين الداخليين؟
- لتحديد الكيفية التي يعمل بها قسم المراجعة الداخلية، يتعين على المراجع الحيادي أن يبحث عن إجابات للأسئلة التالية :
- كيف يتم تحديد نطاق عمليات الفحص؟
- كيف يتم تحديد إجراءات عملية المراجعة؟
- كيف يتم إعداد التقارير؟
- ما الذي يقوم باستلام التقارير؟
- ماهي إجراءات المتابعة المطلوبة؟

- فحص أوراق العمل

تطلب ايضاح معيار المراجعة رقم (55) القسم رقم 319- أن يحصل المراجع الحيادي على فهم يهيكل الرقابة الداخلية، و أن يحدد ما إذا كانت السياسات و الاجراءات و السجلات الملائمة قد تم وضعها محل التشغيل، فحص أوراق العمل و الجداول و خرائط التدفق و قوائم الاستقصاء الخاصة بالمراجعين الداخليين سوف يساعد المراجع الحيادي على تحديد إذا ما كان يتم وضع السياسات و الإجراءات الملائمة موضع التنفيذ أم لا. أيضا فإنها تساعد المراجع الحيادي على الحصول على فهم بوظيفة المراجعة الداخلية.

5-1- الخرائط التنظيمية

- لتحديد موقع قسم المراجعة الداخلية في الخريطة التنظيمية للشركة ، يجب أن يحصل المراجع الحيادي على فهم بالخريطة التنظيمية لتلك الشركة، لذلك يجب أن يقوم المراجع الخارجي بتحديد الآتي :
- لن يقوم المراجعون الداخليون بتوجيه تقاريرهم؟
- لأي مدى يقترب المراجعون الداخليون من الإدارة العليا ، و لجنة المراجعة؟
- و لا شك أن الاقتراب الفوري للإدارة العليا أو لجنة المراجعة يشير إلى أن قسم المراجعة الداخلية يمكن أن يعمل بشكل مستقل.

لتحديد حجم قسم المراجعة الداخلية و مسؤوليات كل عضو ، يجب على المراجع الحيادي أن يحصل على الخرائط التنظيمية للقسم، و تشير مسؤوليات الأعضاء إلى ما إذا كان قسم المراجعة الداخلية يقوم بأداء وظيفة مراجعة داخلية أو وظيفة محاسبية.

1-6- تقييم الملائمة و الكفاءة

- الملائمة

عندما يقوم المراجع الحيادي بفحص أوراق عمل المراجعين الداخليين ، يمكن للمراجع تحديد ماهو عمل المراجعين الداخليين الملائمة لمراجعة القوائم المالية، و هناك إجراءات أخرى يمكن استخدامها عن طريق المراجع الخارجي لتحديد مدى ملائمة عمل المراجعين الداخليين هي :

1- اكتساب المعرفة من عمليات المراجعة في السنة السابقة.

2- فحص كيف يقوم المراجعون الداخليون بتخفيض و توزيع مواردهم على المجالات المالية أو التشغيلية.

3- الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية للحصول على معلومات تفصيلية بخصوص نطاق أنشطة المراجعة الداخلية.

- الكفاءة

تحديد ما إذا كان استخدام عمل المراجعين الداخليين يعتبر أمرا يتسم بالكفاءة ، يتطلب استخدام الحكم المهني للمراجع الخارجي الحيادي. يجب أن يقوم هذا المراجع بالإجابة على السؤال التالي:

هل استخدام عمل المراجعين الداخليين يقلل من الوقت المستغرق في أداء عملية المراجعة و يقلل من تكلفتها و يحسن من فعاليتها مقارنة بأداء عملية المراجعة بالكامل عن طريق المراجع الخارجي؟

- تقييم صلاحية (الكفاية الفنية) وموضوعية المراجعين الداخليين

عند تقييم الكفاية الفنية و موضوعية المراجعين الداخليين فإن المراجع الحيادي سوف يقوم بدراسة المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر التالية :

1- الخبرة السابقة مع وظيفة المراجعة الداخلية.

2- المناقشات مع موظفي الإدارة

3- نتائج فحص الجودة الخارجية الحديثة لأنشطة وظائف المراجعة الداخلية إذا ما تم إجراء ذلك عندما يتم تقييم كفاية وموضوعية المراجعين الداخليين ، فإن المراجع الخارجي الحيادي يجب أن يدرس استخدام الإرشادات التي أشار إليها في المعايير المهنية للمرجعة الداخلية، و هي تلك التي تم نشرها عن طريق مجمع لمراجعين الداخليين و ديوان المحاسبة العامة.

و فيما يلي مناقشة لاعتبارات الكفاية و الموضوعية :

3-1- الكفاية :رغم الإشارة إلى المعلومات التي ينبغي على المراجع الخارجي أن يحصل عليها بشأن كفاية المراجعين الداخليين في المتطلبات الرئيسية لايضاح معيار المراجعة رقم (65) . للحصول على تلك المعلومات يجب على المراجع الحيادي أن يطبق الاجراءات التالية :

أ- تحديد سياسات العاملين :و يهدف الحصول على فهم عام لكفاية موظفي قسم المراجعة الداخلية يتعين على المراجع

الحيادي حص السياسات المرتبطة بمؤلاء العاملين على النحو التالي :

- التعيين : تحديد متطلبات التأهيل العلمي اللازم للتوظيف كمراجع داخلي.

- التدريب : تحديد ما إذا كان هناك برنامج لتدريب العاملين الجدد بقسم المراجعة الداخلية.

- واجبات الوظيفة : تحديد ما إذا كان مستوى العمل المحدد يتأسس على كفاية فنية للمراجع الداخلي.

- الترقية : تحديد درجة الأفضلية التي تتأسس عليها ترقية العاملين بقسم المراجعة الداخلية.

- الإشراف : تحديد أن الإشراف على العاملين بقسم المراجعة الداخلية يتم بشكل ملائم .

- الفحص : تحديد أن فحص عمل أعضاء قسم المراجعة الداخلية يتم بشكل مناسب.

و لتحديد سياسات العاملين يتعين على المراجع الخارجي الحيادي أن يفحص مستندات الشركة و يقوم بإجراءات الاستفسارات من الإدارة العليا.

ب- فحص ملفات العاملين

لتحديد مدى الالتزام بسياسات التعيين و الترقية يجب على المراجع الحيادي بفحص أوراق العاملين، و يتمثل الغرض من ذلك الفحص في التيقن من أن هؤلاء العاملين الذين تم تعيينهم و ترقيتهم لديهم التأهيل العلمي و العمل المحدد طبقا لسياسات الشركة.

ج- تحديد سياسة الشركة الخاصة ببرامج التدريب

تتغير الممارسات و الإجراءات الخاصة بالحاسبة و المراجعة بشكل ثابت، لتحديد المهام و مواكبة العاملين بقسم المراجعة الداخلية لتلك التغيرات المعاصرة ، يجب أن يتيقن المراجع الحيادي من أن الشركة لديها برامج تدريب داخلية أو أن المراجعين الداخليين يحضرون برامج تدريب خارجية.

د- تدقيق و تمحيص أوراق العمل

للحصول على المعرفة العامة بجودة عمل المراجعين الداخليين ، يتعين على المراجع الحيادي تدقيق أوراق العمل و فحصها ، عن طريق التمحيص في تلك الأوراق ، يمكن للمراجع الحيادي أيضا أن يحصل على بعض المعرفة بحوزة التخطيط و الاشراف.

هـ- دراسة كفاية فحص أوراق العمل عن طريق المشرفين

لتحديد أن عمل المراجعة الداخلية قد تم فحصه، يتعين على المراجع الحيادي القيام بفحص سياسات اقسام و تدقيق أوراق العمل، يهتم المراجع الحيادي بدراسة جودة الفحص، لذلك فإنه يجب أن يتيقن من الذين يقومون بعملية الفحص، أيضا يجب أن يقوم بالإطلاع على مذكرة فحص عملية المراجعة و يتأكد من أن التصرف في تلك البنود قد تم مناقشته في تلك المذكرات.

3-2- الموضوعية: ينبغي على المراجع الحيادي أن يحصل على معلومات مستحدثة حتى آخر وقت من لسنوات الماضية بخصوص الموقع التنظيمي للمراجع الداخلي المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية و السياسات المرتبطة بالحفاظ على موضوعية المراجعين الداخليين ، لذلك يجب أن تتضمن المعلومات الخاصة بالموقع التنظيمي للمراجع الداخلي المسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية ما يلي:

- ما إذا كان المراجع الداخلي يقوم بإعداد و تقديم التقارير إلى مسئول أو موقع تنظيمي كاف بشكل يضمن تغطية واسعة أو الدراسة الكافية لعملية المراجعة، و اتخاذ اللازم بخصوص نتائج و مقترحات المراجعين الداخليين.

- ما إذا كان المراجع الداخلي له الحق في الاقتراب المباشر و إعداد التقارير بشكل دوري منتظم إلى مجلس الإدارة و لجان المراجعة.

- ما إذا كان مجلس الإدارة و لجنة المراجعة تشرف على قرار التوظيف المرتبطة بالمراجعين لداخليين.

يجب أن تتضمن السياسات الخاصة بالحفاظ على موضوعية المراجعين الداخليين بشأن المجالات محل المراجعة ما يلي :

- السياسات التي تحظر على المراجعين الداخليين القيام بمراجعة مناطق يعمل بها الاقارب في وظائف هامة أو حساسة لعملية المراجعة.

- السياسات التي تحظر على المراجعين الداخليين القيام بمراجعة مناطق تم تعيينهم حديثا فيها أو تم جدولتها لتكون مسئولة عن اتمام المسؤوليات في وظيفة المراجعة الداخلية.

و يجب على المراجع الحيادي أن يحدد نطاق عملية الفحص للمراجعين الداخليين ، و يجب أن يضمن أن ذلك النطاق لم يتم تقييده و أنه قد تم تحديده بشكل منفرد عن طريق قسم المراجعة الداخلية

4- مدى أثر عمل المراجعين الداخليين

تم تحديد العوامل المؤثرة على مدى أثر عمل المراجعين الداخليين على نطاق عملية المراجعة سابقا على النحو التالي :

- الاهمية النسبية ،

- المخاطر ،

- ذاتية التأكيد .

قد يقرر المراجع الحيادي استخدام عمل المراجعين الداخليين في التأكيدات المرتبطة بقيم القوائم المالية الجوهرية الهامة حيث تعتبر مخاطر التحريف الجوهرية أو درجة الذاتية المرتبطة بها مرتفعة. في ظل تلك المواقف فإن عمل المراجعين الداخليين لا يمكن أن يخفض مخاطر المراجعة وحده إلى مستوى الذي يستبعد الحاجة للمراجع الحيادي المرتبطة بتطبيق أي إجراءات على تلك التأكيدات، و فيما يلي أمثلة على تلك التأكيدات:

- تقييم الأصول و الخصوم المتضمنة تقديرات محاسبية هامة (على سبيل المثال حسابات المدينين ، الاصول الثابتة)

- حدوث معاملات للأطراف المرتبطة أو ذات العلاقة و الافصاح عنها.

- الظروف المحتملة

- لأمر غير المؤكدة

- الاحداث اللاحقة

يجب أن يقوم المراجع الحيادي بتطبيق إجراءات مراجعة معينة على تلك التأكيدات بغض النظر عن عمل المراجعين الداخليين. و قد يقرر المراجع الحيادي أن يستخدم عمل المراجعين الداخليين على التأكيدات المرتبطة بقيم القوائم المالية الأقل جوهرية ، حيث تكون مخاطر التحريف الجوهرية و درجة الذاتية المرتبطة بها منخفضة. في تلك الظروف قد يخفض عمل المراجعين الداخليين مخاطر المراجعة إلى مستوى معقول حيث لا يضطر معه المراجع إلى تطبيق إجراءات أخرى إضافية لتلك التأكيدات. و كأمثلة على تلك التأكيدات وجود النقدية و المقدمات و الاضافات على الأصول الثابتة.

5- تنسيق العمل

إذا ما تبين أن عمل المراجعين الداخليين سيكون له تأثير على إجراءات المراجع الحيادي ، فسوف يكون من الكفاءة لكل مهما

أن يتم القيام بتنسيق عملهم عن طريق إجراء الآتي :

- القيام بتنظيم مقابلات دورية فيما بينهم .

- جدولة عمل المراجعة

- توفير أوراق عمل المراجعين الداخليين.

- فحص تقارير المراجعة.

- مناقشة المشاكل المحتملة للمحاسبة و المراجعة.

6-تقييم و اختبار فاعلية عمل المراجعين الداخليين

- التقييم:تتضمن الإجراءات الخاصة بتقييم عمل المراجعين الداخليين ما يلي :
 - نطاق العمل :حيث يجب أن يقوم المراجع الحيادي بفحص نطاق عمل المراجعين الداخليين لتحديد ما إذا كان يتم تحديده عن طريقهم و أنه لم يكن مقيدا بأي صورة من الصور.
 - تعليمات إلى أعضاء فريق المراجعة الداخلية لتحديد ان المراجعين الداخليين قد تم إخطارهم بالتعليمات بشكل صحيح يتعين على المراجع الحيادي الإطلاع على كافة التعليمات المكتوبة. أيضا يجب على المراجع الحيادي أن يقوم بفحص برامج المراجعة لتحديد ألها كانت كافية.
 - أواق العمل : لتحديد جودة عمل المراجعين الداخليين، يجب على المراجع الحيادي أن يقوم بفحص أوراق العمل لتحديد أن :
 - أوراق العمل توثق العمل المؤدي بشكل كافي (متضمنا أدلة الإثبات على الإشراف و الفحص).
 - أن هناك دليل إثبات على المتابعة و التخلص من المشاكل والأخطاء.
 - النتائج تعتبر ملائمة للظروف المحيطة.
 - التقارير متسقة مع نتائج العمل المؤدي.
 - الاختبار :لتحديد فاعلية عمل المراجعين الداخليين، يجب على المراجع الحيادي أن يقوم باختبار هذا العمل عن طريق فحص أدلة الإثبات المؤيدة للعمل المؤدي. حيث يجب أن يقوم بفحص أيا من التالي :
 - بعض من نظم الرقابة الداخلية ، العمليات أو الأرصدة التي قام المراجعين الداخليين بفحصها.
 - نظم الرقابة الداخلية المماثلة، العمليات أو الأرصدة التي لم تفحص فعلا عن طريق المراجعين الداخليين. في أي الحالتين يجب على المراجع الحيادي أن يقارن نتائج اختبارهم مع نتائج عمل المراجعين الداخليين.
 - استخدام المراجعين الداخليين لتقديم مساعدة مباشرة للمراجع الحيادي
- عندما يستخدم المراجع الحيادي المراجعين الداخليين لتقديم مساعدة مباشرة له، فإنه يجب أن يطبق الإجراءات الموضحة بأعلاه، بالإضافة لذلك يجب أن يقوم المراجع الحيادي بفحص و تقييم أوراق عمل المراجعين الداخليين بنفس الدرجة المماثلة التي يقوم بها عند فحص و تقييم أوراق العمل لأعضاء المراجعين الحياديين. بالإضافة إلى أي مقترحات تم تضمينها بالتقرير.

خلاصة الفصل الخامس:

في هذا الفصل تم تناول موضوع المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة الداخلية والمراجعة المالية و التشغيلية حيث يكمن هذا الدور في حماية موجودات المؤسسات ، و الاحتفاظ بسجلاتها ، و لا شك فإن كبر حجم أعمال الكثير من المؤسسات يجعل من الصعب على مدراءها أن يقوموا بالإشراف على أعمالها شخصيا ، ومن ثم فهم يعتمدون بشكل كبير على نظم الرقابة الداخلية ، وعلى هذا الأساس تعتبر المراجعة الداخلية امتداد للرقابة الداخلية حيث تهدف نظم الرقابة الداخلية إلى ضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات و مدى سلامتها،والالتزام بالسياسات و الإجراءات و القوانين و اللوائح، بالإضافة للاستخدام الاقتصادي و الكفاء،ولا تعتبر نظم الرقابة الداخلية ذات مغزى إلا إذا تم الالتزام بتطبيقها طبقا لما هو مخطط، و لذلك فإن الهدف من المراجعة التشغيلية يتمثل في تحديد ما إذا كانت سياسات و برامج و إجراءات الرقابة المقررة تعمل بشكل مقنع .

كما يتم تصميم كل من أنشطة المراجعة التشغيلية للمراجع الداخلي لإبداء مقترحات للتحسينات ، إلا أن التوصية بالتحسينات كنتيجة لأحد أنشطة المراجعة التشغيلية محصلة نهائية للدور المهني للمراجع الداخلي، فليس كافيا أن يقوم المراجع الداخلي بالانتقاد، و إنما يجب أن يكون منشأ لتطوير مقترحات للتحسينات.

أسئلة للمراجعة

أ- في ضوء مفهومك للعلاقة بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية اشرح مفهوم كل من المصطلحات التالية :

1- إدارة المخاطر

2- الرقابة

3- الحوكمة

مع بيان دور المراجع الخارجي بالنسبة لكل منها في ضوء المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية

ب- بصفتك المراجع المسئول عن مراجعة شركة الشمس في مكتب مراقب الحسابات طلب منك مدير المراجعة القيام

بفحص محاضر جلسات مجلس الإدارة ، و قد قامت إحدى المراجعات المبتدئات ضمن فريق المراجعة بسؤالك عن مدى

أهمية هذا الإجراء خاصة أنها لا تعي أسباب القيام بإجراء هذا الفحص خاصة و أنك قد حصلت على كافة الأدلة من

الاختبارات التي قمت بأدائها وأن هذه المحاضر لن تكون لها صفة الاستقلالية على أية حال.

المطلوب :

1- قم بكتابة مذكرة إلى المراجعة المبتدئة تشرح فيها لماذا يتعين على المراجع فحص محاضر جلسات مجلس الإدارة كجزء من

عملية المراجعة مع إعطائها خمس أمثلة عن المعلومات التي من المحتمل أن تجدها عادة في تلك المحاضر، كذلك قم بالتعليق

على ما قالت من أن محاضر جلسات مجلس الإدارة لا يعتمد عليها كمصدر من مصادر الأدلة.

2- اتصل بك سكرتير شركة الشمس و افادك بأنه لن يسمح لك بالاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة حيث أنها

تتضمن معلومات سرية وأن عليك الحصول على أدلتك من مصادر أخرى ، اكتب خطاب إلى سكرتير الشركة ردا على

ذلك.

3- بعد العديد من المناقشات التي تلت إرسال خطابك سمح لك بالاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة و قد اتضح أنه قد تم شراء إحدى الأصول بقيمة حوالي 40% من قيمة إجمالي الأصول المدرجة في الميزانية في نفس العام، ومع ذلك فلا يوجد دليل على وجود اعتماد لإجراء هذه المعاملة من مجلس الإدارة ، ماهي الإجراءات التي يجب أن تقوم بها.

الفصل السادس

نظم الرقابة والمراجعة الداخلية

في زيادة فعالية أنشطة التجارة

الإلكترونية

الأهداف التعليمية للفصل

1- معرفة نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية أنشطة التجارة الإلكترونية.

2- معرفة الاستراتيجيات و الأبعاد المعاصرة لنظم الرقابة والمراجعة الداخلية

3- تحديد مخاطر التجارة الإلكترونية على النشاط الاقتصادي

4- معرفة أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الإلكترونية والحد من مخاطرها

الفصل السادس: نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية أنشطة التجارة الالكترونية

تمهيد :

اتساع حجم العمليات اليومية بالشركات والمؤسسات، في ظل الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والمد الهائل لهذه التكنولوجيا عبر العالم يتطلب القيام بأعمال منظمة تساهم في تحقيق أهداف هذه المؤسسات والشركات في ظل عوائق محيطية بها، ويتجلى ذلك من خلال مستندات إثبات لنظم الرقابة والمراجعة الداخلية يكون لها دور في زيادة فعالية وتطوير نظم التشغيل الالكتروني لكل من الاحداث والمعطيات التي تعتبر كمدخلات ، ومن ثم إجراء معالجات منطقية مناسبة لمختلف البيانات من اجل إعدادها لمرحلة المخرجات لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف ،

لذلك يتطلب البحث عن الدور الذي تؤديه نظم الرقابة والمراجعة في زيادة فعالية أنشطة التجارة الإلكترونية، وما يترتب عنها من انعكاسها على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما يقودنا إلى تناول المباحث التالية.

المبحث الأول : الاستراتيجيات و الأبعاد المعاصرة لنظم الرقابة والمراجعة الداخلية

نظم الرقابة والمراجعة الداخلية تمثل مجموعة من الاجراءات والاساليب ذات الاهمية في زيادة فاعلية ادلة الاثبات المرتبطة بنظم التشغيل الالكتروني عن أدلة الاثبات التقليدية ،ومن بين هذه الإجراءات والأساليب مايلي⁽¹⁾ .:

الفرع الأول: إجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية في نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية

تعد إجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية أكثر أهمية في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية الحديثة عن تلك الإجراءات في النظم التقليدية لعدة أسباب منها :

- معالجة البيانات الحاسوبية لمختلف الأنشطة بواسطة جهاز الإعلام الآلي عن ما تتم معالجته يدويا وهذا ما يؤدي إلى زيادة احتمال ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب الإداري وغير الإداري .
- جمع ومعالجة وتخزين العمليات الحاسوبية والبيانات المالية يتم في صورة غير قابلة للقراءة لا يمكن التحكم من مراقبتها والتحقق من دقتها وموضوعيتها، وهذا عكس ما كان معمول به في النظام التقليدي للمعلومات الحاسوبية .
- صعوبة تتبع مختلف عمليات الفحص مما قد يترتب عليه احتمال قيام الموظفين في ارتكاب عملية اختلاس مبالغ بالمؤسسات التي يعملون بها .

(1) عبد الوهاب نصر علي ، وآخرون ،دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات،الدار الجامعة، الاسكندرية ،2003،ص447

الفرع الثاني: أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية في نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية

يطلق مصطلح " أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية " على تلك الأساليب المستخدمة في نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، والمتعلقة بوظائف خاصة تقوم بأدائها مصلحة معالجة البيانات إلكترونياً، وتهدف إلى توفير درجة من الفحص والتأكد المعقولين لسلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، ومن بين أنواع أساليب الرقابة والمراجعة ما يلي:

1- أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية على المدخلات :

تهدف إلى فحص الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغرض معالجتها بمصلحة معالجة البيانات من طرف موظف مختص له من التأهيل العلمي والعملية ما يكفيه من سلامة تحويلها بصورة صحيحة تمكن جهاز الإعلام الآلي من التعرف عليها، ومن عدم فقدانها أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها أو طبع صورة منها أو عمل أي تعديلات غير قانونية في البيانات المرسله حتى وان كان ذلك من خلال خطوط الاتصال المباشرة .

كما تتضمن أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية على المدخلات كل ما يتعلق برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابقة.

1-1- أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية على معالجة البيانات :

تهدف إلى تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونياً طبقاً للتطبيقات المحددة ، أي معالجة كافة العمليات التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وهيئتها لمرحلة المخرجات.

1-2- أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية على المخرجات :

تهدف إلى فحص المعلومات ، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي العمل من المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة كمخرجات (مثل القوائم المالية ، التقارير، أشرطة الملفات المغنطة و الشيكات المصدرة ، وكل المستندات الالكترونية) وتداول هذه المخرجات يكون من اختصاص أشخاص مصرح لهم القيام بهذه الاعمال من قبل ادارة المؤسسة ويتحملون المسؤولية عن أي تقصير .

يتضح من ذلك أن الهدف الرئيسي لأساليب الرقابة والمراجعة الداخلية على الأنشطة التجارية هو تأكيد صحة وشمولية عمليات معالجة البيانات الحاسوبية وان لا توزع تلك البيانات التي تم معالجتها إلا على الأشخاص المصرح لهم بتداولها .

وتعتبر غالبية أساليب الرقابة والمراجعة على أنشطة تجارية أساليب رقابة وقائية أكثر من كونها رقابة بالتغذية العكسية. ويتضمن العديد منها هدف اكتشاف الأخطاء التي يصعب اكتشافها في غياب مثل هذه الأساليب، إذ يمثل ذلك عاملاً هاماً في ظل النظم الإلكترونية حيث يفقد عنصر الفراسة والفتنة البشرية وقدرة الإنسان على الحكم أهميته في ظل هذه النظم . ولذا يتطلب وضع نظم فرعية للرقابة والمراجعة على أنشطة التجارة الالكترونية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات الرقابية الملائمة تسمح بتكامل هذه النظم واكتشاف الأخطاء وتصحيحها، والحد من المخاطر التي تعيق الانشطة بواسطة التجارة الالكترونية.

2- النظم الفرعية للرقابة والمراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات⁽¹⁾:

من بين النظم الفرعية للرقابة والمراجعة ما يلي:

1-2- نظام الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الإداري : لتحقيق أهداف الرقابة والمراجعة الإدارية في ظل نظم التشغيل

الإلكتروني للبيانات ينبغي أن تتضمن ما يلي :

2-2- الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى التنظيمي في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ، تتمثل في تقسيم المهام

(1) ثناء علي القباي ، نظم المعلومات الحاسوبية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2003، ص 27.

داخل وخارج مصلحة التشغيل الإلكتروني للبيانات ، وذلك بهدف تقليل الأخطاء والمخالفات في ظل استخدام هذه النظم .
وذلك من خلال وجود خطة تنظيمية محكمة تحدد الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات لكل إدارة أو مصلحة بالمؤسسة ، مع توضيح التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية . ومن بين إجراءات الرقابة والمراجعة على المستوى التنظيمي في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات ما يلي :

- الفصل التام بين كل من مصلحة التشغيل الإلكتروني للعمليات اليومية سواء ما تعلق منها بالمعلومات المحاسبية أو البيانات المالية لاعتبار مسؤوليتها تكمن في تشغيل البيانات عن المصالح المستفيدة من تقديم خدمات جهاز الإعلام الآلي المستولة عن كل ما يحدث من أخطاء خارج مصلحة التشغيل ، كنسيان بيانات متعلقة بعملية ما ، أو أي أخطاء ومخالفات في بيانات العمليات بالمؤسسة. كما ينبغي أن تكون مصلحة التشغيل الإلكترونية تابعة بصفة مباشرة بالمسئول عن اتخاذ القرار لإعطائها دعماً كافياً وإدارة فعالة .

- الفصل التام للمهام بين العاملين في مصلحة التشغيل الإلكتروني للبيانات كمحللي النظم ، معدي البرامج ورقابة وصيانة نظام التشغيل ، صيانة مكتبة الاسطوانات والأشرطة... الخ .
- فصل المهام داخل المصالح المستفيدة كفصل مهمة حفظ موجودات المؤسسة عن مهمة إعداد البيانات ، ومهمة تصحيح الأخطاء عن إعداد المستندات الأصلية والغرض من ذلك هو تقليل احتمال وجود أخطاء أو مخالفات.
- جدولة خاصة لكل العاملين والموظفين فيما يتعلق بالإجازات والعطل تبعاً لهذا النظام ، كما ينبغي أن يحدد لمحللي هذه النظم ومعدي البرامج والمشغلين مهام معينة ووقت لإنجازها، مع تقديم تقارير دورية بما تم إنجازه.

2-3- الرقابة و المراجعة الداخلية على إعداد وتوثيق نظام التشغيل الإلكتروني

يسهم الإعداد والتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات في تسهيل عملية الرقابة والمراجعة، حيث يقدم للمراجع الادلة التي تمثل سنداً كافياً ومقنناً لهذه العملية .

وتتضمن عمليات الرقابة والمراجعة لإعداد وتوثيق النظام ما يلي :

2-3-1- الرقابة والمراجعة على إعداد نظام التشغيل الإلكتروني

تكمن عملية الرقابة والمراجعة في إعداد نظام يحقق مواصفات التشغيل من خلال اجراءات تتعلق بتطبيقات جهاز الإعلام الآلي تساعد على اختباره بصورة مرضية. ولتحقيق ذلك ينبغي تطبيق الإجراءات الرقابية التالية .
أ- وجود إجراءات معيارية و منظومات تشريعية وقضائية تؤدي إلى زيادة القدرة على الفحص والتقييم المستمر لإجراءات الرقابة والمراجعة أثناء عملية إعداد النظام وبعد تشغيله .

ب- اشتراك كل من المراجع الداخلي والخارجي، والاطراف المستفيدة ، والعاملين بمصلحة المحاسبة في عملية إعداد النظام .

ج- التحقيق من التخطيط الجيد للنظام ، وذلك من حيث تحديد أهدافه ومجالاته وفحص التسهيلات الاقتصادية والتشغيلية والفنية ، وتقييم مقتضيات رقابة النظام.

د- إجراء الاختبار المبدئي للنظام، وذلك للتحقق من مدى فعاليته في مقابلة احتياجات مختلف الاطراف المستفيدة منه .

هـ- الرقابة والمراجعة الكافيين لعملية التحويل من النظام التقليدي إلى النظام الحديث، وذلك لتجنب فقد البيانات أو إساءة معالجتها نتيجة للفشل في إزالة أسباب الاختلاف بين النظامين.

و- توثيق عملية إعداد النظام لها دور هام في خلق بيئة عمل منظمة تساعد على تحسين الاتصال بين مصممي النظام ،ومن ثم اكتشاف الأخطاء، والتمكن من تصحيحها في الوقت المناسب.

ز- إعداد جداول تقديرية لوقت أنشطة إعداد النظام، وذلك بغرض الرقابة على العملية الإلكترونية .

ح- استخدام الأشكال المعيارية والنماذج في إعداد النظام ، حيث أنها تؤدي إلى تقليص الأخطاء الكتابية في الترميز ، وتسهل من مهمته لتدقيق ترميز البرامج .

ك- الفحص المستمر للأعمال التي تم إنجازها أثناء عملية إعداد النظام، والتصديق عليها يفيد في تقييم عملية إعداد النظام والتحقق من وجود إجراءات الرقابة والمراجعة الكافية بالنظام .

ل- التصديق النهائي على النظام الجديد من مختلف الاطراف الممثلة في الإدارة ، الاطراف المستفيدة ، وأفراد التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك قبل البدء في تجهيزه ووضع موضع التشغيل .

حيث أن هذه الإجراءات تعطي الفرصة لتقييم نتائج الاختبار النهائي ، وتقديم حكماً نهائياً على جودة إجراءات الرقابة والتدقيق على تطبيقات النظام ، والتأكد من أن كافة الأخطاء قد تم تصحيحها .

م- قيام مختلف الاطراف المستفيدة ، والعاملين بحقل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، والمكلفين بوظيفة الرقابة والتدقيق الداخلي بفحص النظام بعد تشغيله لفترة معينة وذلك للوقوف على ما إذا كان النظام يعمل وفقاً لما هو مخطط له ، ولتقييم فعالية عملية إعداد النظام ككل وهذا يفيد في إمكانية تعديل معايير إعداد النظم مستقبلاً .

2-3-2- الرقابة والتدقيق على توثيق نظام التشغيل الإلكتروني

توثيق الدفاتر المسوكة بجهاز الإعلام الآلي ، محتويات السجلات الاجبارية، والتقارير وأوراق العمل ، كل هذا يساعد على وصف النظام وبرامجه، وعلى هذا الاساس يؤدي التوثيق الجيد للنظام إلى زيادة فهم المراجع لعمليات الرقابة والمراجعة على تطبيقات النظام في حد ذاته، ومن ثم تقليص وقت و تكلفة عملية الرقابة و التدقيق ، كما ان عملية التوثيق تساعد على تقديم معلومات تفيد محللي النظم ، ومعدّي البرامج والمشرّفين على النظام، بالإضافة إلى إفادتها في عملية التكوين المتعلقة بالموارد البشري وتأهيلهم الجيد لهذا النظام .

لذا يقتضي الأمر ضرورة وجود إجراءات للرقابة والمراجعة على توثيق النظام لغرض ضمان الثقة فيه ، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي :

أ. وجود معايير وتشريعات تتعلق بتوثيق النظام ، حيث أن غياب المعايير والتشريعات يؤدي إلى فقد الثقة في توثيقه ، ومن ثم صعوبة فحصه والتصديق عليه .

ب. استخدام برامج خرائط التدفق ، كبرامج مساعدة على التوثيق الآلي للنظام بالدقة والسرعة الملائمة ، وتقليص تكاليفه وتسهيل فحصه .

ج. توثيق البرامج من خلال إعداد خرائط تدفق البرامج ، وتوصيف البرامج، والغرض من ذلك هو شرح شكل المدخلات والمخرجات الخاصة بكل برنامج والإجراءات الرقابية التي يتضمنها

3-3- الرقابة والمراجعة على توزيع المخرجات :

تهدف الرقابة والمراجعة الإداري إلى العمل على توزيع مخرجات نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات على الأشخاص المصرح لهم بذلك ، وأن يكون توزيعها في التوقيت المناسب. ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي أن تتضمن إجراءات توزيع المخرجات مايلي:

أ- ينبغي أن تتضمن وثائق التشغيل وصفا دقيقا لإجراءات توزيع مخرجات كل تطبيق على حده للتأكد مما إذا كانت كافة التقارير والمستندات قد تم استلامها في التوقيت المحدد لها.

ب- سجل التوزيع تسجل فيه جهة الوصول ، المستلم ، تاريخ توزيع كل نسخة من المخرجات ، كما ينبغي أن يوقع المستفيد بما يفيد استلام المخرجات الخاصة به .

ج- التحقق من مدى توافق سجل التوزيع وقائمة فحص التوزيع ، وذلك للتأكد من أن المخرجات قد تم توزيعها وفقاً لما هو مخطط لها .

د- فحص قائمة التحويل ، للتأكد من أن المخرجات التي استلمتها الجهات المستفيدة هي نفسها التي تم تحويلها من مصلحة التشغيل الإلكتروني للبيانات .

3-4- الرقابة والمراجعة الإدارية على أمن النظام التشغيل الإلكتروني

يمكن التغلب على معظم الأخطاء بجهاز الاعلام الآلي من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظام ، والذي يعمل على تحقيق

أقصى منافع ممكنة من أمن النظام ، وينبغي أن يتضمن التخطيط والرقابة والمراجعة الإدارية لأمن النظام ما يلي :

أ- تحديد أهداف أمن النظام ، والتي تعتبر بمثابة معايير لتقييم أمن النظام فيما بعد ، ومنها حماية تجهيزات وبرامج النظام من المخاطر البيئية والأخطاء .

ب- تقدير الاحتمالات والتكاليف المرتبطة بمخاطر أمن تشغيل البيانات ، والمثلة في مخاطر البيئة ، والمخاطر الناتجة عن مخالفات الحاسبات ، حيث تسهم هذه التقديرات في اختيار الإجراءات الملائمة لأمن النظام .

ج- إعداد خطة تضمن مستوى مقبولاً من الأمن وتكلفة معقولة ، وتصف هذه الخطة كافة الإجراءات المتعلقة بالرقابة والمراجعة التي سيتم تطبيقها وأهداف هذه الإجراءات .

هذا وينبغي أن يتم فحص الخطة والتصديق عليها قبل وضعها موضع التنفيذ .

د- تحديد المسؤوليات عن أمن النظام ، والتي تتضمن المسؤولية عن وضع الخطة موضع التنفيذ والمراقبة المستمرة لأمن النظام .

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية ومخاطرها على النشاط الاقتصادي.

نظراً لأهمية نظام التجارة الإلكترونية وتأثيره على كثير من مجالات العلوم والمجالات التطبيقية، كنظام يعتمد على شبكة الأنترنت، والذي تتم من خلاله جميع العمليات الخاصة بالدعاية والاشهار والتسويق والتجارة من بيع وشراء وتقديم خدمات واستشارات من خلال عمليات تداول البيانات والمستندات والأموال بشكل الكتروني وعلى هذا الأساس فإن الصفقات التجارية تتضمن الاشهار والمعلومات عن السلع والبضائع والخدمات وبرامج الكمبيوتر، عقد الصفقات و ابرام العقود، سداد الالتزامات المالية، وتبادل البيانات الكترونياً. لذلك يتطلب فهم طبيعة نظم التجارة الإلكترونية والمخاطر التي تعيق من جودة الأنشطة التجارية من خلال الاعتماد على ادلة اثبات تكون كافية وملائمة.

الفرع الأول: طبيعة نظم التجارة الإلكترونية

في ضوء الأهمية التي تكتسبها التجارة الإلكترونية كنظام يعتمد على شبكة الأنترنت تتجلى بعض السمات والخصائص والتي من شأنها تحدد طبيعة هذه النظم و ترسم لها ملامح جديدة تميزها عن الشكل التقليدي لنظم التجارة وتشكل في مجملها بيئة الأعمال الإلكترونية التي يعمل من خلالها كل من له صفة الرقابة والمراجعة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي و يتمثل أهم هذه الصفات والخصائص في :

-اختفاء المستندات بمختلف أنواعها الداخلية والخارجية والدفاتر المسوكة بجهاز الإعلام الآلي والسجلات العادية ،تبادل البيانات الكترونياً، وغياب الدورة المستندية .

الفرع الثاني: مخاطر التجارة الإلكترونية على النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(1) محمد شريف توفيق، المحاسبة الإلكترونية، النشر اهي للطباعة، جامعة الزقازيق، 2005، ص 80.

رغم المزايا التي تحققها نظم التجارة الالكترونية و ما تنطوي عليه أنشطتها التجارية من تداول الكتروني للبيانات من الدقة و السرعة و تخفيض تكلفة تداول البيانات ، إلا أن البيانات و المعلومات في ظل نظم التشغيل بصفة خاصة وعلى مجمل النشاط الاقتصادي بصفة عامة ومن اهم هذه المخاطر مايلي:

- مخاطر مرتبطة بخاصية اختفاء المستندات الورقية.

- مخاطر مرتبطة بحماية المعلومات

- مخاطر مرتبطة بفيروسات تصيب جهاز الإعلام الآلي

الفرع الثالث: الطبيعة المتغيرة لنظم التجارة الالكترونية

الطبيعة المتغيرة لنظم التجارة الالكترونية و ما يرتبط بها من مخاطر يجعل من الصعب الاعتماد على أدلة الإثبات بشكلها الحالي في مراقبة ومراجعة المعاملات و الصفقات التجارية التي تتم عبر شبكة الأنترنت "انشطة التجارة الالكترونية" دون تعديل أو مواءمة تلك الأدلة بما يتماشى مع الطبيعة المتغيرة لنظم التجارة الالكترونية الأمر الذي يستدعي معه ضرورة تقييم مدى فعالية ادلة الإثبات لمراقبة وتدقيق أنشطة التجارة الالكترونية و دراسة إمكانية تعديل أساليب الحصول عليها و تطوير خصائصها لتناسب مع طبيعة و مخاطر التجارة الإلكترونية والحد منها ،ومن ثم تطوير التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: فعالية أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الالكترونية والحد من مخاطرها

الفرع الأول: مفهوم و طبيعة أدلة الإثبات:

أدلة الإثبات في الرقابة والمراجعة تمثل المعلومات و الحقائق التي يعتمد عليها الفاحص في إبداء رأيه عن مدى دلالة و صحة الأرقام التي تتضمنها عناصر القوائم المالية ، فلن يختلف هذا المفهوم عنه في ظل مراقبة وتدقيق أنشطة التجارة الالكترونية. و لكن الاختلاف الحقيقي يكمن في طبيعة أدلة الإثبات ذاتها و ليس في مفهومها، ففي ظل التجارة الإلكترونية اختفت المستندات الورقية و المجموعة الدفترية و أصبح تبادل البيانات (أدلة الإثبات) الكترونيا حيث تتم المعاملات و تعقد الصفقات المالية الكترونيا دون توثيق ورقي مؤيد لها، فالبيانات المتعلقة بهذه الصفقات يتم تبادلها عبر شبكة اتصالات الكترونية دون حاجة لاستخدام مستندات ورقية مثل أوامر التوريد و فواتير البيع و مستندات الشحن وغيرها ، وبذلك اختلفت طبيعة الدليل الذي يمكن المراقب والمدقق الاعتماد عليه في إبداء رأيه الشخصي.

الفرع الثاني: خصائص وأساليب أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الالكترونية

يتطلب من الفاحص الحصول على أدلة كافية ومناسبة خاصة في ظل التجارة الالكترونية ،التي تتعرض فيها البيانات و المعلومات المستخدمة الكترونيا إلى العديد من المخاطر مثل مخاطر تغيير البيانات أو فقدانها أو ازدواجها عند التنفيذ أو تشغيلها بطريقة غير صحيحة أو انتهاك سريتها أو التدمير بشكل يؤثر على مدى فعالية خصائص أدلة الإثبات و مراجعة أنشطة التجارة الالكترونية ، وإذا ما قرر المراجع الحيادي دراسة كيف يمكن أن يؤثر عمل المراجعين الداخليين على نطاق عملية المراجعة، فإنه يتعين عليه تقييم كفاية و موضوعية المراجعين الداخليين.

ثم يجب على من يتحملوا مسؤولية الرقابة المراجعة أن يأخذوا في اعتبارهم أثر ذلك عندما يرغبون في الحصول على ادلة الإثبات لغرض ضمان نزاهة العمليات و فيما يلي خصائص أدلة إثبات أنشطة التجارة الالكترونية.

1- خصائص أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الالكترونية

أ- خاصية كفاية أدلة الإثبات ⁽¹⁾ (1):

(1) عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة- دار المريخ للنشر، جامعة الملك سعود، 2004، ص59.

أدلة الإثبات بشكلها العام تعتمد على عدة عناصر منها طبيعة النشاط محل الفحص ، و الأهمية النسبية للأخطاء الممكن حدوثها في النشاط محل الفحص ، و نوع الأدلة المتاحة و مدى ملائمة استخدامها للنشاط محل الفحص ، و لما كانت أدلة الإثبات في ظل ممارسة التجارة الإلكترونية تتعرض للعديد من المخاطر و الأخطاء نتيجة التبادل الإلكتروني للبيانات و عدم توافر مسار ورقي " غياب الدورة المستندية" يمكن مراقبتها ومراجعتها للتحقق من مصداقية الخطأ فهذا من شأنه يتطلب من الفاحص توسيع نطاق خاصية الكفاية بهدف جمع أكبر قدر من أدلة الإثبات الكافية و الضرورية لتدعيم رأيه بما يتفق و قواعد الأمانة المهنية في أداء مهمته عن أنشطة التجارة الإلكترونية عند فحص أي من التبادلات الإلكترونية للبيانات.

ب- خاصية صلاحية أدلة الإثبات :

صلاحية أدلة الإثبات تتوقف على مدى الثقة فيها، الاعتماد عليها ، و مدى فناعة الفاحص بها. كما تشير صلاحية دليل الإثبات إلى نوعية الدليل و مدى تأثيره في رأي الفاحص و استنتاجاته، فإذا كنا بصدد فحص نشاط معين من مختلف الأنشطة التي يتم التعامل معها وفق شبكة الانترنت فإن رؤية الفاحص لهذا النشاط تتطلب معرفة الدليل المستخدم عن معقولية النشاط ،ومن ثم قناعة بوجود أو عدم وجود مخاطر.

ففي ظل التجارة الإلكترونية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار توثيق الرسالة ، و التأكد من صحة كل جزء من البيانات المستلمة إلكترونياً و التحقق من أنها حقيقة و غير زائفة، و أنها لم تبدل أو تعدل (الحدوث / الوجود) و أن هناك حماية بالأماكن التي يمكن تغيير البيانات بها بالموقع، اما بشكل عرضي (غير مقصود) أو بشكل معتمد.

ج- خاصية ملائمة ادلة الإثبات :

لما كانت درجة ملائمة ادلة الإثبات تقتضي ارتباط دليل الإثبات بهدف الرقابة والمراجعة و بطبيعة النشاط محل الفحص ، و لما كانت تكنولوجيا المعلومات في مجال التجارة الإلكترونية لن تضمن تماماً أن السجلات و الاحداث سوف يتم تشغيلها بدقة فهذا من شأنه يحتمل على الفاحص التوسع في جمع أدلة الإثبات الملائمة في ظل ظروف استخدام تكنولوجيا المعلومات أثناء مراقبة وتدقيق صفقات التجارة الإلكترونية .

فالتحقق من وجود عنصر النقدية الخاص بمعاملات التجارة الإلكترونية يتطلب من الفاحص التوسع في جمع أدلة الإثبات الملائمة ، ف بجانب جرد النقدية و مطابقتها مع رصيدها في الدفاتر و القوائم المالية، عليه ايضاً الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الإلكتروني فيما يتعلق بالنقدية بصفة خاصة، و النظام الرقابي بصفة عامة، بالإضافة إلى فحص عينة من أساليب السداد مثل الفيزا كارد، و بطاقات الصرف الآلي....إلخ.

د- خاصية التوقيت المناسب لأدلة الإثبات

في ظل التجارة الإلكترونية ، يخفى دليل التدقيق الورقي و يحل محله الدليل الإلكتروني ، و هذا الدليل قد يمكن الحصول عليه عند نقطة معينة من الوقت ، و قد لا يكون في الامكان استرجاع هذا الدليل بعد فترة محددة من الوقت إذا كانت الملفات تم تغييرها أو تزييفها أو أن استرجاعها غير متاح، و بالتالي يجب على الفاحص ان يأخذ في حسبانها عنصر الوقت في فترات وجود المعلومات و أن تكون متاحة و طبيعة و توقيت و مدى الاختبارات الأساسية ، و عليه تزداد أهمية خاصية التوقيت المناسب لأدلة الإثبات في ظل مراقبة ومراجعة أنشطة التجارة الإلكترونية بل و يتسع نطاق تطبيقها خاصة و أن عنصر التوقيت يتطلب اهتماماً أكبر من جانب الفاحص بهدف الحصول على الادلة بصورة تقترب من تاريخ حدوثها الفعلي تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأدلة.

2- أساليب أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الإلكترونية :

تفرض مخاطر التجارة الإلكترونية تحدي أمام الفاحص إذ يصعب الاعتماد على الأساليب الفنية التقليدية فقط للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لمراقبة ومراجعة صفقات و معاملات التجارة الإلكترونية لذلك يكون الفاحص بحاجة إلى نوعين من الأساليب الفنية للحصول على أدلة الإثبات و ذلك على النحو التالي :

2-1- أساليب أدلة إثبات للتحقق من برامج و نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات :

تهدف تلك الأساليب إلى توفير أدلة اثبات تحقق للفاحص عنصر الثقة في تشغيل و نقل و الاحتفاظ بالبيانات و المعاملات من خلال برامج و نظم التشغيل الإلكتروني المستخدمة في ظل نشاط التجارة الإلكترونية و من أهم هذه الأساليب ما يلي :

أ- أسلوب الاختبار المتكامل : يتمثل في التأكد من اكتمال تشغيل البيانات ، و سلامة نتائج التشغيل ، و التحقق من وجود قواعد رقابية على صحة مدخلات النظام، حيث يمكن للفاحص أن يغذي النظام الإلكتروني للمؤسسة بعمليات وهمية لم تحدث ، ثم يقارن نتائج التشغيل المستخرجة من النظام مع النتائج المحددة مسبقا بواسطته بشكل دوري أو مستمر.

ب- أسلوب برامج استخراج و تحليل البيانات : يقوم الفاحص باستخدام برامج تمكنه من الحصول على بيانات من قاعدة بيانات المؤسسة ، ثم يقوم بتشغيلها على برنامج خاص بالرقابة والتدقيق تحت إشرافه و يقارن نتائج التشغيل في الحالتين.

ج- أسلوب المراجعة المتوازنة : تبعا لهذا الأسلوب يقوم الفاحص بإدخال برنامج داخل نظام التشغيل الإلكتروني للمؤسسة من تصميمه ، حيث يقوم البرنامج بتشغيل و فحص العمليات المالية الفعلية للمؤسسة في وقت تنفيذها بالتوازي مع برنامج نظم التشغيل الإلكتروني للمؤسسة ، ثم مقارنة نتائج التشغيل في الحالتين.

د- أسلوب التتبع و الملاحظة : يتم من خلاله إختيار جزء من البيانات الأصلية للمؤسسة، ثم يحدد الفاحص علامات مميزة لتلك البيانات ، لتتبع نتائج تشغيلها عند كل نقطة من نقاط التشغيل.

هـ- أسلوب تتبع المسارات : يقوم الفاحص فيه بتحديد التدفقات المنطقية لعملية التشغيل بالبرنامج الخاص بالمؤسسة، بشكل يمكن للفاحص من تتبع مرور البيانات على نقاط الرقابة التي يحددها داخل البرنامج نفسه، و أثناء عمليات التشغيل و ذلك للحكم على كفاءة البرامج و بالتالي نظام التشغيل الإلكتروني ككل.

و- أسلوب التشغيل المتزامن : تصمم فيه برامج لها صفة الاشراف على عمليات التشغيل الإلكتروني للبيانات ووظيفتها ضبط العمليات غير العادية و طبع تقارير عنها و عن البيانات الخاصة بها.

ز- أسلوب التحكم في التشغيل : يستخدم من خلاله الفاحص برنامج للتحكم في تشغيل البرامج التطبيقية و ذلك للرقابة على فعالية المدخلات و التشغيل و المخرجات.

ح- أسلوب إعادة التشغيل : يقوم الفاحص من خلال هذا الأسلوب بإعادة التشغيل للبيانات السابق تشغيلها مرة أخرى ، و مقارنة النتائج للتحقق من صحة التشغيل المبدي.

ط- أسلوب تحليل أوامر البرنامج : يقوم الفاحص بتحليل أوامر البرنامج للتحقق من وجود إجراءات الرقابة و التدقيق داخل البرنامج، و التي يضمن دقة التشغيل للبرنامج نفسه.

ي- أسلوب برامج المقارنة : و بمقتضاه يقوم الفاحص باستخدام برامج مقارنة جاهزة ، للتأكد من وجود تطابق في البيانات المكررة على أكثر من ملف داخل البرنامج الأصلي التشغيلي.

ك- أسلوب تحليل الأوامر غير المنفذة : و بمقتضاه يقوم الفاحص بمراقبة تنفيذ البرامج عدة مرات ، بهدف تحديد الأوامر التي لا يتم تنفيذها و التي قد تكون مضافة بصورة خاطئة.

ل- أسلوب برامج خرائط التدفق : و بمقتضاه يستخدم الفاحص خرائط التدفق لبيان كافة التفاصيل المتعلقة بإجراءات الرقابة المبرمجة داخل البرامج التشغيل الالكتروني و تحديد مدى كفايتها.

2-2-أساليب أدلة إثبات للتحقق من البيانات و المعاملات في ظل التجارة الالكترونية

يمكن استخدام الأساليب الفنية للحصول على أدلة الإثبات في ظل التدقيق التقليدي و ذلك لتدقيق أنشطة التجارة الالكترونية و لكن مع الاختلاف في التطبيق و ذلك على النحو التالي :

أ- أسلوب الجرد الفعلي : في ظل التجارة الالكترونية لا يوجد ما يمنع من استخدام هذا الأسلوب في التحقق من الأصول المادية للمؤسسة، فالتجارة الالكترونية لن تلغي وجود تلك الأصول أو تغير من طبيعتها باستثناء استخدام النقود الالكترونية في عمليات السداد و التحصيل بشكل أكبر عن التجارة بشكلها التقليدي.

ب- أسلوب الفحص المستندي الالكتروني : نظرا لاختفاء المستندات الورقية و تحويلها لمستندات الكترونية في ظل التجارة الالكترونية ، فالفحص بات فحصا مستنديا الكترونيا، مما يحتاج لوسائل و أساليب للحصول على البيانات و المعلومات الموثوق فيها، و التي تم تسجيلها و تشغيلها الكترونيا دون تعرضها لمخاطر التحريف وأهمها :

- برامج الرقابة والتدقيق العام : و تمكن تلك البرامج الفاحص من فحص سجلات المحاسبة الالكترونية و ما عليها من بيانات عن معاملات التجارة الالكترونية ، بالإضافة إلى اختبار دقة العمليات الحسابية، و اختيار مفردات العينة ، و تحليل البيانات و إجراء المقارنات بين الملفات و بعضها البعض.

- برامج الرقابة والتدقيق الخاص : و هي برامج تصميم خصيصا بهدف تدقيق و فحص بيانات الكترونية في مؤسسة معينة دون غيرها، أو فحص بيانات معينة داخل النظام المحاسبي الالكتروني لمؤسسة بذاتها ، مثل برنامج مراقبة وتدقيق عملاء المؤسسة.

- برامج الحسابات الالكترونية الصغيرة : و هي برامج تستخدم في العديد من مهام الرقابة والتدقيق و منها استرجاع البيانات الالكترونية و تحليلها، و القيام بالإجراءات التحليلية ، و توثيق نظم الرقابة الداخلية و إعداد تطبيقات المعاينة الإحصائية.

- برامج التدقيق المسجلة في نظام التشغيل : و هي برامج تقوم بعمل نسخ من البيانات و معاملات التجارة الالكترونية ، و بالتالي تتيح للفاحص أن يكون لديه في أي وقت عينة من البيانات و المعلومات الخاصة بالمؤسسة التي يتم فحصها.

و بجانب هذه البرامج ، فالفاحص بحاجة إلى الثقة في أن تلك البيانات و المعاملات لم يتم تحريفها و ذلك من خلال التأكد من أن المؤسسة تقوم بحماية بياناتها و معاملاتها من مخاطر التشويه و التحريف من خلال استخدام أساليب الحماية الالكترونية للبيانات و المعاملات كالتشفير و الحوائط النارية و التوقيع الالكتروني.... إلخ ، و وجود نظام رقابة داخلية فعال لأمن المعلومات.

ج- أسلوب المصادقات الالكترونية : في ظل التجارة الالكترونية يمكن استخدام أسلوب المصادقات الالكترونية التي يتم إرسالها عبر النظم الالكترونية للتحقق من وجود و قيمة بعض أصول المؤسسة مثل النقدية بالبنوك ، العملاء ،..... مخزون المؤسسة لدى الغير إلخ .

د- أسلوب الاستفسارات و الملاحظات : في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات يجب على الفاحص أن يفهم كيفية تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي الالكتروني من خلال جمع المعلومات عن مصلحة التشغيل الالكتروني للبيانات كتحديد مكان مصلحة التشغيل و الموظفين و مسؤولية كل منهم ، و التطبيقات المحاسبية التي يتم إجراؤها باستخدام جهاز الاعلام الآلي و المؤثرة بصورة جوهرية على التقارير و القوائم المالية.

كما يمكن للفاحص أن يستخدم أسلوب الملاحظات في جمع أدلة الإثبات بهدف ملاحظة المخالفات.

هـ- أسلوب المراجعة الانتقادية : يقتضي التعمق في القيم المالية المسجلة على الملفات الالكترونية و ربطها بالقيم الواردة بالتقارير و القوائم المالية المعدة من المؤسسة التي يتم فحص أنشطتها الالكترونية بهدف الكشف عن أي أمور غير عادية.

و- أسلوب الفحص التحليلي : التجارة الالكترونية من شأنها أن تغير من طبيعة عملية الرقابة و المراجعة فالعلاقات التقليدية بين أرسدة الحسابات في التقارير المالية قد لا تكون مناسبة لأغراض الفحص التحليلي لنشاط التجارة الالكترونية مما يؤثر على استخدام المراجعة التحليلية كأحد إجراءات التدقيق و يزيد من أهميتها نظرا لاختفاء المستندات المادية أحد أهم الأساليب لجمع أدلة الإثبات.

خلاصة الفصل السادس :

إن طبيعة نظم الرقابة والمراجعة لأنشطة التجارة الالكترونية التي تتم بصورة غير مرئية تختلف عن الاشكال التقليدي المستخدمة في نظم التجارة ، وعلى هذا الاساس يكون تداول البيانات الكترونيا يساعد في إخفاء وجود دورة مستندية ،ومن ثم تعرض نظم التجارة الالكترونية لعدة مخاطر منها ما يرتبط باختفاء المستندات الورقية ، سند المراجعة، و حماية المعلومات بالإضافة إلى مخاطر ترتبط بفيروسات جهاز الإعلام الآلي تفرض تحدي وصعوبة امام الفاحص في الاعتماد على أدلة الإثبات بوضعها الحالي في مراقبة ومراجعة أنشطة التجارة الالكترونية وهذا ما يقتضي كضرورة حتمية تعديل أدلة الإثبات الحالية بما يتماشى مع طبيعة نظم الرقابة و المراجعة لأنشطة التجارة الالكترونية والحد من المخاطر ،ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية . كما أن مفهوم أدلة الإثبات في مجال الرقابة والمراجعة الالكتروني لا يختلف عن مفهوم أدلة الإثبات في المراجعة التقليدية و إن اختلفت طبيعة الدليل الذي يمكن للفاحص الاعتماد عليه في تكوين رأيه الشخصي فأصبح دليلا الكترونيا.

وهذا ما يبين كذلك بأن خصائص أدلة الإثبات لأنشطة التجارة الالكترونية في مجال المراجعة الالكترونية لا تختلف عن خصائص المراجعة التقليدية و إن كان الفاحص بحاجة إلى توسيع نطاق استخدام هذه الخصائص عند ممارسة التجارة الالكترونية ،وهذا نظرا لطبيعة مخاطر التجارة الالكترونية و تأثيرها على أدلة الإثبات.

أما في مجال المراقبة والمراجعة الالكترونية يكون الفاحص في حاجة لوجود أسلوبين يمكنه الاسلوب الاول من الحصول على ادلة إثبات تتعلق بنظم و برامج التشغيل الالكترونية للبيانات ،وأسلوب ثاني يمكنه من الحصول على ادلة إثبات المتعلقة بطبيعة البيانات و المعاملات المالية لنشاط التجارة الالكترونية و التي تمثل نفس وسائل الإثبات في ظل المراجعة التقليدية و لكن مع اختلاف التطبيق.

وعلى هذا الأساس يكون من الضروري وجود منظومات تشريعية وقضائية تسهم في دعم وظيفة الرقابة والمراجعة في ظل أنشطة التجارة الالكترونية لمعالجة القضايا التي تنشأ بين المتعاملين ،و إصدار نشرات خاصة ،بالإضافة إلى توجيه مراكز البحث العلمي ومخابر البحث في الجامعات بتكثيف العمل في مجال التجارة الالكترونية والحد من مخاطرها من خلال إجراء تدريبيات خاصة للمراجعين العاملين في مجال التجارة الالكترونية وتمكنهم من كيفية التعامل مع مشاكلها المحاسبية و كيفية مراقبة أنشطتها ومراجعتها.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول: تزداد أهمية الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات عنها في ظل النظم اليدوية.

المطلوب:

بين مدى صحة هذه العبارات باختصار.

السؤال الثاني: أذكر المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في أنظمة معلومات التجارة الالكترونية.

السؤال الثالث: ماهي مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية؟.

الحلول النموذجية لأسئلة الفصل الأول

جواب السؤال الأول:

الاستقلال : يجب أن يتمتع المراجعون الداخليون بالاستقلال عن الأنشطة التي يراجعون عليها.

الموقع التنظيمي : يجب أن تحتل إدارة المراجعة الداخلية موقعا تنظيميا يسمح لها بإنجاز مسؤوليات المراجعة على نحو كاف.

الموضوعية : يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عمليات المراجعة على نحو موضوعي.

الكفاءة المهنية : يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عملهم بكفاءة و عناية مهنية معتادة.

إدارة المراجعة الداخلية

العاملون : يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا عن تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة المهنية الفنية و التعليم بما يتلاءم مع عمليات المراجعة التي يتم القيام بها.

المعرفة ، المهارات، التدريب: يجب أن يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية او يجب أن يحصل العاملون بها على جوانب المعرفة ، المهارات، و التدريب الضرورية لتحمل مسؤوليات القيام بالمراجعة.

الإشراف : يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا عن وجود إشراف ملائم على عمليات المراجعة الداخلية.

المراجع الداخلي

الالتزام بمعايير السلوك : يجب أن يعمل المراجعون الداخليون بما يتفق مع معايير السلوك المهني.

المعرفة ، المهارات، التدريب: يجب أن يتوافر في المراجعون الداخليون جوانب المعرفة ، المهارات، و التدريبات الضرورية للقيام بأداء عمليات المراجعة الداخلية.

العلاقات و الاتصالات الانسانية : يجب أن يتوافر في المراجعين الداخليين مهارات التعامل مع الأفراد و الاتصال الفعال.

التعليم المستمر : يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم الفنية من خلال التعليم المستمر.

بذل العناية المهنية المعتادة : يجب أن يمارس المراجعون الداخليون العناية المهنية المعتادة عند تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية.

مجال العمل : يجب أن يشمل مجال المراجعة الداخلية اختبار و تقييم مدى كفاية و فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة و جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات التي تم تخصيصها.

مدى الاعتماد على و أمانة المعلومات : يجب أن يفحص المراجعون الداخليون مدى الاعتماد على و أمانة المعلومات المالية و المعلومات الخاصة بالتشغيل و لوسائل تم استخدامها في تعريف، قياس ، تبويب التقرير عن هذه المعلومات.

الالتزام بالسياسات ، الخطط، الإجراءات، القوانين، و القواعد التنظيمية: يجب أن يفحص المراجعون الداخليون النظم التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالسياسات ، الخطط، الإجراءات، القوانين، و القواعد التنظيمية التي لها أثر معنوي على العمليات التشغيلية و التقارير و تحديد ما إذا كانت المنظمة قد التزمت بها.

حماية الأصول: يجب أن يفحص المراجعون الداخليون وسائل حماية الأصول و التحقق على نحو ملائم من وجود هذه الأصول.

الاستخدام الاقتصادي و الكفاءة للمواد : يجب أن يقيم المراجعون الداخليون اقتصادية و كفاءة توظيف الموارد.

انجاز الأهداف الموضوعية و أهداف العمليات التشغيلية و أهداف البرامج: يجب أن يفحص المراجعون الداخليون العمليات التشغيلية أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتسق مع الأهداف الموضوعية و تحديد ما إذا كانت العمليات التشغيلية أو البرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها.

أداء العمل في المراجعة : يجب أن يشمل عمل المراجعة تخطيط المراجعة، فحص و تقييم المعلومات ، توصل النتائج و المتابعة.

تخطيط المراجعة : يجب أن يقوم المراجعون بتخطيط كل عملية للمراجعة.

فحص و تقييم المعلومات: يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بتجميع، تحليل، تفسير، و توثيق المعلومات لتدعيم نتائج المراجعة.

توصيل النتائج: يجب أن يقرر المراجعون الداخليون عن نتائج عمل المراجعة الذي قاموا به.

المتابعة : يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بالتأكد من أن التصرف الملائم قد تم القيام به حيال نتائج المراجعة التي تم التقرير عنها.

عملية الإدارة بإدارة المراجعة الداخلية : يجب أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإدارة مناسبة لإدارة المراجعة الداخلية.

الغرض، السلطة ، و المسؤولية : يجب أن يتوافر لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية قائمة بالغرض من و السلطة و المسؤولية في إدارة المراجعة الداخلية.

التخطيط : يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية الخطط التي يتم من خلالها القيام بمسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية.

السياسات و الإجراءات: يجب أن يوفر مدير إدارة المراجعة الداخلية سياسات و إجراءات مكتوبة تمثل دليلاً لهيئة العاملين.

إدارة و تنمية الأفراد : يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية برنامجاً لاختيار و تنمية الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.

المراجعون الخارجيون : يجب أن ينسق مدير إدارة المراجعة الداخلية بين جهود المراجعة الداخلية و الخارجية.

تأكيد الجودة: يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية و يحافظ على برامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة المراجعة الداخلية.

إجابة السؤال الثاني:

- لاحتياج هؤلاء الطلبة بعد تخرجهم للمراجعة سواء في مؤسسات القطاع العام أو الخاص، بالإضافة إلى عملهم بمكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لذلك يحتاج هؤلاء الطلبة إلى اكتساب الخبرات الفنية وتفهم المفاهيم النظرية من حيث الجوانب القانونية والأخلاقية وغيرها المتعلقة بعمل المراجع.
- اعتماد مختلف المتعاملين على الكشوف المالية والمعلومات المالية التي تكتسب مصداقيتها من خلال المراجع، كما يعتمد مديرو المؤسسات لأعمال المراجعين لإضافة المصداقية للمعلومات المالية التي يستخدمونها في اتخاذ العديد من القرارات، وبسبب هذا الاعتماد يكون هؤلاء الطلبة في حاجة إلى تفهم وظيفة المراجعة..
- تؤدي دراسة المراجعة إلى تنمية المهارات التي يمكن استخدامها في العديد من المؤسسات، حيث يتفهم الطلبة كيفية تحقيق الرقابة المالية وتقييم المخاطر المتعلقة بالأصول وتقييم أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها.
- تمثل المراجعة جزء من أعمال المؤسسات، لذلك فإن تفهم مهام المراجع سوف تعزز من قدرتهم على التعامل معهم.

إجابة السؤال الثالث :

لأن وظيفة المراجعة تتطلب الاستقلال وبدونه لا يكون هناك مراجعة

إجابة السؤال الرابع :

- تقييم و اختبار عمل المراجعة الداخلية
 - تحديد مدى الاعتماد على المراجعة الداخلية و أسبابه في مذكرة التخطيط.
 - دراسة ما يلي بالنسبة للمراجعة الداخلية
 - المهارات لدى فريق المراجعة الداخلية
 - الحكم الشخصي المطلوب من المراجع الداخلي
 - الأهمية النسبية للبنود التي يقوم بمراجعتها و كذلك مخاطر المراجعة المتأصلة في تلك البنود و كيفية تنفيذ ذلك.
 - كفاية أدلة المراجعة التي حصل عليها فريق العمل و كذلك مناسبتها
 - إيجاد حلول للأمور غير العادية
- كما يجب على المراجع الخارجي القيام بإعادة تنفيذ بعض الأعمال التي قامت بها إدارة المراقبة الداخلية للتحقق من النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة الداخلية.
- مدى الاعتماد على عمل المراجع الداخلي وكيفية التعاون بين المراجع الداخلي و الخارجي
 - أهم المعايير التي يأخذها المراجع الخارجي في الاعتبار لتقييم مدى الاعتماد على عمل المراجع الداخلي :
 - الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية و استقلاليتها
 - عدم القيام بأية أعمال تنفيذية
 - حرية الاتصال بالمراجع الخارجي
 - مدى اهتمام الإدارة العليا بتنفيذ توصيات المراجع الداخلي
 - مدى التعامل المباشر مع أعلى مستوى بالشركة (مجلس الإدارة / لجنة المراجعة)
 - كيفية التعاون المشترك بين عمل المراجع بين عمل المراجع الخارجي و الداخلي

رغم أن المراجع الخارجي يظل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن رأيه، و بالرغم من عدم وصول استقلالية المرجع الداخلي إلى نفس درجة استقلالية المراجع الخارجي إلا أنه هناك من المجالات يمكن أن يتعاون فيها الاثنان، و على سبيل المثال:

- إرسال المصادقات الخاصة بالمدينين و الدائنين
- عملية الجرد المستمر للمخزون
- نتائج المراجعات للفروع التي لم يقوم المراجع الخارجي بزيارتها.

الحل النموذجي لأسئلة الفصل الثاني:

السؤال الأول:

1- المقصود بمبدأ التخطيط : التخطيط المناسب لعملية المراجعة يساعد على توجيه الاهتمام للبنود الهامة .

- تحديد المشاكل المتوقعة .
- إنهاء عملية المراجعة بالسرعة المطلوبة.
- الحصول على المعلومات عن المنشأة من الأمور الهامة لعملية التخطيط بالإضافة إلى أن خبرة المراجع بالمنشأة تساعده على التخطيط الجيد لعملية المراجعة.
- خطة المراجعة وبرنامج المراجعة هما من مسؤولية المراجع.

2- أهم إجراءات التخطيط النمطية لعملية المراجعة

- التعرف على نشاط العمل و المشاكل التي قد يتعرض لها هذا النوع من النشاط و مدى تأثيرها على عملية المراجعة.
- تحديد إطار عملية المراجعة ومدى الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية
- مناقشة النقاط التي أظهرتها المراجعات مع فريق العمل و مدى تأثيرها على مراجعة هذا العام.
- اثر التغيرات في التشريعات أو معايير المحاسبة على القوائم المالية
- مراجعة القوائم المالية المرحلية لاستنباط الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار أثناء المراجعة .
- مقابلة الإدارة العليا لمناقشتهم في الأمور الجوهرية التي يرون افادة المراجع بها و الانحرافات بين الموازنات التقديرية و النتائج الفعلية.
- فحص قدرات المراجعين الداخليين و أوراق عملهم لتحديد مدى الاعتماد عليها.
- تقييم مدى الحاجة للخبراء.
- التنسيق مع المراجعين الخارجيين الآخرين.
- تحديد مستوى المراجعين و عددهم المطلوبين مع كل مرحلة من مراحل المراجعة
- إعداد موازنة للوقت اللازم من كل أعضاء فريق المراجعة للشركة على الوقت المستخدم في المراجعة.
- التنسيق مع العميل على مواعيد بداية عملية المراجعة.

3- أهم المشاكل التي تواجه أعمال التخطيط

- بدء عملية المراجعة و الاختبارات التفصيلية قبل الانتهاء من أعمال التخطيط، مما يؤدي إلى إغفال بعض الأعمال الهامة أو القيام بأعمال غير ضرورية.
- الافتقار إلى الفهم المناسب لأعمال المنشأة يؤدي إلى عدم التركيز على الأعمال و الأمور الهامة.
- عدم توثيق خطة أعمال المراجعة.

السؤال الثاني:

- 1- الغرض من الحصول على خطاب التمثيل (معياري المراجعة الدولي رقم 580)
 - يذكر مجلس الإدارة بمسؤوليتهم عن إعداد القوائم المالية و اعتمادهم لها
 - التأكد من الأمور الهامة التي تتضمنها القوائم المالية خاصة في ظل غياب أدلة المراجعة الكافية و / أو الملائمة
- 2- التوقيت و مناقشة محتويات الخطاب
 - يجب أن يكون تاريخ الخطاب هو تاريخ تقرير المراجع و بعد الانتهاء من أعمال المراجعة بما في ذلك الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية حيث يعد الخطاب أحد أدلة المراجعة لذلك يجب عدم توقيعه بعد تاريخ تقرير المراجعة.
 - يجب أن يتفق المراجع مع الإدارة على محتوى الخطاب في مرحلة مبكرة و إذا ما رفضت الإدارة ذلك ، وجب على المراجع أن يقوم بإرسال مذكرة بما تفهمه من النتائج التي توصل إليها و يطلب من الإدارة التوقيع عليها.
- 3- أهم محتويات خطاب التمثيل لشركة صناعية
 - الإقرار بمسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية
 - التأكيد على عدم وجود مخالفات متورط فيها الإدارة أو الموظفين، يكون لها تأثير على القوائم المالية
 - انه قد تم إتاحة كل المستندات و الدفاتر
 - انه قد تم إعطاء معلومات كاملة عن الأطراف ذات العلاقة
 - أن القوائم المالية خالية من أي أخطاء ذات أهمية
 - لا توجد خطط مستقبلية أو اتفاقات لم يفصح عنها يكون لها تأثير على قيم الأصول أو الالتزامات
 - لا توجد نية للتخلي عن أية خطوط إنتاج أو أية أصول (مخزون... الخ) مثبتة بقيمة أعلى من قيمتها
 - انه قد تم الإفصاح عن كافة الالتزامات بما في ذلك أية رهونات على أصول الشركة
 - لا يوجد أحداث لاحقة تتطلب تسوية أو إيضاح بالقوائم المالية
- 4- في حالة رفض الإدارة التوقيع على الخطاب ، فقد يؤدي الأمر إلى إصدار تقرير معدل أو متحفظ خاصة إذا لم يتمكن من الحصول على بعض المعلومات و الإيضاحات التي طلبها.

الحل النموذجي لأسئلة الفصل الثالث

و للتنبؤ بموقف هذه الشركات نستخدم المعادلة السابقة لتحديد درجة كل شركة على حدة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار

كما يلي :

الشركة (1) الأولى $3.24 = 2 \times 1 + 0.3 \times 0.7 + 0.3 \times 3.4 + 0.1 \times 1.5 + 0.2 \times 1.3$ درجة

الشركة الثانية $2.20 = 1.6 \times 1 + 0.1 \times 0.7 + 0.1 \times 3.4 + 0.04 \times 1.5 + 0.1 \times 1.3$ درجة

الشركة الثالثة $0.75 = 0.6 + 0.04 \times 0.7 + 0.02 \times 3.4 + 0.01 \times 1.5 + 0.03 \times 1.3$ درجة

ومن التحليل السابق نستنتج ما يلي :

- الشركة الأولى تتمتع بمقدرة عالية على مواجهة المخاطر المالية (الإفلاس).
- الشركة الثانية تقع في المنطقة الرمادية ، حيث ينبغي عليها الاحتياط و الحذر من الإفلاس.
- الشركة الثالثة تعاني من مشكلة عدم المقدرة على مواجهة المخاطر المالية (الإفلاس)، و قد تعلن إفلاسها بالفعل إن لم تجد المخرج المناسب من هذه الأزمة.

وبصفة عامة يمكن الكشف عن التحسن أو التدهور في مؤشرات المؤسسة او الشركة بمقارنة النسب المالية لأكثر من فترة مالية و هو ما يعرف بتحليل الاتجاه الرأسي بشرط ثبات أساليب القياس ، أو باستخدام النسب المالية المرجعية لمؤسسات أخرى مشابهة في النشاط و هي المؤشر الأقوى في القياس بشرط توحيد معايير القياس و العرض في معالجة كافة البنود محل المقارنة و هو ما يعرف بتحليل الأفقي.

إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الآتي :

- أ- إن النسب المالية رغم أهميتها في الإجراءات التحليلية إلا أنها تقيس العلاقة لبنود و أرصدة هي وليدة لحظة معينة في تاريخ معين و من ثم فهي لا تظهر التغيرات على مدار السنة المالية.
- ب- إن هذه النسب تعالج البنود بشكل إجمالي ومن ثم يمكن أن ينتابها نوع من التضليل.
- ج- إن اختلاف تصنيف بنود القوائم المالية يؤدي للتوصل لنتائج مختلفة في التحليل المالي قد لا تعبر عن واقع الحال.
- د- لا يكون لهذه النسب الأهمية المرجوة ما لم تراجع بنسب مرجعية للصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة.
- هـ- ان استخدام هذه النسب غالبا و ابدًا ما يغفل مشكلة التضخم

الحل النموذجي لأسئلة الفصل الرابع:

1- تقييم و اختبار عمل المراجعة الداخلية

- تحديد مدى الاعتماد على المراجعة الداخلية و أسبابه في مذكرة التخطيط.
- دراسة ما يلي بالنسبة للمراجعة الداخلية
 - المهارات لدى فريق المراجعة الداخلية
 - الحكم الشخصي المطلوب من المراجع الداخلي
 - الأهمية النسبية للبنود التي يقوم بمراجعتها و كذلك مخاطر المراجعة المتأصلة في تلك البنود و كيفية تنفيذ ذلك.
 - كفاية أدلة المراجعة التي حصل عليها فريق العمل و كذلك مناسبتها
 - إيجاد حلول للأمور غير العادية

كما يجب على المراجع الخارجي القيام بإعادة تنفيذ بعض الأعمال التي قامت بها إدارة المراقبة الداخلية للتحقق من النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة الداخلية.

2- مدى الاعتماد على عمل المراجع الداخلي وكيفية التعاون بين المراجع الداخلي و الخارجي

أهم المعايير التي يأخذها المراجع الخارجي في الاعتبار لتقييم مدى الاعتماد على عمل المراجع الداخلي :

- الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية و استقلاليتها
 - عدم القيام بأية أعمال تنفيذية
 - حرية الاتصال بالمراجع الخارجي
 - مدى اهتمام الإدارة العليا بتنفيذ توصيات المراجع الداخلي
 - مدى التعامل المباشر مع أعلى مستوى بالشركة (مجلس الإدارة /لجنة المراجعة)
 - كيفية التعاون المشترك بين عمل المراجع بين عمل المراجع الخارجي و الداخلي
- 3- رغم أن المراجع الخارجي يظل مسؤولاً مسؤولاً كاملاً عن رأيه، و بالرغم من عدم وصول استقلالية المرجع الداخلي إلى نفس درجة استقلالية المراجع الخارجي إلا أنه هناك من المجالات يمكن أن يتعاون فيها الاثنان، و على سبيل المثال:
- إرسال المصادقات الخاصة بالمدينين و الدائنين
 - عملية الجرد المستمر للمخزون
 - نتائج المراجعات للفروع التي لم يقوم المراجع الخارجي بزيارتها.

الحل النموذجي لأسئلة الفصل الخامس:

أ- في ضوء مفهوم العلاقة بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية فإن المصطلحات التالية تعني الآتي :

1- إدارة المخاطر

إن مخاطر الأعمال Business Risk هي مخاطر عدم تحقيق إدارة المؤسسة " و إعداد برنامج لمواجهة هذه المخاطر هو مسؤولية الإدارة. غير أن التعريف الحديث للمراجعة الداخلية قد اعتبر أن من بين أهم أهداف المراجعة الداخلية تقييم و تحسين إجراءات إدارة المخاطر. و يكون ذلك باستخدام أساليب المراجعة و لكن في مجال له نظرة مختلفة . و إن كان يمكن القول بأن هذه المراجعة تهدف إلى تقييم كفاءة و فعالية إدارة المؤسسة. و بهدف زيادة قدرة الشركة على تحقيق اهدافها.

و الإدارة الفعالة هي التي تضع أفضل برنامج لمواجهة مخاطر الأعمال و التغلب عليها ، وتساهم المراجعة الداخلية في تقييم هذه البرامج ودراسة نتائجها و أساليب تنفيذها ثم اقتراح الطرق لتحسينها وزيادة فعاليتها.

2- الرقابة

الرقابة هي أداة للتأكد من الالتزام بالخطط و السياسات لتحقيق أهداف المؤسسة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة و الفعالية، غير أن مجمع المراجعين الداخليين أضاف أيضا لأهداف الرقابة هنا نصا صريحا بأنها يجب أن تعمل على تواجد نظام كفاء و فعال لإدارة المخاطر ، و على المراجع الداخلي أن يتأكد من توافر مثل هذا النظام عن طريق التحليل و التقييم الذي يجريه.

3- الحوكمة

يعتبر مصطلح الحوكمة Governance أو " حوكمة الشركات " Corporate Governance من المصطلحات الحديثة ، و يقصد به مجموعة إجراءات الرقابة يمارسها أصحاب المصالح في مؤسسة (المساهمين ، الدائنون....) Stakeholders للرقابة على ما تقوم به إدارة الشركة (المسؤولة أمامهم) من إجراءات رقابة و إدارة مخاطر ، أي أنها رقابة على مستوى أعلى ... رقابة على الإدارة و دور المراجع هنا يماثل دوره في الرقابة الداخلية. و يتمثل دور المراجع الخارجي في ضوء المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية فيما يلي :

في حالة وجود نظام للمراجعة الداخلية فإن على المراجع الخارجي أن يقوم بفحص و تقييم نظام المراجعة الداخلية. و ذلك باعتبار ان نظام المراجعة الداخلية هو أحد المقومات الرئيسية للرقابة الداخلية و هو بذلك يمثل جزءا من ذلك النظام الذي يتولى المراجع الخارجي فحصه و تقييمه.

فإذا وجد أن نظام المراجعة الداخلية يتمتع بالكفاءة و الاستقلالية أمكنه الاعتماد عليه باعتبار أنه يمثل جانب قوة في نظام الرقابة الداخلية.

وفي هذه الحالة يتم عادة عقد اجتماعات بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي على فترات مناسبة خلال العام. و يؤدي ذلك عادة إلى زيادة كفاءة وفعالية عملهما.

كما يجب على المراجع الداخلي أن يخطر المراجع الخارجي بتقارير المراجعة الداخلية و بأية موضوعات هامة يمكن أن تؤثر على عمله. ومع ذلك فإن المراجع الخارجي هو المسؤول الوحيد عما يرد في تقريره.

يتولى المراجع الخارجي فحص و تقييم المجالات التالية الخاصة بعمل المراجع الداخلي :

- مدى استقلالية المراجع الداخلي و موضوعيته
- نطاق عمل المراجع الداخلي
- الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين وتشمل هذه الجوانب الثلاث التقييم العام لوظيفة المراجعة الداخلية و بالإضافة إلى هذا التقييم العام فإن المراجع الخارجي يجري تقييمها خاصا محددا إذا كان سيعتمد على عمل معين من أعمال المراجعة الداخلية كأساس لتحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات مراجعته.

- مذكرة الى المراجعة المبتدئة بشأن أهمية فحص جلسات مجلس الإدارة.

الموضوع : فحص محاضر جلسات مجلس الإدارة بالإشارة الى استفسارك عن الهدف من فحص محاضر جلسات مجلس الإدارة وعن أسباب اداء المراجع لهذا العمل فأود أن أشير بأن الهدف هو الحصول على تفاصيل لقرارات الإدارة التي تم اتخاذها و التي غالبا ما تخص موضوعات غاية في الأهمية، كما أنها تحتوي على الخطط المستقبلية للشركة والتي يتم عادة مناقشتها على مستوى مجلس الإدارة، كذلك تحتوي محاضر جلسات مجلس الإدارة على أدلة فحص اعتماد معاملات معينة والتي عادة ما تكون ذات أهمية كبيرة أو موضوعات سرية كاقترح توزيعات أرباح للأسهم.

وقد تتضمن محاضر جلسات مجلس الإدارة بعض الموضوعات مثل تفاصيل استعراض حسابات فترة (شهر أو ربع سنوي أو مرحلي أو نهائي) و اعتماد الكشوف المالية و القرارات التي اتخذت بالنسبة لبعض النقاط التي أثارها مراقب الحسابات في الفترات لسابقة، كما قد تتضمن تفاصيل عن الالتزامات الطارئة.

مما سبق يتضح لك أن محاضر جلسات مجلس الإدارة تعتبر مصدرا هاما لأدلة المراجعة رغم أن هذه المحاضر ليست لها صفة الاستقلالية ، ولا بد أن تأخذي في اعتبارك أنه يجب فحص العلاقة بين الأدلة المختلفة عند قيامنا بإجراءات الفحص النهائي لعملية لمراجعة ،و إذا تم اكتشاف وجود تناقض بين أنواع الأدلة المختلفة فيجب علينا تحري أسباب ذلك التناقض.

- الرد على سكرتير الشركة :
- السيد /سكرتير الشركة
- التاريخ

تحية طيبة وبعد ،

إيماء إلى المحادثة التلفونية التي تمت بيننا والتي بموجبها تم إفادتي بأنه غير مسموح لي بالاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة لوجود معلومات سرية بها، فإنني أؤكد لك بأن كل المعلومات و البيانات التي يتم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة.. تعامل بسرية تامة ولا يسمح بالإفصاح عنها لأي شخص (إلا بموجب إذن كتابي من سيادتكم أو بناء على طلب قضائي). وكمراجعين فإن أسس ومعايير المراجعة تفرض إبقاء أي معلومات نحصل عليها أثناء المراجعة سرية، و لدى مكتبنا قواعد ثابتة للتأكد من الالتزام بهذا، و إنني على يقين من أنك سوف تتفهم ضرورة الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة لاحتوائها على معلومات هامة تخدم عملية المراجعة.بالأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنه من حق مراقب الحسابات في كل وقت الاطلاع على جميع دفاتر الشركة و سجلاتها و مستنداتها و في طلب البيانات و الإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة و التزاماتها و يتعين على مجلس الإدارة أن يمكن محافظ الحسابات من كل ما تقدم

، وعلى محافظ الحسابات في حالة عدم تمكنه من استعمال الحقوق المنصوص عليها أن يثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة و يعرض على الجمعية العامة إذا لم يتم مجلس الإدارة بتيسير مهمته.

كما ينص معيار المراجعة الدولي ان على المراجع الحصول على أدلة كافية ومناسبة يمكن الاعتماد عليها كأساس للتوصل إلى رأي قبل إعداد تقريره، و أرجو أن يكون واضحاً بأنه في حالة عدم تمكننا من الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة فسنكون مضطرين إلى تعديل تقريرنا على الكشف المالية ليشير إلى فرض قيود على نطاق مراجعتنا. ويسعدني إذا ما قمنا بمناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكثر للوصول على نتائج مرضية لكلا الطرفين. وتفضلو بقبول فائق الاحترام

محافظ الحسابات

عدم وجود اعتماد لشراء أصل ثابت بقيمة كبيرة :

إذا لم أجد كمراجع ما يؤيد اعتماد مجلس الإدارة للأصول موضوع المناقشة في محاضر جلسات مجلس الإدارة فسأحاول التوصل إلى هذه الاعتمادات في مكان آخر ، على سبيل المثال ربما كان هناك أمراً شراء تم إصداره قبل شراء الأصل و يحتوي على الاعتماد المطلوب، أو أقوم بالرجوع على فاتورة شراء الأصل و أحاول التوصل إلى أي مستند قد يحتوي على الاعتماد.

كذلك يمكن الاتصال بإدارة الشركة لمعرفة ما إذا كان لديهم أية تفاصيل عن هذا الاعتماد في ملفاتهم، كما أقوم بالاتصال بمدير المشتريات لمعرفة من قام باعتماد شراء الأصل و ما إذا كان هناك أي مستندات مؤيدة تم إصدارها قبل عملية الشراء.

هذا مع ملاحظة أن ذلك يوضح وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية و الذي يتعين على أن أذكره في خطاب الإدارة.

الحل النموذجي لأسئلة الفصل السادس:

السؤال الأول:

تعمل معظم المؤسسات في الوقت الحاضر على استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) Information Technology المعتمدة على الحاسبات الآلية في تشغيل بياناتها وتوصيلها إلى مستخدميها في الوقت المناسب وقد أدى ذلك إلى تزايد أهمية أمن وسلامة المعلومات خاصة في ظل التطور السريع في مجال التجارة الالكترونية. وقد أدى التطور السريع في استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة سهولة إمكانية التلاعب في المعلومات الحاسوبية علاوة على صعوبة اكتشاف مثل هذا التلاعب خاصة مع إمكانية حدوث هذا التلاعب أو حدوث سرقة أو فقد للمعلومات والسجلات دون ترك أي أثر خاصة في ظل عدم وجود أي مستندات ورقية مع انتشار التجارة الالكترونية Electronic Commerc مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات نظرا لتزايد المخاطر التي تهدد أمن وسلامة النظام الحاسبي بصفة عامة وعملية المراجعة بصفة خاصة.

السؤال الثاني:

المتطلبات الأساسية في أنظمة معلومات التجارة الالكترونية هي

- 1- تكامل المعلومات
- 2- تبادل المعلومات بين العديد من أنظمة المعلومات في الوقت المناسب
- 3- خلق عدد كبير من مستخدمي النظام في العالم من عملاء وموردين.

السؤال الثالث:

1- مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات

- تحسين الوقتية، أي توفير المعلومة في الوقت المناسب، وزيادة الدقة فيها.
- تحسين وتسهيل التحليل الإضافي للمعلومات
- تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة
- تحسين إمكانية الفصل المناسب بين المهام Segregation عن طريق تنفيذ رقابة آمنة، قواعد بيانات، نظم تشغيل.
- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تضغيل قدر هائل عن المعاملات في وقت قصير وبتكلفة أقل علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية، وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري.
- إمكانية الاستفادة بالحاسب الآلي في تحقيق الرقابة الذاتية على كل عمليات التشغيل اليومية.
- إمكانية الضخمة لتخزين البيانات في صورة ملفات إلكترونية تغني عن الكثير من الملفات والسجلات اليدوية.

2- مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية

هناك العديد من العيوب والمخاطر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية منها:

- الاعتماد على البرامج والأنظمة
- تغيير البيانات بشكل غير سليم
- فقدان محتمل للبيانات، أو حذفها بطريقة الخطأ
- الفشل في إجراء تغييرات لازمة في الأنظمة والبرامج.
- تغيير بشكل غير مصرح به أو غير مسموح به في البرامج أو الأنظمة.
- دخول غير مصرح به أو غير مسموح به في البيانات وقد يؤدي إلى تدمير البيانات.
- تضخم اثر الأخطاء التي تحدث أثناء التشغيل
- الحاسب غير قادر على التفكير أو الحكم الشخصي مما يؤدي لوجود أخطاء ما لم توجد إجراءات للرقابة على البرامج المستخدمة.
- الحاسب يقوم بالعديد من المهام التي تتعارض مع مبدأ الفصل من المهام.
- بيئة تكنولوجيا المعلومات تتطلب توافر خبرات ومؤهلات معينة من الأفراد القائمين على تشغيل النظام.

حالات عملية على المراجعة الداخلية

حالة عملية 01:

شركة مساهمة SPA تمتلك قرية سياحية افتتحت المرحلة الأولى منها للتشغيل عام 2010 تحت إدارة إحدى الشركات إدارة الفنادق، و العضو المنتدب و رئيس مجلس الإدارة هو أحد كبار المساهمين، وله مساهمات بنسبة كبيرة في شركات أخرى تعمل في نفس المجال، وقد اعتمدت الشركة في بناء القرية و تجهيزها بجانب رأس المال على تمويل بنكي متوسط الأجل بالدولار الأمريكي.

ويشير تاريخ نشاط الشركة إلى ارتفاع تكاليف تشغيل القرية، كما تعاني من انخفاض شديد في أسعار بيع الغرف و في نسبة الأشغال، و هناك خلاف مستمر مع شركة الإدارة بسبب سوء نتائج التشغيل، كما أخفقت الشركة أكثر من مرة في سداد أقساط القرض و فوائده في مواعيد الاستحقاق.

وبصفتك مديرا بمكتب مراقب الحسابات الذي يتولى مراجعة الكشف المالية للشركة منذ تأسيسها و أثناء قيامك بزيارة للشركة في سبتمبر 2016، كنت على علم بأنه قد نشب خلاف بين الشركة و بين البنك بسبب توقف الشركة تماما عن السداد أقساط القرض المستحقة، و بدلا من ذلك بدأت الشركة و بدون موافقة البنك في بناء مرحلة ثانية بالقرية باستخدام عائدات تشغيل المرحلة الأولى على الرغم من قلتها وعدم كفايتها لسداد مستحقات المقاولين و الموردين و تحاول الشركة الحصول على تمويل من بنك آخر . و أبلغت شركة إدارة القرية عن تغييب مدير الحسابات عن عمله دون أخطار و عقب ذلك تم اكتشاف اختفاء قدر مهم من المستندات و تلاعب في الحسابات، و تشير المعلومات الأولية إلى حدوث اختلاس من أموال القرية بمبلغ كبير، وهناك ضغوط على العضو المنتدب من باقي أعضاء مجلس الإدارة نحو إلغاء التعاقد مع شركة الإدارة بتحميلها مسؤولية الاختلاس، و يعترض العضو المنتدب على ذلك غالبا بسبب ارتباطه مع ذات شركة الإدارة في تعاملات أخرى تخص فنادق يساهم في ملكيتها.

المطلوب:

أذكر مخاطر الأعمال بالشركة، ووضح كيف يمكن أن تتأثر عملية مراجعة الكشف المالية لسنة 2016 نتيجة لذلك.

الاجابة:

اولا : تتضمن مخاطر الاعمال الأساسية للشركة ما يلي :

- 1- التوسع في مباني القرية والذي يزيد من مخاطر الأعمال، حيث يتطلب مزيدا من رأس المال العامل ، بجانب هبوط أسعار الخدمات الفندقية و قلة الإقبال على الفنادق والقرى السياحية عامة، و لذلك ينتظر تكبد القرية لتكاليف تشغيل عالية دون أن يقابلها إيرادات بالمستوى المقبول، مما قد يؤدي إلى تحول القرية من تحقيق أرباح و لو ضئيلة إلى تحقيق خسائر تشغيلية.
- 2- بجانب هذا فإن زيادة الطاقة التشغيلية يعني الحاجة غلى نظام رقابي أكثر احكاما، و الدلائل المتوفرة تشير إلى عجز شركة الإدارة عن تحقيق الانضباط في العمل وكفاءة التشغيل.
- 3- يدعو الموقف النقدي الحالي إلى القلق الشديد ، حيث لا يوجد تمويل متاح لسداد مستحقات مشيدي المباني الجديدة ، كما أن موارد الشركة لا تكفي لسداد الديون المستحقة، و يضاف على هذا ماحدث من اختلاس و لم يتقرر بعد قيمته أو مداه و انما سيكون غالبا تأثيره ممتدا إلى ضياع أو اختفاء نقدية أو حقوق للقرية لدى الغير أو كليهما.
- 4- يدير العضو المنتدب الشركة بصفة منفردة تقريبا، و يتحكم حتى في القرارات الهامة ، وهو على استعداد لمحاولة شركة الإدارة على حساب مصلحة الشركة ، و في حالة كهذه فالأغلب أن التحقيقات في الاختلاس و التلاعب في الحسابات لن تسفر عن حصر كامل بالتجاوزات و اتخاذ الإجراءات التصحيحية و التأديبية اللازمة، و بناءا عليه فهناك شك كبير في مدى تعبير الكشف المالية المستقلة للقرية عن الموقف المالي التشغيلي لها.
- 5- هناك مؤشرات تحمل شكا في قدرة الشركة على الاستمرار ، فهي عليها التزامات تستطيع في موقفها الحالي الوفاء بها (البنك- المقاولين)، ومن الأرجح ألا يوافق البنك الحالي أو أي من البنوك على منحها تمويل إضافي، بالإضافة إلى سوء نتائج إدارة القرية الوحيدة التي تملكها الشركة و التصميم على عدم إسناد إدارتها إلى شركة أكثر كفاءة وخبرة ، و هذه

النقطة قد تتسبب في تفاقم الخلافات بين المساهمين مع إصرار العضو المنتدب على استخدام سيطرته على غالبية مقاعد مجلس الإدارة في تمرير ما يراه من قرارات.

ثانيا : إستراتيجية المراجعة :

تتضمن إستراتيجية المراجعة المناسبة مستوى عالي من اختبار التفاصيل للعمليات و الأرصدة مع ملاحظة أن الكشف المالية للقرية (حسابات التشغيل) هي جزء لا يتجزأ من الكشف المالية للشركة، و ذلك يمكن تفسيره كما يلي :

- 1- الرقابة الداخلية ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
- 2- الخطر المتبقي (الخطر المتأصل وخطر الرقابة) عالي نسبيا و لذلك يجب زيادة إجراءات التحقق لتخفيض مخاطر عدم الاكتشاف.
- 3- أمثلة و احتمالات الخطأ كثيرة، خاصة في حسابات تشغيل الفندق، و لذلك لابد من عينات كبيرة.
- 4- كنتيجة للتلاعب في الحسابات ، فهناك ضرورة للاهتمام بالحصول على مصادقات و كشف حسابات تفصيلية من جميع المدينين و الدائنين و مطابقتها.

ثالثا : الخطر المتأصل

- هناك أخطار متأصلة بدرجة عالية ، ومعظم هذه الأخطار تتعلق بتحريفات في الكشف المالية وهناك خطر كبير ناشئ عن أخطاء التسجيل بالدفاتر و التلاعب المعتمد بالحسابات.

رابعا : خطر الرقابة

- هناك مخاطر عالية نتيجة ضعف بيئة الرقابة بوجه عام و محدودية خبرة العاملين بالنظر إلى ما تم من احتلاس.

خامسا : الاصول الثابتة

- هناك أصول ثابتة جديدة و التزامات تجاه المقاولين تحتاج إلى التركيز عليها ينبغي الانتباه إلى تقييم الأصول بالنظر إلى العائد المتوقع الحصول عليه منها.

سادسا : الإيرادات /العملاء :

- 1- هناك مخاطر من إثباتها أو تقييمها بأكبر من حقيقتها ، فالإدارة غالبا تريد إظهار أرباح عالية كما أن الاختلاسات تتم غالبا باستخدام أرصدة العملاء.
- 2- غالبا سيحتاج الأمر إلى إعدام ديون دفترية غير قابلة للتحويل مع تكوين محصنات للديون الأخرى المشكوك في تحصيلها.
- 3- سيكون من الضروري إرسال مصادقات مباشرة لجميع المدينين.

سابعاً : المخزون

- قد يكون هناك زيادة في قيمة المخزون عن وضعه الحقيقي بسبب وجود عجز غير طبيعي بالمخازن ، لذلك سيتعين

- 1- حضور أعمال الجرد السنوي و ملاحظته تفصيليا
- 2- مطابقة سجلات المخازن و تحري أسباب أي عجز أو زيادة فعلية.

ثامناً : أمور أخرى

سيكون من الضروري متابعة كل من الأمور التالية بتركيز شديد

- 1- مدى ملائمة فرض الاستمرارية
- 2- مدى نجاح الشركة في الحصول على تمويل إضافي
- 3- نتيجة التحقيق في الاختلاسات و التلاعب في الحسابات
- 4- نتيجة إرسال المصادقات و استلام كشوف الحساب و المطابقات
- 5- نتيجة الجرد الفعلي للمخزون و مطابقته مع السجلات.

حالة عملية 02

فيما يلي جدول يبين الاصول التي ظهرت في مسودة الكشف المالية لشركة (X) - شركة صناعية كبرى في 31 ديسمبر

2016

تكلفة	اراضي ومباني	الات و معدات	اصول تحت الانشاء	الاجمالي
ارصدة في اول يناير 2016	161	976	13	1150

165	35	124	6	اضافات
-	(32)	29	3	تحويلات
(19)	-	(18)	(1)	استبعادات
1296	16	1111	169	اجمالي التكلفة في 31 ديسمبر 2016
				الاهلاك
427	-	397	30	ارصدة في اول يناير 2016
93	-	88	5	اهلاك الفترة
(18)	-	(18)	-	استبعادات
502	-	367	35	اجمالي الاهلاك في 31 ديسمبر 2016
794	16	644	135	صافي القيمة الدفترية 31 ديسمبر 2016
723	13	579	131	صافي القيمة الدفترية 31 ديسمبر 2016

ملحوظة :

صافي القيمة الدفترية للأراضي و المباني في 31 ديسمبر 2016 عبارة عن :

116	أصول مملوكة
18	إيجار تمويلي
134	

تحتوي سياسة الشركة المحاسبية على مايلي :

- 1- يتم تسجيل الأصول طويلة الأجل الملموسة بالتكلفة التاريخية مخصوما منها الإهلاك، بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها بواسطة الشركة فإن التكلفة تتضمن المواد و الأجور المباشرة و المصروفات الثابتة المتعلقة بها.
- 2- يستخدم القسط الثابت في إهلاك آلات و المعدات من تاريخ بدء استخدام الأصول و بالتالي يتم أهلاك قيمتها التاريخية على العمر الإنتاجي المقدر.
- 3- تشمل قائمة الدخل في 31 ديسمبر 2016 مايلي :
صافي الربح قبل الضرائب 100000 دج .

وخلال مراجعتك لأصول الشركة في 31 ديسمبر 2016 ظهرت مشكلتان كما يلي :

- أ- ان سجل حساب تكلفة العمل المباشر الذي تم تحميله على الأصول تحت الانشاء بواسطة عمال الشركة و الخاص بالفترة الاولى من السنة قد تلف بالكامل و تبلغ تلك التكلفة 10000 دج.
- ب- قامت الشركة برسملة مبلغ 25000 دج تكاليف أبحاث بما يتعارض مع معيار المحاسبة الخاص بالأصول غير الملموسة.

المطلوب :

- 1- اذكر الأشكال العامة للتحفظات المتاحة للمراجع في كتابة تقريره مع ذكر الظروف التي تتناسب مع كل منها.
- 2- اذكر فيما اذا كنت تشعر بضرورة كتابة تقرير مراجعة متحفظ لكل من الحالتين السابق ذكرهما مع بيان أسباب ذلك لكل حالة.
- 3- بافتراض انك قررت ضرورة كتابة تقرير مراجعة متحفظ بشأن تكاليف الأبحاث اكتب الجزء من التقرير الخاص بذلك مع شرح الموضوع (غير مطلوب كل التقرير).
- 4- وضح مسؤولية المراجع العامة فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم مراجعتها و الصادرة مع الكشوف المالية.

الاجابة

أولاً: الأشكال العامة للتحفظات :

- 1- فيما عدا : يستخدم للتعبير عن أمر هام و لكن ليست له صفة الجوهرية في عدم الموافقة أو كقيود على نطاق عملية المراجعة.
- 2- عدم إبداء الرأي : يستخدم في حالة عدم تأكد جوهري يتعلق بنطاق عملية المراجعة
- 3- رأي عكسي : يستخدم في حالة عدم اتفاق جوهري.
- 4- يستلزم الأمر دراسة الأسباب التالية في كل حالة قبل الحكم بضرورة عمل تقرير متحفظ أم لا :

ثانياً: تدمير السجلات

في حالة عدم وجود دليل متاح يؤيد احتساب العمل المباشر فإن المراجع يكون غير متأكد من دقة الأرقام التي تتضمنها الكشوف المالية، و يوجد في هذه الحالة قيود على نطاق عملية مراجعته عندئذ يظهر سؤال الأهمية النسبية لمبلغ 10.000 دج، حيث أن تكلفة العمل تمثل حوالي 30% من تكلفة الأصول التي تم إنشاؤها خلال العمل و هي عبارة عن نسبة 6% من إجمالي الأصول طويلة الأجل المضافة و نسبة 1% من صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة ، و يعتبر البند هاماً و مؤثراً إذا كانت معرفته تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي الكشوف المالية ،و أي أخطاء في احتساب مبلغ 10.000 دج لا يمكن اعتباره جوهرياً بالنسبة لرقم الربح وهو 100.000 دج و في مثل هذه الظروف فإن إصدار تقرير بتحفظ يعتبر غير ضروري.

ثالثاً: -تكاليف الأبحاث

يسمح معيار المحاسبة الخاص بالأصول غير الملموسة برسملة تكاليف الأبحاث و لكن تكاليف التطوير هي فقط التي يتم رسملتها وفقاً لمعايير قياس معينة و يعتبر المبلغ هاماً بالنسبة لرقم الربح و بالتالي فمن الضروري إبداء رأي مراجعة متحفظ.

رابعاً: تقرير المراجع لمساهمي الشركة

تم رسملة تكاليف الأبحاث البالغة 25000 دج في الميزانية بدلا من إدراجها ضمن المصروفات بحساب الأرباح و الخسائر طبقاً لمعيار المحاسبة الخاص بالأصول غير الملموسة، و كنتيجة لذلك فإن أرباح السنة و الأرباح المرحلة قد زادت بذلك المبلغ وفيما عدا ما تقدم، فمن رأينا

مسؤولية المراجع

تعين على المراجع إجراء فحص محدود للمعلومات الصادرة مع الكشوف المالية التي يتم مراجعتها من اجل اكتشاف اي انحرافات هامة و التي قد تحدد مصداقية الكشوف المالية التي تم مراجعتها، و تتطلب التشريعات من مراقبي حسابات الشركات المساهمة التأكد من اتفاق المعلومات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة مع الكشوف المالية التي يتم مراجعتها.

في حالة ظهور انحرافات ولا يمكن حلها يتعين عمل فقرة إيضاحية و يجب على المراجع أن يكون حذرا من إمكانية وجود حقائق هامة مذكورة بالمعلومات المرافقة للكشوف المالية و لكنها معروضة بطريقة مضللة أو محرفة.

حالة عملية 03:

بصفتك المسئول عن مراجعة إحدى شركات الأزياء الحديثة، و التي تمتلك عددا من الفروع في كل من الجزائر العاصمة و وهران فقد كلفك الشريك المسئول بإعداد الاختبارات المطلوب إجراؤها لمراجعة البنود التالية:

- المشتريات
- أرصدة الالتزامات في نهاية السنة المالية للشركة
- علما بأن الشركة تعد من الشركات المساهمة المتوسطة الحجم ، و غير مقيدة في بورصة الأوراق المالية.
- أ- اكتب باختصار عما تعرفه عن البنود الآتية مع بيان إجراءات المراجعة الخاصة بها :
- القروض طويلة الأجل
- المخصصات و الالتزامات المحتملة

الإجابة

اولا : برنامج المراجعة للبنود التالية :

المشتريات

- 1- استخدام التقنيات المتاحة في مكتب المراجعة للحصول على العينات الاحصائية النمطية، ثم اختار عينة من القيود في حساب المشتريات بدفتر الاستاذ العام ، و ذلك بعد التأكد من الدقة الحسابية لهذا الحساب.
- 2- طابق كل بند تم اختياره مع ملخص مجموع يومية المشتريات
- 3- فحص الدقة الحسابية لقائمة الفواتير التي تحقق الإجمالي.
- 4- استخدام تقنيات العينة الاحصائية النمطية بمكتب المراجعة لاختيار عينة من قيود يومية المشتريات.
- 5- طابق القيم المذكورة في قيود اليومية بفواتير المشتريات.
- 6- تأكد من أن كل فاتورة مشتريات تشمل اعتماد المسئول لسدادها.
- 7- تأكد من ان سلطة الاعتماد المستخدمة لسداد فواتير تطابق لوائح العمل.
- 8- اختبر العمليات الحسابية لكل فاتورة.
- 9- طابق تفاصيل الفاتورة مع اذن استلام البضاعة.
- 10- طابق تفاصيل الفاتورة مع أمر الشراء للتحقق من وجود أدلة على أن الإجراءات السابقة قد تم إجراؤها بواسطة العميل.
- 11- تأكد من ان أوامر الشراء تحمل سلطات الاعتماد المقررة طبقا للوائح العميل.

ثانيا : أرصدة الالتزامات (الموردين)

- 1- طابق أو قم بتسوية الرصيد بحساب المراقبة مع إجمالي قائمة الأرصدة و طابق المجموع مع مسودة الكشف المالية
- 2- اختبر تجميع قائمة الأرصدة
- 3- استخدم تقنيات العينة الإحصائية المتاحة في مكتب المراجعة و احصل على عينة من الأرصدة و اختبر هذه الأرصدة مع استاذ مساعد الموردين.

- 4- اختار عينة من الموردين الرئيسيين من قائمة الأرصدة الافتتاحية مع مراعاة أن لا يكون هؤلاء الموردين أرصدة في آخر المدة
- 5- اذا كان هناك موردين تمت معهم عمليات كبيرة خلال السنة و لا يوجد لهم رصيد اقبال قم باختيار عينة منهم.
- 6- ارسل إلى هؤلاء الموردين طالبا مصادقة على أرصدة العميل على أن ترسل مباشرة للمراجع يمكن استخدام مصادقة الشركة الدورية لذلك تأكد من وجود اسم و عنوان المورد ، والرصيد المطلوب المصادقة عليه، و تاريخ هذا الرصيد، في كل مصادقة .وتأكد من موافقة العميل على ذلك و أن كل خطاب موقع بواسطة العميل.
- 7- إرسال المصادقات يجب أن يكون مستقلا عن العميل.
- 8- إذا ظهرت خلافات على الأرصدة فيجب التأكد من أسباب هذه الاختلافات و تسويتها.
- 9- إذا لم يتم استلام الرد على المصادقة الأولى فيجب إرسال مصادقة ثانية للمورد.
- 10- لخص النتائج على أن يحتوي الملخص على إجمالي الموردين و إجمالي أرصدتهم و عدد وقيمة أرصدة الموردين التي تم إرسال مصادقات لهم و عدد وقيمة الردود المستلمة و عدد و قيمة الردود المطابقة و عدد وقيمة التسويات و عدد وقيمة الأرصدة غير المطابقة و التي لا يمكن تسويتها على أن يتم احتساب النسبة المئوية لكل منه.
- 11- اختار عينة من الموردين و قم بمطابقة رصيد الحساب مع كشف حساب الموردين، مع تلخيص النتائج بنفس أسلوب الفقرة السابقة.
- 12- اختار عينة من أذون استلام البضائع و تأكد من أن كل بند تم اختياره قد تم اضافته في حساب المورد بطريقة صحيحة.
- 13- اختار عينة من أذون استلام البضائع و المؤرخة قبل نهاية السنة بفترة قصيرة ، و اختبر تاريخ سدادها للتحقق من سدادها قبل نهاية السنة من عدمه، و أن قيمة الأذون التي لم يتم سدادها قد ظهرت كالتزام في حساب المورد أو ظهرت منفصلة كمستحقات.
- 14- اختار عينة من مردودات البضاعة التي تمت قبل تاريخ الميزانية بفترة قصيرة و تأكد من خصم قيمتها من أرصدة الموردين في نهاية السنة و أنه تم معالجتها بصورة صحيحة.
- 15- اختار عينة من أذون استلام البضائع بعد نهاية السنة بفترة قصيرة و تأكد من أن هذه البنود لم يتم إدراجها في أرصدة حسابات الموردين في نهاية السنة
- 16- اختار عينة من مردودات البضاعة بعد تاريخ الميزانية بفترة قصيرة و تأكد من عدم خصم هذه القيم من رصيد حسابات الموردين قبل نهاية السنة.
- 17- افحص الفواتير المستلمة بعد نهاية السنة لبضائع تم استلامها قبل نهاية السنة، و تأكد من أن القيم المتعلقة بها قد تم إضافتها بحسابات الموردين.
- 18- افحص المدفوعات للموردين سواءا كانت قبل نهاية السنة او بعد نهاية السنة المالية للتأكد من أن هذه المدفوعات قد تم إدراجها في الفترة المحاسبية الصحيحة.
- 19- بالنسبة للمدفوعات قبل نهاية السنة ، تأكد من ظهورها في كشف حساب البنك الخاص بالعميل.
- 20- قارن إجمالي رصيد الموردين مع رصيد العام السابق و قارن نسبة إجمالي الدائنين لإجمالي المشتريات في السنة.
- 21- احصل على تأكيدات من الإدارة بأن كل المبالغ المعلومة التي تخص الموردين قد تم إظهارها في الكشف المالية.

حالة عملية 04:

يوجد بأحد المؤسسات الجزائرية إدارة شراء مركزية يتم إدارتها من قبل السيد/ أحمد كمدير للشركة ، حيث قام هذا الأخير بوضع سياسات و إجراءات للإدارة كدليل للعاملين في الأعمال الكتابية و لوكلاء الشراء بشأن العمليات التشغيلية اليومية بالإدارة و يشعر المدير بالرضا عن اتفاق هذه السياسات و الإجراءات مع أهداف الشركة و يعتقد بعدم وجود عقبات كبرى في العمليات التشغيلية العادية بإدارة الشراء.

و تم تكليف إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة بالقيام بالمراجعة التشغيلية بوظيفة الشراء. و تمثل مهمتهم الأولى في فحص السياسات و الإجراءات التي وضعها السيد أحمد . ومن بينها :

- يتم شراء كافة المشتريات الهامة بناء على مناقصات تنافسية . مع أخذ الجوانب التالية في الاعتبار : وقت التسليم المحتمل، مدى الاعتماد على المورد ، و غيرها.
- يتم إبلاغ الموردين بمواصفات تفصيلية للحد الأدنى المقبول من الجودة لكافة البضائع التي يتم شرائها.
- يتحمل مدير المواد الخام في إدارة مراقبة المخزون و ليس إدارة الشراء المسئولة عن التزام الموردين بمواصفات الجودة. و يقوم مدير المواد الخام بفحص البضائع عند وصولها للتأكد من مطابقة الجودة للحد الأدنى من المعايير و بعد ذلك يتحقق من تمويل البضائع من رصيف الاستلام إلى المخزون.
- يتم إعداد كافة طلبات الشراء من قبل مدير المواد الخام بناء على جدول الإنتاج المعد عن أربعة أشهر و بعد قيام العاملين بإدارة المراجعة الداخلية بملاحظة تشغيل العمليات في وظيفة الشراء تم التوصل إلى النتائج التالية :
- يتم شراء 90% من المواد الخام الحيوية من مورد واحد. و يوجد لهذا المورد سجل جيد للتسليم و يمكن الاعتماد عليه. و أكثر من ذلك تتسم عطاءات هذا المورد بأقل الأسعار عبر السنوات القليلة الماضية.
- كما يحدث تغير في خطط الإنتاج، تتقدم إدارة الإنتاج بطلبات سريعة و عاجلة مباشرة إلى إدارة الشراء. و يتم تخزين طلبات المواد الخام الخاصة بدورات الإنتاج الملغاة للاستخدام في المستقبل.
- و تتحمل إدارة الشراء تكاليف هذه الطلبات الخاصة. و يعتبر السيد أحمد أن التكلفة الإضافية التي ترتبط بهذه الطلبات الخاصة بمثابة " تكلفة" عن العضوية في فريق المؤسسة.
- تقوم إدارة الشراء بإصدار الأوامر الخاصة بالمواد الخام التي يتم من خلالها إنجاز التغيرات الهندسية بسرعة قدر الإمكان بعد قيام الإدارة الهندسية بإجراء هذه التغيرات. و يشعر السيد أحمد بالفخر للاستجابة السريعة التي يبديها العاملون بإدارة الشراء للتغيرات في المنتجات. و لا يتم فحص المواد الخام التي يتم استلامها إلا بعد القيام بإصدار الطلبات.
- يتم قبول الشحنات الجزئية و الشحنات المقدمة (أي تلك التي يتم استلامها قبل حلول تاريخ التسليم المطلوب) من قبل مدير المواد الخام الذي يقوم بإبلاغ إدارة الشراء عن الاستلام. و تكون إدارة الشراء مسئولة عن متابعة عمليات الشحن الجزئي . و لم يتم القيام بأي إجراء لمنع عمليات الشحن المسبقة.

المطلوب :

بناء على السياسات و الإجراءات بإدارة الشراء و نتائج هيئة المراجعة الداخلية بالمؤسسة قم بما يلي :

1- تعريف أوجه القصور أو عدم الكفاءة في وظيفة الشراء بالشركة

2- تقديم التوصيات بشأن أوجه القصور أو عدم الكفاءة التي قمتم بتعريفها.

استخدم الشكل التالي في إعداد إجابتك

أوجه القصور / عدم الكفاءة	التوصيات
-1	-1

حالة عملية 05:

تقوم احد الشركات بتصنيع أجزاء السيارات و بيعها في أسواق السيارات الرئيسية.و تقوم هيئة المراجعة الداخلية بالشركة بفحص أساليب الرقابة الداخلية على الآلات و المعدات و تقديم التوصيات عن التحسينات عندما يكون ذلك ملائماً.و حصل المراجعون الداخليون على المعلومات التالية خلال قيامهم بتنفيذ المهام الموكولة لهم :

• تبدأ عادة طلبات شراء الآلات و المعدات بواسطة المشرف الذي يكون بحاجة للأصل (المعدات و الآلات). و يقوم المشرف بمناقشة الاصول التي يقترح حيازتها مع مدير المصنع. و يتم تقديم طلب الشراء إلى إدارة الشراء عندما يقتنع مدير المصنع بمنطقية الطلب و إنه لا يزال هناك رصيد متبقي في حصة المصنع في الموازنة الإجمالية بالشركة الخاصة بعمليات الحيازة الرأسمالية.

• و عند العمل على تنفيذ طلبات شراء الآلات و المعدات التي يتم استلامها ، يبحث مدير إدارة المشتريات في السجلات عن المورد الملائم . و بعد ذلك يتم تحرير أمر شراء رسمي و إرساله بالبريد.

و عندما يتم استلام الآلة أو المعدة، يتم إرسالها مباشرة إلى الإدارة التي ستستخدمها حتى يقوم بتركيبها.

و يسمح ذلك بالحصول على المنافع الاقتصادية من عمليات الحيازة على نحو مبكر قد الامكان.

• و يتم تدعيم حسابات المراقبة بالأستاذ العام للأصول الثابتة عن طريق تنظيم جداول زمنية ابتداء من السنة التي تم فيها الحيازة. و يتم استخدام هذه الجداول الزمنية بحساب الاهلاك كوحدة لكافة الاصول ذات النوع الواحد التي تم اقتنائها في نفس العام. و يتم استخدام معدلات معيارية، طرق معيارية للاهلاك و قيم معيارية للنفاية لكل نوع رئيسي من الاصول الثابتة . و تم وضع هذه المعدلات و الطرق و القيم الخاصة بالنفاية منذ عشر سنوات خلال السنة الاولى لبدء العمليات التشغيلية للشركة.

• و عندما ينتهي عمر الآلة أو المعدة ، يقوم مدير المصنع بإبلاغ إدارة المحاسبة بذلك حتى يمكن إجراء القيود الملائمة بالدفاتر المحاسبية.

• لم يتم إجراء تسوية منذ بدء الشركة للعمليات التشغيلية بين الدفاتر المحاسبية و الآلات و المعدات الموجودة بالشركة فعلا.

المطلوب :

تعريف أوجه القصور للرقابة الداخلية و تقديم التوصيات عن التحسينات بها و التي يمكن لهيئة المراجعة الداخلية بالشركة أن تضمنها في التقرير عن أساليب الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها على الأصول الثابتة .

استخدم الشكل التالي في إعداد إجابتك .

أوجه القصور / عدم الكفاءة	التوصيات
-1	-1

حالة عملية 06 :

يوجد في مستشفى Saint Gabriel التي تتبع إحدى جامعات الغرب الأوسط الكبرى إدارة بحوث تتسم بالسمعة الجيدة يعمل بها عدد من العلماء المشهورين. و يتم العمل في إدارة البحوث بناء على أساس يتمثل في كل مشروع يتم العمل فيه، و تتكون الإدارة من عدد من العلماء و الفنيين الذين يتم استدعائهم للمشاركة في مشروع محدد. و يتم تخصيص المهام طوال فترة تنفيذ المشروع، و يتحمل مدير المشروع مسؤولية العمل.

و يجب الموافقة على كافة المشروعات الرئيسية التي تنفذها إدارة البحوث من قبل مجلس غدارة المستشفى. و يتم الحصول على الموافقة من خلال تقديم مشروع مقترح إلى المجلس يتم فيه تحديد : الإطار العام للمشروع، الوقت المتوقع فيه إكمال العمل بالمشروع، و المنافع المتوقعة. و يجب أن يتم أيضا إبلاغ المجلس بالمشروعات الرئيسية التي تم إنائها نتيجة الفشل المحتمل أو التغيرات التكنولوجية التي وقعت الموافقة على المشروع. و يتم سنويا تقديم رؤية عامة عن الوضع في المشروعات التي يتم العمل فيها إلى المجلس.

و في العديد من الحالات، يتم تطبيق أساليب التوصل للربح التي تستخدمها منشآت الأعمال على إدارة البحوث. و على سبيل المثال، تقوم الإدارة بإجراء عمل تمهيدي على المشروعات الرئيسية المحتملة التي يتم اختبارها قبل التقدم بطلب إلى المجلس للموافقة على المشروع و الالتزام بقدر كبير من الوقت و المال. كما تقوم الإدارة أيضا بتقدير احتمالات المنح و الإيرادات المستقبلية للمشروع. و يتم دوريا إعداد التقارير المالية للإدارة و كل مشروع يتم مراجعتها مع مجلس الإدارة.

و تمثل العمالة 75% من تكلفة التشغيل بالإدارة. أما باقي التكاليف فتتعلق بالمواد المستخدمة خلال إجراء البحوث.. و يتم شراء المواد الخاصة بإجراء التجارب بواسطة الإدارة المركزية للمشتريات بالمستشفى . و بمجرد تسليمها ، تتحمل إدارة البحوث مسؤولية التخزين، الاستخدام، و تخصيص التكلفة على المشروعات.

و حتى يتم حماية حقوق المستشفى على ما يتم اكتشافه من قبل إدارة البحوث، يطلب من أعضاء هيئة الإدارة توقيع عقود تنازل في وقت التعيين و في فترات محددة بعد ذلك. و تتضمن العقود إقرار الأفراد بتنازلهم عن حقوق براءات الاختراع و أتعاب مقابل استخدام المبتكرات التي تم التوصل إليها في العمل بالمستشفى.

و ترجع السمعة الطيبة للمستشفى على نحو جزئي إلى نجاح إدارة البحوث. و أنتجت إدارة البحوث مجموعة من البحوث مرتفعة الجودة في مجال الرعاية الصحية، و دائما ما تتوافر لها القدرة على توليد أرباح تجاوز التكاليف. و يعتقد أعضاء مجلس إدارة المستشفى أن الشهرة المستمرة للمستشفى تتوقف على وجود إدارة قوية للبحوث. و لذلك تقدم المجلس بطلب إلى الجامعة ليقوم المراجع الداخلي بالجامعة بإجراء مراجعة لتنفيذ العمليات في إدارة البحوث. و كجزء من الطلب الذي تم تقديمه لإجراء مراجعة تنفيذ العمليات، عرض المجلس الأهداف التالية و التي يجب أن تحققها المراجعة الداخلية.

يجب القيام بمراجعة تنفيذ العمليات من قبل غدارة المراجعة الداخلية بالجامعة لتوفير تأكيد عن:

- قيام إدارة البحوث بتقدير جوانب الإيرادات والتكلفة في كل مشروع للتأكد من تساوي الإيراد المحتمل أو زيادته عن التكاليف المقدرة.
- وجود أساليب ملائمة للرقابة بما يوفر وسائل لقياس مدى التقدم بالمشروعات و تحديد ما إذا كان يجب القيام بإجراءات تصحيحية.
- تعكس التقارير المالية المعدة من قبل إدارة البحوث للعرض على مجلس الإدارة على نحو ملائم كافة الإيرادات الخاصة بكل من المنح التي يتم الحصول عليها و الموارد الناتجة عن مشروعات الإدارة و الأموال الملائمة التي يتم الحصول عليها) و كافة التكاليف.

المطلوب:

أ) تقييم الأهداف التي حددها مجلس الإدارة لإدارة المراجعة الداخلية بالجامعة من حيث مدى ملائمتها كأهداف مراجعة التشغيل. ناقش على نحو شامل :

1- قوة الأهداف

2- التعديلات و /أو الإضافات الضرورية لتحسين الأهداف

ب) حدد بشكل عام الإجراءات المناسبة للقيام بمراجعة إدارة البحوث

ج) عرف ثلاثة مستندات يتوقع أن يقوم أعضاء هيئة المراجعة الداخلية بالجامعة بفحصها خلال المراجعة ، وصف الهدف الذي يتحقق من فحص كل مستند عند أداء المراجعة(*)

حالة عملية 07 :

يوجد بشركة Lajod إدارة للمراجعة الداخلية تتكون من المدير و ثلاثة مراجعين، و يقوم مدير الإدارة بدوره برفع التقارير إلى المدير المالي. و يتم إرسال صور من تقارير المراجعة على نحو روتيني إلى لجنة المراجعة المشكلة من قبل مجلس الإدارة فضلاً عن المدير المالي و الشخص المسئول عن الجانب أو النشاط الذي تم مراجعته . و يدرك مدير إدارة المراجعة الداخلية أن المراجعين الخارجيين كانوا يعتمدون على وظيفة المراجعة الداخلية إلى درجة كبيرة في الماضي. و مع ذلك في الشهور الأخيرة ، أشار المراجعون الداخليون إلى احتمال وجود مشكلة تتعلق بموضوعية وظيفة المراجعة الداخلية. و قد ينتج عن هذه المشكلة أن يقوم المراجعون الخارجيون بإجراء اختبارات و تحليلات أكثر عمقا.

و يهتم المراجعون الخارجيون بقدر العمل الخاص الذي لا يتعلق بالمراجعة الذي يتم القيام به من قبل إدارة المراجعة الداخلية. فقد زادت نسبة العمل الذي لا يتعلق بالمراجعة الذي يتم القيام به من قبل المراجعين الداخليين في السنوات الأخيرة إلى ما يقرب من 25% من إجمالي ساعات العمل التي يقومون بها.

و فيما يلي عينة تشمل 5 أنشطة لا تتعلق بالمراجعة والتي تم القيام بها حديثاً:

1- يقوم أحد المراجعين الداخليين بالمساعدة في قوائم السياسات الخاصة بالرقابة الداخلية. وتشمل هذه القوائم التي تتعلق بالسياسات الخاصة بحساسية المدفوعات و معايير الرقابة الخاصة بأساليب الرقابة الداخلية.

(*) منقول عن معهد المحاسبين الإداريين

- 2- يتم تسوية كشوف البنوك بالشركة في كل شهر بحيث يمثل ذلك مهمة معتادة لأحد المراجعين الداخليين. و يعتقد المدير المالي للشركة أن ذلك يقوي من أساليب الرقابة الداخلية لكون المراجع الداخلي لا يشارك في تحصيل أو سداد النقدية.
- 3- تم مطالبة المراجعين الداخليين بفحص بيانات الموازنة في كل جانب بكل عام للتعرف على مدى المناسبة و المنطقية قبل أن يتم الموافقة على الموازنة. أضف إلى ذلك ، يقوم المراجع الداخلي بفحص الانحرافات شهريا مع التفسيرات المتعلقة بها. و يتم إعداد تحليل لهذه الانحرافات بواسطة العاملين مع المدير المالي بالشركة بعد استشارة الأفراد المرتبطين بذلك
- 4- شارك احد المراجعين الداخليين مؤخرا في تصميم، تركيب، والتشغيل الأولي لنظام الحاسب الإلكتروني الجديد. و ككان اهتمام المراجع منصبا بصفة أساسية على تصميم و تنفيذ أساليب الرقابة المحاسبية الداخلية و أساليب الرقابة التطبيقية بالحاسب الإلكتروني لنظام الجديد. و يقوم المراجع أيضا باختبار أساليب الرقابة خلال دورات الاختبار.
- 5- يطلب من المراجعين الداخليين على نحو متكرر القيام بإجراء قيود محاسبية للعمليات المالية المعقدة قبل أن يتم تسجيل العمليات المالية. حيث لم يحصل العاملين في إدارة المحاسبة على التدريب الملائم لمعالجة مثل هذه العمليات المالية. أضف إلى ذلك ، يعد ذلك وسيلة للحفاظ على الرقابة الداخلية على العمليات المالية المعقدة. و يقوم مدير المراجعة الداخلية دائما ببذل الجهد للحفاظ على الاستقلال عن مكتب المدير المالي بالشركة و يعتقد ان المراجعين الداخليين يتمتعون بالموضوعية و الاستقلال في أنشطة المراجعة و الأنشطة التي لا تتعلق بالمراجعة.

المطلوب :

- أ) تعريف الموضوعية في ضوء علاقتها بوظيفة المراجعة الداخلية
- ب) في كل موقف من المواقف الخمسة السابقة، اشرح لماذا أصاب الموضوعية الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية بشركة Lajod ضرر شديد . يجب التعامل مع كل موقف على نحو مستقل.
- ج) يقوم مدير المراجعة بتقديم التقارير على المدير المالي بالشركة
- 1- هل ينتج عن علاقة التقرير هذه مشكلة تخص الموضوعية، اشرح إجابتك
- 2- هل ستتغير إجابتك في أي موقف من المواقف بالمتطلب "ب" إذا كان مدير المراجعة الداخلية يرفع تقارير المراجعة إلى لجنة المراجعة المشكلة من قبل مجلس الإدارة ؟ اشرح إجابتك*

حالة عملية 08:

- لدى شركة Lado إدارة للمراجعة الداخلية تعمل خارج المركز الرئيسي للشركة . و يتم تنفيذ أنواع مختلفة من مهام المراجعة بواسطة الإدارة في ثمانية أقسام بالشركة.
- و فيما يلي ما تم التوصل إليه من نتائج بأحداث عمليات المراجعة في القسم الأبيض بالشركة:
- 1- يبدو أن هناك معدل مرتفع جدا للدوران بأحد الإدارات بالقسم . و عند الفحص ، اتضح أن إدارة الأفراد غير قادرة على إيجاد عدد كاف من العاملين الذين تتوافر فيهم مهارات خاصة للعمل في هذه الإدارة. و تم تدريب بعض العاملين على العمل ، و يتم تحميل المشرف على الإدارة مسؤولية انحرافات الكفاءة عن العمل، و لكنه لا يتوافر لديه عاملين مؤهلين و ليس لديه الوقت الكافي لتدريب العاملين على نحو مناسب. و حمل المشرف العاملين مسؤولية تحققي المعايير سابقة التحديد بدءا من اليوم الذي يعملون فيه. و ينتج عن ذلك وجود معدل دوران سريع للعاملين الذين تم تدريبهم ولكنهم لم يتمكنوا بعد من تحقيق المعايير.

* منقول عن معهد المحاسبين الإداريين

2- شاركت مؤخرا إدارة المراجعة الداخلية في دراسة جدوى تتعلق بالحاسب الالكتروني تخص هذا القسم. و قدمت النصح و شاركت في شراء و تركيب نظام معين للحاسب الإلكتروني. و عندما تم تشغيل النظام ، لم تكن النتائج على المستوى المطلوب. و على الرغم من مطابقة الجهاز و البرامج لما سبق تحديده في دراسة الجدوى ، يوجد العديد من الوظائف الخاصة بهذا القسم التي لا يمكن القيام بها من خلال النظام . فقد ظهرت مشكلة تتعلق بالربط بين الملفات. و على سبيل المثال ، تم سداد مبالغ إلى موردين عن مواد خم لا تحقق متطلبات الشركة. و لا يمكن إجراء تعديلات على البرامج الحالية، و ربما يتطلب الحل الدائم لهذه المشكلة إحدى نظام جديد للحاسب الالكتروني محل النظام الحالي.

3- تم إعادة تصميم أحد المنتجات التي يقوم القسم بتصميمها مؤخرا لحذف عيب محتمل يتعلق بالأمان. و تم اكتشاف هذا العيب بعد إصابة العديد من المستخدمين. و في الوقت الحالي ، لا توجد دعاوى قضائية محتملة لأنه لا يوجد أحد من الأطراف التي حدثت بها إصابة قد تعرف على أن العيب يكمن في المنتج كسبب للإصابة. و لا يوجد معلومات كافية لتحديد ما إذا كان العيب سيمثل عاملا مؤثرا.

و يتمثل المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية في مساعد المدير المالي و يشمل منصب مدير المراجعة الداخلية ، و هو يرفع التقارير إلى المدير المالي بالمركز الرئيسي. و يتم على نحو روتيني ارسال صور من تقارير المراجعة غلى مجلس إدارة الشركة.

المطلوب :

- أ) تفسير الخطوات الإضافية بالعمل الميداني، إعداد التوصيات، فحص غدارة التشغيل التي يجب أن يقوم بها المراجعون الداخليون بشركة Lado نتيجة لما تم اكتشافه في المراجعة بالموقف الأول (الزيادة الكبيرة لمعدل الدوران).
- ب) مناقشة ما إذا كان هناك مشاكل تتعلق بالموضوعية لإدارة المراجعة الداخلية بشركة Lado كما اتضح من نتائج المراجعة ؟ ضمن ففي عرضك أية توصيات تتعلق بحذف او تخفيض اية مشاكل تتعلق بالموضوعية إن كان هناك أية مشاكل.
- ج) تعد إدارة المراجعة الداخلية جزءا من وظيفة الإدارة المالية بالشركة، و يتم ارسال تقارير المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة.

1- قيم مدى ملائمة موقع إدارة المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي بشركة Lado

2- من الذي يجب أن ترفع إليه تقارير إدارة المراجعة الداخلية في شركة *Lado

حالة عملية 09:

تم إنشاء شركة Haskin منذ 40 عاما و هي تمتلك الآن العدي من المصانع في الشمال الشرقي و الغرب الأوسط. و أصبح تقييم النفقات الرأسمالية المقترحة محل صعوبة متزايدة للإدارة كلما توسعت الشركة جغرافيا و تنوعت خطوط الإنتاج بها و هكذا، تم تيين مجموعة للموازنة الرأسمالية في عام 1995 لفحص كافة مقترحات النفقات الرأسمالية التي تجاوز 50000 دولار. و تقوم مجموعة الموازنة الرأسمالية بعقد اجتماع سنوي للتخطيط و الموازنة في شهر سبتمبر من كل عام يتم فيه تناول الموقف في العام المقبل. و حددت المجموعة حدا ادنى للعائد على الاستثمارات (معدل يمثل حاجز) و يقوم بتقدير مستوى مستهدف للنفقات الرأسمالية التي تم تقديمها من قبل فروع التشغيل المختلفة. و يتم الموافقة على المقترحات التي تحقق إما معيار العائد على الاستثمار أو معيار الحاجة الحيوي وفقا لمدى الأموال المتاحة. و تجتمع مجموعة الموازنة الرأسمالية شهريا، عند الضرورة ، للتعامل مع المشروعات ذات الطبيعة الحيوية التي لم يتم توقيعها أو طلبها في فحص الموازنة السنوي. و تسمح هذه الاجتماعات الشهرية لمجموعة الموازنة الرأسمالية بإجراء التعديلات خلال العام كلما حدث تطور جديد.

* منقول عن معهد المحاسبين الإداريين

و في السنتين الأخيرتين انخفضت ارباح الشركة بشكل طفيف على الرغم من وجود نمو صغير و لكنه يتسم بالثبات في المبيعات. و يتوقع أن يستمر نمو المبيعات حتى 1997. و نتيجة لركود الربح، ركزت الإدارة العليا على رقابة التكلفة، و تم فحص كافة جوانب العمليات التشغيلية بالشركة للتعرف على خفض التكلفة.

و شاركت إدارة المراجعة الداخلية بالشركة في الجهود الخاصة بخفض التكلفة على مستوى الشركة. و عرفت الإدارة فعلا جوانب عديدة يمكن أن يتم فيها خفض التكلفة و فقد توصيات لتنفيذ الإجراءات الضرورية لتحقيق التوفير بالتكلفة. و يكر الآن مدير المراجعة الداخلية Tom Watson على الأنشطة الخاصة بمجموعة الموازنة الرأسمالية في محاولة لتحديد كفاءة و فعالية تشغيل الموازنة الرأسمالية.

و في محاولة الحصول على فهم أفضل لتشغيل الموازنة الرأسمالية ، قرر Watson اختبار تاريخ احد المشروعات الرأسمالية بالتفصيل. و تم اختيار المقترح الخاص بالنفقات الرأسمالية في مصنع Burlington Plant بشركة Haskin و الذي تم الموافقة عليه من قبل مجموعة الموازنة الرأسمالية في عام 1997 على نحو عشوائي من مجتمع يضم كافة المقترحات التي وافقت عليها المجموعة في اجتماعي التخطيط و الموازنة بعامي 1996 و 1997.

و يتكون مقترح Burlington من طلب 5 آلات محل معدات يبلغ عمرها 20 اما و التي أصبح إجراء صيانة وقائية لها أمرا مكلفا . و من بين هذه الآلات الخمس يوجد اربع آلات يتم شرائها بغرض الإحلال ، بينما يتم شراء الخامسة للتخطيط للزيادة في الطلب . و يتوقع بكل آلة من الآلات الأربع التي يتم إحلالها، أن يحدث توفير في الصيانة السنوية قدره 10000 دولار . و يتوقع أن يحدث نفس الشيء تماما في الآلة الخامسة، كما يتوقع لها أن تنتج مساهمة سنوية قدرها 15000 عن طريق زيادة المخرجات ، و ستكلف كل آلة 50000 دولار و يقدر العمر الانتاجي بثماني سنوات.

المطلوب:-

1- عرف و ناقش الجوانب التي يجب ان تدرسها إدارة المراجعة الداخلية بشركة Haskin عند اختبارها و تقييمها لمشروع النفقات الرأسمالية بمصنع Burlington لعام 1997.

2- تحديد الإجراءات التي يتم استخدامها من قبل إدارة المراجعة الداخلية بشركة Haskin عن القيام بمراجعة لفحص مشروع النفقات الرأسمالية بمصنع Burlington لعام 1997^(*)

(*) منقول عن معهد المحاسبين الإداريين

الم

را

جمع

قائمة المراجع

1- الكتب

- (1) أبو شقرة وائل، دليل الرقابة على المصارف العربية/لبنان 1998..
- (2) احمد أمين السيد ،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر. 2005.
- (3) أرنز ألفين و لوبك، جميس ،المراجعة مدخل متكامل ،ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي و احمد حامد حجاج،دار المريح،السعودية 2002.
- (4) أيوب توفيق، طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد97، الأردن /للسنة1998.
- (5) التميمي هادي،معايير التدقيق الدولية، مركز كحلوت للكتب/الأردن 1998.
- (6) تيسير احمد عمر، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن 1993.
- (7) ثناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2003.
- (8) جمعة احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005.
- (9) جمعية المحاسبين القانونيين السعودية، معايير المراجعة الداخلية / السعودية 2004.
- (10) جمعية المدققين الداخليين الأمريكية (IIA) .
- (11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة (6) القانون 96-136، المؤرخ في 15/4/1996، الخاص بالعمل المهني، انظر قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970.
- (12) حامد منصور وآخرون،المراجعة الداخلية،جامعة القاهرة/مصر 1994.
- (13) خلف عبد الله ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق /الأردن 2006.
- (14) خليفة كمال وآخرون ،شريعة علي ،دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها،المكتب الجامعي الحديث/مصر 2006.
- (15) خليل محمد احمد، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية/1983 مصر.
- (16) الدهراوي كمال الدين مصطفى و السرايا ، محمد السيد، المحاسبة والمراجعة. الدار الجامعية/مصر 2006.
- (17) السقا السيد احمد ، المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية،الجمعية السعودية للمحاسبة،السعودية 1997.
- (18) سليمان سعيد عبد العزيز ،إدارة التدقيق الداخلي،مجلة المدقق،الأردن 2007،عدد 69 - 70.
- (19) السوافيري فتحي رزق وآخرون، دراسات في المراقبة والمراجعة الداخلية،الدار الجامعية/مصر 2002.
- (20) الصبان محمد سمير و سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/ مصر 2005،
- (21) الصحن عبد الفتاح و آخرون ،أصول المراجعة،الدار الجامعية/مصر 2000.
- (22) عبد الوهاب النصر علي ، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة ،الاسكندرية،2003.
- (23) العمرات أحمد صالح ، المراجعة الداخلية الإطار النظري والحتوى السلوكي ،دار البشير/الأردن 1990.
- (24) فيصل الشوارة ، فلسفة وميكانيكة عمل التدقيق الداخلي.مجلة الأسمدة العربية عدد19، الأردن/1998.
- (25) القشي ظاهر ، أخلاقيات المهنة بين الأمس واليوم، مجلة المدقق،الأردن ،العدد48/2001.
- (26) لطفي أمين السيد أحمد، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية/مصر 2007..

- (27) لطفي أمين السيد احمد، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية/مصر،2005.
- (28) مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة الصادر، - AICPA Code of Ethics
- (29) محمد شريف توفيق ، المحاسبة الالكترونية، النشر اهابي للطباعة، جامعة الزقازيق،2005.
- (30) معهد المدققين الداخليين الأمريكي، (IAA) Internal Auditor Amercan
- (31) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون تنظيم مهنة التدقيق، رقم (73) لسنة 2003 .
- (32) نعيم عوض، الإجراءات التحليلية و دورها في دعم و تخطيط عمليات المراجعة ،مجلة المحاسب، العدد 37 ،أكتوبر ، مصر ، سنة 2010
- (33) يوسف خيرى محمد، دراسات في مستجدات المراجعة، دار الفكر العربي /مصر 1983.

2- الرسائل و الأطروحات

- (34) الرمحى زاهر،تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر ، أطروحة دكتوراه،جامعة عمان العربية/الأردن 2004.
- (35) سعودي بلقاسم ، نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة و فعالية مراجعة الحسابات، أطروحة دكتوراه علوم،منشورة ،جامعة الجزائر3 ، 2011 .
- (36) شحروري محمود،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،الأردن،1999.
- (37) الفرحات احمد خليل، تقييم فعالية التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن 2003.

ثانيا : باللغة الأجنبية

- 38) AICPA (American Institute of Certified Puplic Accountants
- 39) Donald Taylor, and G.W Glezen, Auditing: an ASSERTION Approach, John Wily & Sons, Now York, 1997.
- 40) Elisabeth Godot et Autres, les métiers de l'audit , France,2008
- 41) Powers Resoyces Corporation- Powers CIA Review – 2004
- 42) The Instite of Internal Auditors,Statement of Internal Auditors Responsibilities,IIA,New York,1994.